حق العودة
Haq Al-Awda

العـــدد (٥٧)
السنة الثانية عشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة

آذار
٢٠١٤

الاستيطان يتعمّق داخل أراضي قرية الخضر، جنوب بيت لحم، آذار ٢٠١٣ (©مركز بديل)

ملفات العـدد:

يوم الأرض: ذكرى أم مقاومة مستمرة؟

المنظومة القانونية الإسرائيلية: التكتيكات والجدوى

ساهم في هذا العدد:

عيسى قراقع (بيت لحم)
عبدالفتاح القلقيلي (أبو نائل) (رام الله)
عزيز العصا (بيت لحم)
رجا ديب (سوريا)
ليندا كيكيفيتش (المكسيك)
إبراهيم نصرالله (الأردن)
محمود أبو رحمة (غزة)
عايد أبو قطيش (رام الله)
سوزان باور (رام الله)
محمد نزال (رام الله)
رندة وهبة (رام الله)
جولي م. نورمان (مونتيريال)
اليغرا باتشيكو (بيت لحم)
حليمة العبيدية (رام الله)
وسيم غنطوس (حيفا)

الافتتاحيـة

يوم الأرض يوم الرفض لمنظومة الاستعمار

نظرة سريعة على قضايا الحل النهائي بحسب آخر قائمة أثبتت على أجندة جولات المفاوضات، تبين أنها جميعاً ترتبط – بشكل أو بآخر- بأساس واحد ألا وهو الأرض. والأرض هنا لا تقتصر على المساحة أو المكان، بل تتسع لتعادل الكينونة (الحق في الوجود) والهوية (الحق في تجسيد الذات/الوجود). فالاستيطان، والحدود، والقدس، وحقوق اللاجئين، والمياه، وحتى الأمن كلها قضايا متفرّعة أصلاً عن سياسات الاستيلاء على أكبر مساحة من الارض بأقل عدد من الفلسطينيين.

ومراجعة سريعة لما تمّ فعلياً بعد التصنيف الكارثي للارض المحتلة عام 1967، الذي فرضته اوسلو، يمكن بسهولة استكشاف حمى الاستيلاء على اكثر من 60٪ من الارض المتفاوض عليها (المنطقة المصنفة ج). والسؤال: إذا كان التفاوض منذ قرابة عشرين عاماً لا يشمل – ولا يفترض أن يكون كذلك - المنطقتين (أ) و(ب)، فماذا تمّ انجازه فلسطينياً على صعيد استعادة ال60٪-، أو على الأقل ماذا أنجز فعلياً لتثبيت الأرض (الوجود والهوية) المتفاوض عليها؟

اليوم، تسيطر إسرائيل والمؤسسات التابعة لها على أكثر من 85٪ من مساحة فلسطين بحدودها الانتدابية. وما بقي للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر هو اقل من 15٪ من أصل 94٪ كانت لهم قبيل النكبة. وإن 3.5٪ فقط بقيت للفلسطينيين من مواطني إسرائيل رغم إنهم يشكلون أكثر من 20% من السكان. أما المنطقة (ج) والتي تشكل أكثر من 60٪ من الأرض المحتلة عام 1967 فهي غير خاضعة للسلطة الفلسطينية، وتشكل منطقة للاستيطان الإسرائيلي واحتياطي الامتداد المستقبلي له. وفيما يطلق عليه القدس الشرقية، لم يبق للفلسطينيين سوى 12.1٪ من مساحة المدينة المحتلة عام 1967 رغم تضاعف عددهم أربع مرات.

بلغة الأرقام، تظهر النتائج الكارثية للقبول أو الإذعان أو التعاطي مع تصنيف «المناطق» وتوزيع السلطات والمسؤوليات. فبعد اوسلو، بقيت المنطقة الأوسع (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية الأمنية الكاملة، واحتفظت إسرائيل بسلطة التنظيم والتخطيط العمراني (رغم إحالة باقي الشؤون المدنية «المكلفة» للسلطة الفلسطينية)، حيث تخصص ما يعرف بـ«الإدارة المدنية الإسرائيلية» (فعلياً الإدارة العسكرية) فقط 1٪ للتوسع العمراني الفلسطيني. وفقط 9٪ من القدس الشرقية المحتلة عام 1967 هي المساحة المخصصة للبناء ومعظمها مأهولة مسبقاً، والشروط الإسرائيلية للحصول على رخصة بناء فيها تعجيزية. والمعطيات تؤكد أن أكثر من 94٪ من طلبات رخص البناء يتم رفضها من قبل سلطات الاحتلال سواء الإدارة المدنية أو وزارة الداخلية أو البلديات أو ما يعرف باللجان المحلية التابعة «للإدارة المدنية» أو ما يسمى بـ«اللجان الفرعية للمستوطنات».

في يوم الأرض، يفرض نفسه السؤال: ألا يُعتبر القبول بذلك التصنيف (مناطق أ، ب، ج)، أو التعاطي معه إقرارا بسلطة الاحتلال؟ ألا يُعتبر رهن البناء، أو فلاحة الأرض، أو فتح شارع، أو مجرد رصف شارع، أو تمديد خط مياه...الخ بانتظار الحصول على تصريح من سلطات الاحتلال هو تنفيذ لما يسمى بسياسة إسرائيل في فرض حقائق على الأرض؟ هل يُعقل أن يتم رهن مقاومة الاحتلال ومشروعه الاستعماري بإذن (تصريح) منه؟

يُناقش ملف هذا العدد من جريدة حق العودة تكتيكات وجدوى التعاطي مع النظام القانوني الإسرائيلي. فهو من جهة يعرض نماذج من المقاومة الشعبية والقانونية المحلية والدولية، ويكشف عن غياب إستراتيجية وطنية جامعة تقوم على رفض جعل منظومة الاحتلال إطاراً لتحديد حقوقنا وشرعيتها.

هيئة التحرير

صافرة أبو السعدي

بقلم: عيسى قراقع*

قرية ديرابان، وتظهر في الصورة مستعمرة محتسيا التي بنيت على جزء من أراضيها، القدس الغربية، ٢٠٠٨ (©مركز بديل)

رجل في السبعينيات من العمر، مشلول اليد، يرتجف دائما، مألوف في المكان والزمان، متوحد في كل الحالات، لاجئ ومنكوب ومريض ورائع وحبوب، ينقذ ذاكرتك من النسيان، أو يذكرك بالقادم بصوته المتهدج، وكلماته المتلعثمة حول لسانه الجريح.

هو أبوك وأخوك وأمك ونفسك وتاريخك، ضعفك وقوتك، حياتك ومماتك.

وهو ثالث ظلين يندلعان منك إليك إذا مشيت من البعيد إلى البعيد، وحدقت في ما وراء المكان: عمرك المقتول، حصانك خلف السياج، بيت وبئر ولغة لها وقع الغزال.

أبو السعدي، ملك المسيرات والاعتصامات والمواجهات السلمية والشعبية لقوات الاحتلال، ملك الحضور في كل خيمة وشارع وتجمع وحفل وجنازة، وفي كل فرح وعزاء، الموجود قربك وبعدك، يحمل همك وينادي، ويحمل دمعك ويصرخ، يأخذك إلى حيث كنت تنوي أن تذهب، أو يداهمك بقصيدته المقطوعة اليد بلا قافية ولا ثياب.

أبو السعدي، العجوز المريض ابن قرية ديربان المنكوبة، الجالس كالراية في خيمة اعتصام أهالي الاسرى في ساحة الصليب الأحمر الدولي، يرفع صورة أسير، ويتحرك بين الأمهات المتضامنات، كأنه قطعة من الحياة التي تمنح دلالاتها للصدى، القادر أن يفتح أبواب النهار دون أن يرى الظلام خلف المدى.

يخترق أبو السعدي هذا الصمت، يمهر ويصهل ويتفحص الوقت الأسود في الزنزانة، ويقول للأسير المضرب عن الطعام لا تحترق أكثر لتضيء روحك، ولا تذب ريثما تثقب الشمس فضاء الدنيا، وترى أمّك وأباك وابنك، فالعناوين لم تتغير: اسمك وتاريخ ميلادك ورائحتك، وقد امتلأ بها جسمك لكي تصعد ثم تصعد إلى حيث تريد خطاك.

أبو السعدي يحرك يديه، يهتف من قاع قلبه في دوار الساعة، يرفع الماضي في الكلام، ويجلب المستقبل ابيض من لسعة الملح في حلق أسير قرر أن يغسل الحرية بالجوع ليكسر فراغ الزمن العبري وخرافة السجان، وينتبه وهو يحلق حول صورة مروان البرغوثي وأحمد سعدات، ويبكي وهو ينتظر خروج القمر من عينين لا تنامان هناك في سجن النساء.

هذا الرجل السبعيني الذي تعرفه أو لا تعرفه، تراه ولا تراه، هو شهيدك وجريحك وأسيرك وفقيدك، هو رثاؤك المذبوح وأغنيتك المحطمة بقنبلة غاز في بلعين أو أمام سجن عوفر، وهو قدماك عندما يقودك إلى حاجز قلندية لتبحث عن رصيفك خلف الجدار، أو عن زيتونك في رائحة التراب.

أبو السعدي، حالنا وحلمنا، وقت صلاتنا وصوت أجراسنا، يتسع لك إن ضاقت بك السبل، ويضيق عليك إن تركت المدينة تتبدل وتتهجن، وانشغلت بأصنامك عن غرباء ينامون في خبزك ومعبدك وراء المساء.

رجل من فلسطين اسمه أبو السعدي، عرف بوابات السجون وأسماء المأسورين فابتكر جهة أخرى للبقاء حيا دون أن يسقط تحت مجنزرة أو يتشظى بقذيفة بعد ان تحول إلى صوت يحمله حلم كما تحمل النجمة دهشة السماء.

يمضي معك في مظاهرة أو اعتصام أو زيارة لامرأة قضت عمرها تحاول أن تعيد الشباب لمحارب خلف القضبان قضى عمره بين الليل والحديد، ويمضي معك اليوم وغدا، إلى الحرب إن وقعت، والى السلام إن شفي المحتل من عقدة المذبحة وفتنة الأساطير.

عند إنشاء السلطة عام 1995 وقبل تشكيل الشرطة الفلسطينية كان أبو السعدي يقف في وسط دوار المنارة برام الله بصافرته ينظم السير للمركبات والمشاة؛ صافرته العالية أعلنت حينها ان عهداً جديداً قد بدأ، وان الفلسطيني استعاد صوته في المكان.

صافرة أبو السعدي تزعق في وجه آلاف المستوطنين الذين جرفوا الجغرافيا وشطبوا الأسماء، معلناً ان هذا العدو ليس مؤهلاً لان يكون شريكاً في مواصلة السير معنا إلى السلام.

صافرة أبو السعدي لا تتوقف ولا تموت، تدلك على الطريق إلى حيفا وليس إلى تل أبيب، تزمجر في وجه دولة عنصرية تطلب من ضحاياها الاعتراف بعنصريتهم كدولة يهودية احتلت هوية المكان وهوية الكائن وشوهت الحكاية.

صافرة أبو السعدي تصرخ، تنتفض الأرض في يومها ليقول لكم: لا زال اللاجئون في بلادهم لاجئين، انا ابن هذه الأرض وابن تاريخها، ابن بلوطها وتينها وصبارها، كل شيء يدل عليّ، وكلما كبر القمر على أغصان الأشجار كلما رأيت برج حمام وبئراً ونحلاً ودرباً إلى جامع أو كنيسة واكتشفت لغتي.

صافرة أبو السعدي تقول لا حوار ولا مفاوضات عبر باب الزنزانة أو على مدخل حاجز عسكري مع سجان لا يكف عن الإيمان باني غائب.

صافرة أبو السعدي تقول لا أريد ان أموت كما مات جدي في سقيفته مقتولا عام 1948، لا أريد ان أطل على حياتي التي احتلها الآخرون، ولا على ارضي التي سقيتها بدموعي ليورثها الآخرون.

صافرة أبو السعدي تعلن ان حق العودة هو من رصيف الشارع إلى الرصيف الآخر، من روح المقتول بين سنابله وكرومه إلى روح كل مولود يولد منا في العالم، لن نكون شعباً يغني للأطلال ويطرد في الشاحنات أو يزج بالسجون، حق العودة هو مواصلة العمر نحو الكرامة والحياة والحرية باقتدار دون خوف من أضواء المستوطنات.

أبو السعدي يقع على الأرض، يدعسه الجنود ببساطيرهم، يقتحمون عفويته وبراءته وشيبه، وهو ينجو من الموت وصيد الطائرات الجائعة، وينسحبون عندما يفتح عليهم أبواب قريته المخطوفة وأشباح التين والزيتون وأناشيد الأسرى، بكبرياء الموج وهبوب الرياح وضحكة الضوء في فيضان الجسد.

رجل من فلسطين اسمه أبو السعدي، يعيش على بركة الله، تحته الأرض وفوقه السماء، له حدود ودستور وغلاية قهوة وسقف غرفة، وما هو ضروري لحوض النعنع وصلاة العشاء، وهو المنتشر المتعدد، النداء الذي يغمرنا بالتفاصيل، المفتوح على كل الجهات، الكثيف الكثيف كالحب، الدافئ كبطن الأرض تمتصك بنهم، فيستمر العناق إلى الأبد.

أبو السعدي يتبعك حتى القدس والجليل، لا يشيخ في السفر، فهو دائما أول النشيد، يشد يديك لتعرف أين أنت، يطل على العالم بوجه دولة حرة بالغة متكاملة، لا ببقايا ضحية تقاسمها المستوطن والجندي على حاجز في الطريق.

* عيس قارقع: وزير شؤون الأسرى والمحررين، عضو الجمعية العامة لبديل.

ملف العـدد:

يـوم الأرض: ذكـرى أم مقـاومـة مسـتمرة؟

أراضي قرية الخضر، جنوب بيت لحم، آذار ٢٠١٣ (©مركز بديل)

الأرض والثقافة الوطنية

بقلم: عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل)*

شكّلت الحربُ العالميةُ الثانيةُ، رغم مآسيها، وقفَ الاستعمار المباشر، وإشارةً لبداية نهاية القائم منه، فصارت الشعوبُ المستعمرة تستقل شعبا إثر آخر. وكانت فلسطين هي الاستثناء الوحيد، حيث استلمها الاستعمارُ البريطاني من الاستعمار التركي، وسلمها للاستعمار الصهيوني متعدد الجنسيات.

ونظرا لتوقف الاستعمار المباشر، لم تعد الأرض من أهداف الحروب إلا إذا كانت الحربُ حربَ حدود (توسع هنا او هناك)، أي صارت الأرض هي مجال الحرب والصراع وليست هدفهما؛ وكانت فلسطين أيضا هي الاستثناء. فالأرض هنا هي أساس الصراع، وهي هدفه ومجاله منذ انطلقت الحركة الصهيونية، بل منذ إرهاصاتها الأولى (في ذروة الاستعمار العالمي في بداية القرن التاسع عشر) وحتى يوم أمس. فالقضية الفلسطينية هي قضية الأرض، فالعدوان هو لاغتصاب الأرض، والدفاع هو للاحتفاظ بها؛ وعندما وقع الاحتلال كانت المقاومة لاستردادها.

الأرض في اللغة العربية وفي ثقافة الفلسطينيين

الأرض في اللغة العربية هي الكوكب الذي نعيش عليه، وهي عكس السماء. ولم تستعمل في الأدب العربي القديم ولا في القرآن الكريم إلا بهذا المعنى. "والأرض بعد ذلك دحاها" (النازعات ٣٠)، "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة..." (البقرة٣٠)، أو بمعنى اسم جنس "قال أنه يقول بقرة لا ذلول تثير الأرض..." (البقرة٧١)، "كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها..." (الروم٩)، "... ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (البقرة ٦٠)، "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها. ..." (البقرة ٢٠٥)، "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغِما كثيراً وسعة. .." (النساء ٥١٠).

ومن الجدير بالإشارة إليه هنا أن الآلهة في الديانات الوثنية ترتبط بأرض محددة لا تبارحها حيث لا تعبد إلا هناك. أما رب العالمين في الإسلام فهو رب الكون ومنه الأرض بعامتها، وهو في كل مكان ويُعبد في كل مكان.

والأرض بمعنى الوطن، في الأدب العربي، يحل محلها مفهومان وهما: "الديار" أو "الحياض". والديار هي جمع دار وهي محل السكن، أما الحياض فهي جمع حوض وهو مجتمع الماء سواء كان سطحياً أو عميقاً. وهذا أمر طبيعي، فرغم أن الإسلام منذ فجر الدعوة انتصر للقوى الحضرية التي كانت تقاوم النمط الرعوي في المعيشة والإنتاج، وسعى (توجيها وتشريعاً) لتحضير القوى البدوية (الأعرابية) التي لم يرها مؤهلة (أن بقيت على حالتها تلك) لتمثل قيم الرسالة الإسلامية، إلا أن الأعرابي بقي لا يهمه من الأرض (باعتباره غير مزارع) إلا الدار التي يسكنها، وحوض الماء الذي يرده فيشرب منه ويسقي أغنامه. وقد وردت الحياض بمعنى الوطن وافتخر الشعراء القدامى بـ"الذود عن الحياض". وتأثير هذه السيكلوجيا الرعوية ما زال ماثلاً حتى اليوم في شعراء العربية بإشهارهم سيوفهم للذود عن الحياض.

ومصطلح وطن لم يرد في القرآن إلا مرة واحدة وبصيغة الجمع لتعني مواقع أو مجالات في قوله تعالى: "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة. ..." (التوبة ٢٥). ولم نعثر بمصطلح وطن بالمعنى الدارج حالياً عند أحد قبل الجاحظ (٧٧٥-٨٦٨) في كتابه البيان والتبيين حيث أشار إلى أهمية الأوطان، وفضيلة محبتها والتمسك بها مهما كان وضعها، وقدسية الدفاع عنها.

وفي اللهجة الفلسطينية يأتي مصطلح الأرض أو "الوطاة" ليعني المعنى العام والخاص، أي الأرض كاسم جنس وكملكية، سواء كانت خاصة أو مشاع للأسرة أو القبيلة أو القرية.

وكان العديد من الفلسطينيين، كأخوتهم في سوريا الكبرى، يتهرّبون من تسجيل الأرض باسمهم في الطابو العثماني ليتفادوا دفع الضرائب الباهظة التي لا قبل لهم بها. ولذلك بقيت مساحات شاسعة في فلسطين مشاعاً أو مسجلة باسم "مقطعجية" أو "ملتزمين" يقيمون في المدن الفلسطينية أو في بيروت أو دمشق، واكتفى أصحابها بحق الاستعمال.

ورغم ضعف السيكلوجيا الفردية بتملك الأرض آنذاك، فإن الذاكرة الشعبية الفلسطينية تحمل قداسة خاصة للأرض، فهم يعتقدون أن أرض فلسطين مقدسة لسببين: الأول لأن الله باركها دون غيرها فجعلها مهبط الرسل جميعاً ومسرى آخرهم (محمد صلى الله عليه وسلم) ومعراجه، فهي بوابة الأرض إلى السماء. والثاني لأنها مجبولة التربة بدم الشهداء المدافعين عنها (تاريخياً) ضد الغزاة منذ العبرانيين قبل الميلاد وحتى الإسرائيليين قبل أيام، ويعتقد الريفيون منهم أن ذلك هو سبب احمرار تربتها المسماة "سِمِكة".

ومنذ بداية الهجرة الاستيطانية اليهودية في فلسطين تطور لدى الفلسطينيين مفهوم الأرض فصارت ثلاثية الأبعاد: جغرافي واقتصادي واجتماعي، كما لاحظ عادل يحيى.

ونما التمسك بأرضهم الخاصة وتقديسها، وشيئا فشيئا صاروا ينظرون لها كجزء من شرفهم، وأصبح التخلي عنه معيبا، وتداولوا مقولة، سرعان ما أصبحت من المقولات العامة جدا "الأرض كالعرض، تدنيسهما عار، والتخلي عنهما مذلة".

النشاط الصهيوني للاستيلاء على الأرض قبل الحرب

الحركة الصهيونية، إضافة إلى أنها حركة استعمارية احلالية عنصرية، هي أيضاً حركة شاذة. ووصفها بالشاذة ليس إلا توصيفاً دقيقاً لواقعها. فالحركة الطبيعية (مهما كانت أيدلوجيتها وسياستها) هي حركة تنمو بين شعب يعيش على أرضه. أما الحركة الصهيونية فأنشئت لتحصل على أرض بوسائل مختلفة، لتهجّر إليها شعباً من بلاد مختلفة بطرق مختلفة. أي أن المسار الطبيعي هو أرض فشعب فحركة، أما المسار الصهيوني الشاذ فكان حركة فأرضاً فشعبا. والانقسام الطبقي كان شاذاً أيضاً، فالطبقة العاملة اليهودية الإسرائيلية (الصهيونية) كانت وليدة الفكرة، ففكرة الخلق سبقت الوجود بعكس نشوء الطبقات في أي بلد آخر حيث ظهرت الطبقة العاملة قبل الفكرة أو الإيدلوجيا.

تعلقت الطبقة العاملة في إسرائيل بفكرة الصهيونية والاستيطان، ولذلك كان حزب العمل الإسرائيلي هو قائد العدوان والاستيطان والتوسع، وكان الكيبوتس لا يقل عن الموشاف أو الموشافا تشدداً ضد العرب وتمسكاً بالصهيونية والعنصرية. فقد قامت الطبقة البرجوازية اليهودية بسلب الأرض، وقامت الطبقة العاملة اليهودية بسلب العمل، وتشعر الطبقتان معاً أن مصلحتهما مع الاحتلال.

وقد شدد دافيد بن غوريون على حصر العمل في المستوطنات اليهودية بالأيدي اليهودية، ويقول: "أن عملية امتلاك الأرض بالأموال لا تعتبر إنقاذاً بالمعنى القومي طالما الأرض لا تستغل بأيدي اليهود، كما وأن انبعاث الشعب لا يمكن تصوره بدون عمل في الأرض..."؛ وقد ابتدع بن غوريون ما أسماه "دين العمل" لتحويل اليهود الى امة كغيرها من الأمم، وكما يقول "ارسكين شليدر" في كتابه "تهويد فلسطين" فإن "الاستيلاء على الأرض وطرد السكان ليس ناجماً عن طبع شرير عند اليهود، بل هو من مقتضيات إقامة الكيان الصهيوني الذي ما كان ليقوم إلا بأرض أكثر، وعرب أقل«

لقد كتب الزعيم الصهيوني "اوسيشكين" في عام ١٩٠٤ "بدون حق ملكية

يتبع

الأرض لا تكون فلسطين يهودية أبداً، مهما كان عدد اليهود في المدن والقرى". ودستور الوكالة اليهودية ينص على أن "تِمتلك الأراضي كملك للشعب اليهودي، وتِسجل الأراضي المشتراة على اسم الصندوق القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كي تظل الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابلة للانتقال، ويؤجر الصندوق هذه الأرض إلى أمد طويل للأفراد اليهود. وإذا توفي المستأجر اليهودي ولم يكن وريثه يهوديا، فعلى الوارث أن ينقل حقوقه ليهودي، وإلا فيسترد الصندوق الأرض دون أن يكون للوارث حق الاعتراض". والحركة الصهيونية كما عرّفها بن غوريون "هي الاستيطان". ويقول فيصل الحسيني الأرض والسكان هما الهدفان التوأمان للحركة الصهيونية لخلق "حقائق" يهودية على الأرض الفلسطينية، ويرتكزان مباشرة على التهجير والاستيطان. والسياسة الصهيونية ما زالت تتصاعد حدتها حتى اليوم.

ولم تتغير طبيعة الصهيونية لا بعد قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) ولا بعد توسعها (١٩٦٧)، فهذا شمعون بيريز (حينما كان وزيرا للدفاع) يقول: "إن الحكومة الإسرائيلية ليست حكومة قانون فقط، بل هي حكومة استيطان أيضاً" (جريدة دافار الإسرائيلية ١٩٧٥/١٢/١٢). أما الحاخام يوحنان فريد فيقول أن: "الاستيطان يعلو فوق القانون لأنه روح إسرائيل" (جريدة هآرتس الإسرائيلية ١٩٧٤/١٠/١٥).

ورغم أن وعد بلفور وصك الانتداب كلفا بريطانيا بتوفير الظروف الملائمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقانونياً لإقامة الوطن القومي اليهودي، ورغم تعهد بريطانيا ببذل قصارى جهدها والتزامها بالتعاون مع الوكالة اليهودية في هذا المجال، إلا أن رئيس الأخيرة يقول عام ١٩١٩: "أنني أومن أن الدولة اليهودية ستقوم في فلسطين، ولكن ليس عبر التصاريح والمواقف السياسية بل عبر عرق ودماء الشعب اليهودي، وما القوانين والمواقف والتصاريح إلا مفاتيح ذهبية تسمح بتدفق ذلك العرق والدم إلى هذه الأرض". وأجمعت المنظمات الصهيونية المسلحة الثلاث (هاجاناه وإتسل وليحي) على "أن دولة إسرائيل ستقوم على ثلاثة أعمدة مترابطة، وهي: الهجرة والاستيطان ونمو القدرة العسكرية، وإذا ما حاولت سلطات الانتداب البريطاني التعرّض لأي من هذه الأعمدة، حينذاك فقط، يجب التصدي لهذه المحاولة". ويرى بعض المفكرين أن هتلر اكبر عدو لليهود في التاريخ، كان أعظم (دون وعي أو قصد) نصير لإسرائيل، حيث ساعد اضطهادِه لليهود على تحوّل تردد اليهود الغربيين المترددين إلى تأييد للحركة الصهيونية؛ أما يهود المانيا والبلدان الأوروبية التي كانت عرضة للاحتلال الالماني فقد تدافعوا للهجرة الى فلسطين، وساعدت كلٌ الدول الأوروبية على ذلك، وخاصة بريطانيا.

واعتبر العديدِ من الدارسين أن الفضل في قيام إسرائيل بحدود هدنة عام ١٩٤٩ يرجع الى ثلاثة عوامل: سياسة الانتداب البريطاني المحابية للصهيونية والملتزمة بوعد بلفور، والدعم الأمريكي المالي والإعلامي والسياسي بعد الحرب العالمية الثانية، والمجازر الدموية التي ارتكبتها القوات العسكرية اليهودية في بعض القرى الفلسطينية؛ فهذه الفواعل الثلاث عملت على تهجير الفلسطينيين خارج فلسطين، واحلال اليهود محلهم، والسيطرة على الأرض. وكأن وليام بيل (المندوب الأمريكي الخاص في مصر)، في تقريره عام١٨٥٠، كان يستقرئ المستقبل حين قال: "إن إقامة كومنولث يهودي في فلسطين تنسجم مع المصالح الحيوية الأمريكية، لأن كومنولثا يهودياً في فلسطين سوف يتطور ليصبح مركزاً أمامياً للأمركة في الشرق. «

النشاط الفلسطيني للحفاظ على الأرض

يؤكد العديد من الباحثين، ومنهم بعض المؤرخين الإسرائيليين الجدد ان الحقيقة ليست كما تزعم الأدبيات الصهيونية. فقد قاوم الفلسطينيون الاستيطان واستملاك الأراضي والتهجير منذ بدأت ملامحه. ففي عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٠ قاوموا بيع الأراضي للمؤسسات اليهودية رغم ان البيع كان بدون علمهم من قبل عائلة سرسق التي لم ير الفلاحون أفرادها. لقد قاوم الفلاحون آنذاك طردهم من الأرض اكثر من مقاومتهم بيعها لأنهم أصلا لا يملكونها. ومقاومة الشعب الفلسطيني للهجرة اليهودية والاستيطان سبقت تاسيس الحركة الصهيونية، ولكنها تصاعدت و تجذرت بعدها. ففي عام ١٨٩١ أرسل عدد من وجهاء البلاد برقية بتوقيعهم من القدس الى اسطنبول تطالب السلطات العثمانية بمنع اليهود الروس من دخول فلسطين وحصولهم على الأراضي. وفي عام ١٩٠٨ هاجم الفلاحون المستوطنين في منطقة طبرية، وأرسل وجهاء المدن الفلسطينية المختلفة برقيات احتجاج الى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وكتبت الصحف (وخاصة نجيب نصار في جريدة الكرمل) مقالات تندد بالحركة الصهيونية وتدين تساهل السلطات الرسمية معها، و تحذِر من عواقب استيطانها.

وفي ١٩١٠ تصاعد النشاط الفلسطيني ضد الاستيطان والهجرة وخاصة اثر بيع الثري البيروتي اميل سرسق أراض واسعة قرب طبرية. وازداد القلق الفلسطيني من الاستيطان اليهودي بعد الاحتلال الانجليزي نظرا لما لاحظوه من ممالأة بريطانيا للصهيونية من وعد بلفور إلى صك الانتداب مرورا بتعيين هربرت صوموئيل مندوبا ساميا. فتطورت نشاطات الفلسطينيين لمنع الاستيطان وبيع الأراضي والهجرة.

و قد استخدم الفلاحون وفقراء المدن العنف ضد المستوطنين اليهود، أما النخبة فتنادت عام ١٩٢٠ لتشكيل اللجنة التنفيذية لتوحيد الجهود السياسية السلمية للتأثير في السياسة البريطانية لوقف دعمها للحركة الصهيونية. واكدت اللجنة التنفيذية على رفضها المطلق لفكرة الوطن القومي اليهودي، وأدانت تبني بريطانيا له وما ترتب على ذلك من سياسات وإجراءات. وفي عام ١٩٢٣ عرضت حكومة بريطانيا على اللجنة التنفيذية تشكيل "وكالة عربية" تعترف بها بريطانيا على غرار الوكالة اليهودية. ولكن، وبما أن الحكومة البريطانية ستستشير الوكالة العربية فيما يخص المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالوسط العربي فقط، اما فيما يخص الهجرة اليهودية والاستيطان فالوكالة اليهودية هي المعاون والمستشار، فقد رفضتها اللجنة التنفيذية عندما عِرضت عليها لان الأولوية لديها هي لوقف الهجرة اليهودية وليس للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وقال رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني "نحن غير معنيين (الان) بنوع ومستوى المجتمع الذي سنبنيه، إنما نحن معنيون بحماية الأرض التي سنبني عليها مجتمعنا".

وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون إلى ثلاث تيارات ذات هدف واحد وهو منع الهجرة اليهودية والاستيطان: التيار الأول يرى أن السبيل إلى ذلك هو المقاومة العنيفة ضد الانتداب البريطاني والمؤسسات الصهيونية وخاصة ذات العلاقة بالهجرة والاستيطان. وكان الفلاحون وفقراء المدن هم أنصار هذا التيار. أما التيار الثاني فكان يرى أن السبيل السياسي هو الأنجع، و يتمثل هذا الأسلوب بالضغط السياسي والشعبي السلمي على بريطانيا لتغير سياستها المحابية لليهود. وأنصار هذا التيار وقادته هم "الافندية" الوطنيون، اي أبناء الطبقة الارستقراطية والملاك الكبار، و يمثلهم المجلسيون (أنصار المجلس الإسلامي الأعلى)، وكانت قيادة هذا التيار لموسى كاظم الحسيني ثم من بعده للحاج أمين الحسيني.

اما التيار الثالث، فيرى انه لا سبيل لتغيير سياسة بريطانيا بالمعارضة والضغط ، والسبيل الأنجع لذلك التغيير هو التعاون مع السلطات البريطانية والتفاهم معها وإقناعها ان مصلحة بريطانيا مع العرب وليس مع اليهود. وأصحاب هذا التيار هم البرجوازيون والتجار ووكلاء الشركات (الكومبرادور) بزعامة راغب النشاشيبي. وما زالت هذه التيارات الثلاث في فلسطين، ولكن بخصوص العلاقة مع أمريكا باعتبار أنها حلت محل بريطانيا.

وفي عام ١٩٢٩، انفلتت زمام الأمور من النخبة، واندلعت انتفاضة آب في كل من القدس وحيفا ويافا وصفد والخليل، وأطلق عليها في حينها "هبة البراق"، واعتبرتها الأدبيات الماركسية "هبة الفلاحين". وكانت حصيلة تلك الانتفاضة ١٣٣ قتيلا من اليهود و١١٦ شهيدا من الفلسطينيين، وسقط عدد كثير من الجرحى من الطرفين ومن قوات الأمن البريطانية.

وكانت حركة عز الدين القسام (١٩٣٤) أول حركة فلسطينية آمنت بالعنف لا ضد اليهود فقط بل وضد الانجليز باعتبارهم محتلين ومتواطئين مع اليهود. وتطور هذا الوضع ليُتوج بالثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) التي خاضت كفاحا مسلحا ضد المستوطنين والمهاجرين وضد السلطات البريطانية وكل من يسهل انتقال الأراضي لليهود بشكل رسمي او شخصي – اجنبيا كان ام عربيا.

ولتهدئة الأوضاع، أصدرت بريطانيا (١٩٣٩) مذكرة سِميت بالكتاب الأبيض، كان اهم ما في تلك المذكرة تقييد هجرة اليهود وانتقال الأراضي لهم.

ورغم انهيار الثورة وتشتت قادتها وإعدام بعضهم إلا أن النشاط الفلسطيني تواصلِ ضد الاستيطان والهجرة، وضد القوات الصهيونية المسلحة شبه الرسمية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تشكِل منعطف جديد للنشاط الصهيوني وللنشاط الفلسطيني في مسألة استقدام المهاجرين والاستيلاء على الأرض للطرف الأول، والتمسك بالأرض للطرف الثاني.

حتى نيسان ١٩٤٧، كان ميزان القوى متعادلاٍ أو مائلاٍ نحو العرب حول مسألة الهجرة والأرض. رغم احتضان الانتداب البريطاني للحركة الصهيونية، ورغم الدعم الأمريكي المطلق للنشاطات الصهيونية المختلفة، فلم تستطع الحركة الصهيونية أن تمتلك إلا ٦٪ من الأرض، ولم تستطع أن تِدخل من اليهود إلى فلسطين أكثر من ٣٣٪ من سكانها.

كان الواقع هكذا لأن وسائل الصهيونية لامتلاك الأرض واستقدام المهاجرين كانت التحايل والإغراء بالمال، وقد استطاع الفلسطينيون الصمود النسبي أمام تلك الوسائل. أما بعد ان قررت بريطانيا إنهاء انتدابها، وبدأت بعرض القضية على الأمم المتحدة (نيسان ١٩٤٧) لجأت الحركة الصهيونية للعنف، للقوة العسكرية التي لم يستطع الفلسطينيون الصمود أمامها لعدة عوامل، وأهمها انعدام السلاح والذخيرة، والافتقار للخبرة، وقلة الدعم. يضاف إلى ذلك تآمر الدول العربية وخاصة المجاورة منها.

---

* عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل): كاتب وباحث فلسطيني، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف، وعضو الهيئة العامة لمركز بديل.
للاطلاع على المراجع انظر النسخة الالكترونية على الرابط: http://www.badil.org/haq-alawda

تقديم

أعلن مئات الفلسطينيين بتاريخ ٣١ من كانون الثاني عن مبادرة لإعمار قرية «عين حجلة» على أراضي الكنيسة التابعة لدير حجلة في منطقة الأغوار الفلسطينية. وجاءت فعالية المقاومة الشعبية وإقامة القرية لتناهض القرارات الإسرائيلية بتهويد وضم الأغوار من قبل الكيان الإسرائيلي. وأعلن المشاركون في يومهم الأول تمسكهم التام بكامل الأرض الفلسطينية المحتلة ورفضهم لخطة الإطار «خطة كيري» والقائمة على إقامة دولة فلسطينية ممسوخة يتضمنها الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي الهادفة إلى تحويل الفلسطينيين- أصحاب الحق في الوجود على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨- إلى سكان وزائرين بالإمكان ترحيلهم في كل وقت. وأكد المشاركون على وحدة شعبنا الفلسطيني ونضاله أينما تواجد.

ووجه المتواجدون في القرية دعوة لبقية الشعب الفلسطيني نصت على التالي: «نحن بنات وأبناء قرية عين حجلة ندعو أبناء شعبنا للانضمام والمشاركة بإعمار هذه القرية، لنحافظ ونتمسك بحقوقنا وتاريخنا وتراثنا وعروبة أرضنا، فكونوا يا بنات وأبناء فلسطين ملحا لهذه الأرض مصلحين لها وثابتين عليها». ومنذ إصدار الدعوة في اليوم الأول انطلقت مجموعات شبابية ونشطاء عدة إلى القرية ليكونوا جزءا من هذا العمل الفلسطيني.

تمكن أهالي القرية من المشاركين فيها من الصمود والبقاء في القرية لسبعة أيام تخللها العديد من التفاصيل اليومية لحياة قرية فلسطينية. كان الاحتلال الإسرائيلي متواجدا على مشارف القرية باستمرار لمنع دخول الأغطية والطعام والشراب إلى القرية، ولكن أهالي القرية كانوا للاحتلال بالمرصاد ينطلقون بمجموعة واحدة نحو مشارف القرية لاسترجاع كل ما تمت مصادرته وتحرير من اعتقل في القرية وتشكيل سلسلة بشرية تتصدى لمحاولات الاحتلال اقتحام القرية بشكل يومي.

تبدد القلق من اقتحام القرية وإخلائها بعد اليوم الثالث، وشكل أهالي القرية فرقا تختص بمهات مختلفة لتسيير الأمور الحياتية في القرية. فتشكل فريق للحماية والسهر الليلي للعناية بامر أمان وحماية القرية من مداهمات الجيش الليلية، وفريق آخر لإدارة اللوجستيات وتوزيع الطعام والشراب على أهالي القرية. كما وتشكل فريق لتنسيق الأنشطة اليومية للقرية من زراعة الأشجار واستصلاح للأرض وأنشطة تثقيفية وحوارية وموسيقية تبدد برد الأغوار الليلي مع شاي يصنع على نار الحطب. وبالإضافة إلى الفرق المتشكلة من أهالي القرية فقد قدم أهالي الأغوار وأريحا دعما كبيرا في كسر الحصار وإيصال الطعام والماء لأهالي القرية المحاصرين عبر الطرق الفرعية الواصلة للقرية.

في اليوم السابع في القرية ازداد أهاليها وساكنوها، وكان من المتوقع زيارة الآلاف للقرية اثر الدعوة لإقامة صلاة الجمعة في القرية بتاريخ ٧ شباط والدعوة لإقامة القداس يوم الأحد ٩ شباط، ولكن الاحتلال استبق الحدث، فبدد هذا الوجود الفلسطيني القوي في الأغوار فلم يكتفِ بحصار القرية؛ بل قام بإخلاء كل من فيها بعنف وهمجية. أدت عملية الاخلاء إلى إصابة ما يقارب ٤٠ شخص من أهالي القرية بما فيهم الصحافة والطواقم الطبية التي تواجدت في القرية وقت الإخلاء.

هكذا قضى الاحتلال على تواجد قرية عين حجلة في الأغوار وأعلنها منطقة عسكرية مغلقة لمدة شهر، ولكنه لم يقض على الفكرة والحالة التي عاشها أبناء القرية في عين حجلة فتحولت الحالة إلى انتماء وإرادة بالعودة، فبدأت قرى وفعاليات مشابهة تتبلور لتنتشر بذلك إلى كل المدن والقرى الفلسطينية، ولتشكل بذلك وصلة نحو التحرر من قيود الاحتلال وقمعه اليومي للشعب الفلسطيني.

قرية عين ديرحجلة، أريحا، شباط ٢٠١٤ (تصوير: ديانا الزير)

تجارب بناء قرى العودة على الأراضي المصادرة أو المهددة بالمصادرة: عين حجلة نموذجاً

إعداد: اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية

قرية عين ديرحجلة، أريحا، شباط ٢٠١٤ (تصوير: سامر نزال)

آراء أهالي عين حجلة بالقرية وفكرتها:

الناشطة ديانا الزير:

تواجدنا في عين حجلة بهدف إقامة القرية، والجهود التي بذلها كافة النشطاء- ومن أعتبرهم أهلا للقرية - كان تواجدا مميزا للمقاومة الشعبية في الأغوار الفلسطينية، وتأكيداً على عروبة أرض فلسطين. تعتبر فعالية إقامة وإحياء قرية عين حجلة حجراً أساسيا في عمل المقاومة الشعبية في الأغوار الفلسطينية على وجه التحديد، خصوصا في ظل الأنظمة العنصرية التي يفرضها الكيان الإسرائيلي من تهويد للأرض وإمكانية ضم الأغوار.

أهالي القرية كانوا من الشباب والكبار والنساء والأطفال، جاءوا من كل أنحاء فلسطين ليؤكدوا على صمود كل فلسطيني أينما تواجد. فقد عشنا في عين حجلة كأبناء قرية واحدة متعاونين ومتفقين على هدفنا في الدفاع عن فلسطين وشعبها بوجه الاحتلال ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

الحالة التي شكلتها عين حجلة كانت بمثابة الانطلاق من مرحلة البقاء على قيد الحياة التي يعيشها الشعب الفلسطيني إلى مرحلة المواجهة اليومية والمبادرة إلى طرق جديدة في المقاومة الشعبية، وبذلك تحول العمل من فعاليات بمستوى ردود للأفعال إلى فعاليات مبادرة ترتبط بالواقع وتواجه الاحتلال الإسرائيلي وعنجهيته بتفاصيل حياتنا اليومية. وربما صمود أهالي القرية في عين حجلة شكل لدينا شعورا بالانتصار والانتماء إلى ما هو أكبر من قطعة أرض، ذلك الانتماء المتشكل بعد مقارعة يومية للاحتلال ليتحول ابن الفصيل والحزب أو المستقل وابن المدينة والقرية والمخيم إلى أهالي قرية واحدة يتشاركون طعامهم وشرابهم وإرادتهم في البقاء داخل القرية. وربما جاء إخلاء القرية من قبل قوات الاحتلال بشكل مفاجئ وعنيف، ولكنه أعادنا جميعا إلى واقعنا الأقوى، واقع الاحتلال، ذلك الواقع الذي يتطلب قيام استراتيجيات جديدة للمقاومة الشعبية لنرفع من خلالها سقف العمل الشعبي ليكون أسلوب حياة لدى الفلسطيني والفلسطينية أينما تواجدوا دون أن يقتصر على مجموعة شبابية أو فصيل سياسي أو منطقة جغرافية معينة.

ولعل تجربة عين حجلة لا تقارن بنكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ من حيث المعاناة والتشريد، ولكنها تحمل نفس المعاني والنتائج، فنكبتنا كشعب لم تتوقف ولن تتوقف إلا بعودة اللاجئين وتحرير الأرض الكاملة.

الناشط يوسف شرقاوي:

حقق المتواجدون في قرية عين حجلة نجاحاً لا بأس به، وهو بأن الفلسطيني قادر على التسلل إلى أي موقع والثبات والصمود فيه كنخب، ولكن النخب في المقاومة الشعبية تعتبر سلاحا ذا حدين: فالتجربة قد تنجح في بدايتها، ولكن دون التفاف جماهيري حول التجربة قد يؤدي إلى فشلها. وعليه يكون ثبات المقاومة الشعبية في الشارع رهن بمستوى الإيمان التام لدى المشاركين بانتزاع الحق الفلسطيني من خلال المقاومة، وهذا الإيمان بالمقاومة يأتي نتيجة تراكمات ثقافية عليها أن تترسخ في ذهن النشطاء. وهذه الثقافة لا تأتي إلا نتيجة وضع استراتيجيات عمل وتحالف اوسع في الشارع الفلسطيني، والتي تهدف إلى تعميم المقاومة الشعبية من خلال قيادة ميدانية لها خبرة في التعامل مع الاحتلال وجها لوجه. وعلى القيادة المتواجدة في فعاليات المقاومة الشعبية الابتعاد وعدم الإفراط في الظهور الإعلامي والتركيز على بناء خلايا مقاومة شعبية في الأماكن المختلفة لتجابه تفكير العدو وأهدافه بطريقة صائبة لإفشال كل ما يطمح اليه.

الناشط رجائي أبو خليل:

عين حجلة كانت وبشكل مصغر وأقل تعقيدا مثالا للقضية الفلسطينية بعيدا عن رؤية بعض القادة السياسيين وفقاعة اوسلو ودولة المؤسسات الوهمية، والتي غيبت القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني وأهمها قضية اللاجئين.

أولا، فكرة إعادة إعمار قرية فلسطينية في الأغوار عزز لدينا روح الإنسانية والعمل الوطني سوياً. أهدافنا في القرية كانت واضحة، وهي فلسطين بعيدة عن المكاسب والطموحات السياسية الشخصية. التواصل والتعاون الذي شعرنا به في عين حجلة بين فئات شبابية مختلفة يحملون مضامين وخلفيات سياسية متعددة، وضعنا جميعا في مكان واحد ومواجهة واحدة ضد الاحتلال. فمثلاً الاحتكاك المباشر مع الاحتلال والانتصارات الرمزية الصغيرة التي كان يحققها من في القرية كانت حاجة ضرورية وحيوية وفكرتها واضحة بوضع الاحتلال في المواجهة، والتي هي جزء أساسي من الطريق للتحرير.

عين حجلة عملت بشكل أساسي على إيصال رسالة صمود ومقاومة فلسطينية، فنحن لن نسمح بتهويد الأغوار أو غيرها من أراضينا، فالكلمة الأخيرة تعود للشارع الفلسطيني ومطلبه المتمسك بالأرض. شعرنا بانتماء كبير لعين حجلة وكأننا لاجئين هجرنا منها وقت إخلاء القرية. مثال عين حجلة صغير بالمقارنة بمعاناة الشعب الفلسطيني، ولكنها مثلت لنا حالة مصغرة عما يحدث من معاناة ووحدة في الصمود والتمسك بالأرض والحقوق.

الناشط ورد دريدي:

ذهبنا إلى عين حجلة في الأغوار الفلسطينية لنرسل رسالة للعالم أجمع بأننا كفلسطينيين أصحاب حق في هذه الأرض وفي اعمارها. والاعتداءات التعسفية التي تلقاها المبادرون من أهالي قرية عين حجلة من قبل الاحتلال لا تدل إلا على عجز الاحتلال أمام إرادة الشباب القوية.

الناشط محمود زواهرة:

عين حجله هي الطريق نحو الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثالثة والتي ستؤدي إلى نيل الشعب الفلسطيني حقوقه من جهة، وإنهاء الاحتلال من جهة أخرى. أعطت قرية عين حجلة من تواجدوا فيها سويا لمدة أسبوع أجواء وحدة وطنية حقيقية بعيدا عن المناكفات السياسية. فكانت عين حجلة الفرصة للتشبيك مع الأحزاب السياسية والجامعات والمجموعات الشبابية المختلفة. وكانت الطريق الأقصر لإقناع الناس بالمقاومة الشعبية وفاعليتها. عين حجلة هي المفتاح للانتفاضة الثالثة وعنوان تحد وصمود آخر في سلسة الصمود الفلسطيني.

النشاط سامر نزال- صحفي

برأيي قرية عين حجلة نجحت في إيصال رسالتها بشكل فعال للعالم بأن الأغوار أراض فلسطينية وبأن الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وعلى المستوى الرسمي والشعبي لن يقبل بأي حلول تتضمن التنازل عنها لصالح الاحتلال. التوقيت الذي اقيمت فيه الفعالية كان مهما؛ خاصة في الوقت الذي يطرح فيه ما يسمى باتفاق الإطار وإمكانية ضم الأغوار وذلك في ظل استمرار عمليات التهجير و الهدم بحق سكان الأغوار الفلسطينيين يومياً بحجة التدريبات العسكرية او لصالح الاستيطان الذي لم يتوقف رغم كل مساعي السلام المزعومة.

الناشط كرم سليم:

عندما شاركنا بفعالية عين حجلة لم نكن نتوقع البقاء في الأرض لأكثر من يومين، وكنا نعلم بأن الاحتلال لن يتركنا؛ بل سيحاول تضييق فكرة البقاء علينا قدر الإمكان. وبعد أن تمكنا من البقاء في القرية لأكثر من ثلاثة أيام بدأت تتشكل لدينا مشاعر انتماء للقرية. كلنا شعرنا بأن عين حجلة هي قريتنا وعندما كان الاحتلال يقوم باعتقال أحد من القرية أو مصادرة الماء والطعام من القادمين كنا جميعا نهرع للنجدة والدفاع عن مصلحة من في القرية. أحسسنا بأننا جميعا ننتمي لهذه القرية؛ وتواجدنا سويا أعطانا القوة والتحدي والمعرفة بأننا وبإرادتنا نستطيع صنع المستحيل. علمنا بأنه بإمكاننا فتح الحواجز بعدد صغير من المشاركين، وبإمكاننا التصدي وتحدي الاحتلال وفرض ما نريد.

كلنا في عين حجلة كنا يدا واحدة ضد الاحتلال، وإن شاء الله سنعود للقرية " ولكن بدون قلاية بندورة وحمص".

الناشطة مريم برغوثي:

تمكنت قرية عين حجلة من تجميع الفلسطينيين من كافة أنحاء فلسطين التاريخية لتصبح رمزا للوحدة والقضية، ولهذا سنعود للقرية دون اكتراث لمحتل ومستعمر وسنعمل على فرض حقنا في كل أراضي فلسطين كافة كما فعلنا في عين حجلة ولعلها تكون خطوة أولى في سبيل عودة جميع الفلسطينيين إلى أراضيهم المسلوبة.

النكبة الفلسطينية: نتاج ١٥٠ عاماً من التحضير

بقلم: عزيز العصا*

لا شك في أن الحديث عن «نكبة» الفلسطينيين وتشريدهم من أرضهم ومن ديارهم التي بنوا فيها حضارة متواصلة؛ غير منقطعة امتدت لمئات السنين، يعني الحديث عن كارثة باغتت شعباً آمناً مستقراً. الأمر الذي يتطلب التوقف عند أحداثها بالقراءة الدقيقة والمتمعنة؛ مما يساعدنا في فهم، بل إدراك، المرامي والأهداف الاستراتيجية التي حركت الصهيونيين نحو فلسطين حتى دخلوها واستقروا فيها، وشتتوا أهلها الأصليين؛ بين شهيد وطريد وشريد ومهجر، باستخدام القوة المفرطة.

نظراً لضخامة الحدث، وتعدد أبعاده، فان هذا المقال مخصص لاستعراض التعريفات المختلفة للنكبة، مع التركيز على الظروف والمقدمات التي سبقت العام ١٩٤٨؛ عام النكبة.

فالنكبة مصطلح فلسطيني يبحث في المأساة الإنسانية المتعلقة بتشريد عدد كبير من الشعب الفلسطيني خارج دياره. وهو الاسم الذي يطلقه الفلسطينيون على تهجيرهم وهدم معظم معالم مجتمعهم السياسية والاقتصادية والحضارية عام ١٩٤٨؛ وهي السنة التي طرد فيها الشعب الفلسطيني من بيته وأرضه وخسر وطنه لصالح، إقامة الدولة اليهودية-إسرائيل.[١] وهي «الكارثة» التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ إثر قيام القوات اليهودية بعملية تطهير عرقي واسعة ابتغت إخلاء فلسطين من سكانها الأصليين؛ في سبيل إقامة دولة قومية لليهود فيها.[٢]

وقد كانت النكبة الفلسطينية عملية تطهير عرقي؛ حيث جاءت نتاجًا لمخططات عسكرية بفعل الإنسان وتواطؤ الدول. وعبرت أحداث نكبة فلسطين، وما تلاها من تهجير، عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، والبالغ عدد سكانها أثناء النكبة حوالى (١,٤) مليون نسمة، تتمثل في تشريد نحو (٨٠٠) ألف نسمة،[٣] يشكلون ٨٥٪ من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.[٤] إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، وبقي من الفلسطينيين على أرضهم، إبان النكبة، حوالى (١٥٦,٠٠٠) نسمة،[٥] حيث اقترفت القوات المحتلة أكثر من (٧٠) مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين، أدت إلى استشهاد ما يزيد عن (١٥,٠٠٠) فلسطيني. كما سيطرت هذه القوات على (٧٧٤) قرية ومدينة من أصل (١٣٠٠)، دمرت (٥٣١) منها.[٦]

أتبع ذلك بأن تم إبعاد الفلسطينيين، اسماً وذكراً، من الفضاء الزمكاني، وفق المراحل التالية:[٧] ١) تهجير ورفض العودة، ٢) محو البيوت، ٣) إحالة القرى إلى أكوام، ٤) تسوية الأكوام بالأرض، ٥) محو الأسماء من السجلات، ٦) محو الاسم العربي من الخارطة، ٧) إطلاق اسم توراتي أو عبري أو ذو لحن عبري، ٨) ضمان تام لاستحالة معرفة وجود مشهد عربي سابق جرت إبادته، يرافق ذلك كله إطلاق "اللعنة" التي تحمل مناداة الرب لمحو اسم الفلسطينيين وذكرهم.

وقد استند القائمون على هذه الإجراءات إلى "أساطير مؤدلجة" تفيد بأن القرى والتجمعات العربيّة في فلسطين ليست سوى قرى يهودية قديمة استوطنها العربُ لاحقًا؛ والدليل لديهم أن أسماء القرى والمدن العربية هي تحريف للأسماء الجغرافية التوراتية الأصلية. كما أنهم ينطلقون من دعوى أن اليهود عاشوا على أرض فلسطين، دون انقطاع، منذ عهد إبراهيم الخليل عليه السلام وحتى يومِ الناس هذا.[٨]

أي أن "النكبة" انطوت على فقد المكان، لأغلبية ساكنيه، وتحطيم البنية الاجتماعية والسياسية والنفسية الفلسطينية وتشتيتها. كما استهدفت فك ارتباط وفصل تاريخي شامل بين الفلسطينيين وفلسطين، وبينهم وبين وعيهم، لينتهي الأمر إلى تحويل الجماعة الفلسطينية إلى "مجتمع تاريخي من العذاب".[٩]

هنا؛ نجد أنفسنا أمام سؤال استراتيجي، وهو: هل أن النكبة حدث مفاجئ داهم المنطقة على حين غرة، أم أن هناك أحداثاً ومقدمات انتهت بما جرى في العام ١٩٤٨ وفق ما هو موصوف أعلاه؟

ترى الباحثة "بيان الحوت" أن النكبة "نقطة ارتكاز في القضية الفلسطينية: قبلها كانت فلسطين وشعبها وتاريخها وحضارتها، وبعدها تحول الوطن إلى قضية، وبقيت قضيته هي القضية التحررية الوحيدة المعلقة من قرنٍ إلى قرنٍ، في العالم كله".[١٠]

لذلك؛ نجد أنه من الضروري العودة إلى الوراء، قليلاً، لدراسة الظروف "الموضوعية!" التي فرضت نفسها وأدت إلى نكبة العام ١٩٤٨. ففي مقدمته لكتاب "نكبة ١٩٤٨: أسبابها وسبل علاجها"،[١١] يرى وليد الخالدي بأنه «لا يضير العرب أن يعودوا إلى الخلف ليستذكروا وقع النكبة على الآباء والأجداد الذين عاشوها وعاصروها، وليستشفوا ما أدركه أنفذهم بصيرة منهم عن حقيقة الصهيونية، وما تحمله من أخطار لا على فلسطين فحسب، بل أيضاً على العرب أجمعين».

لقد تبين أن مصطلح «النكبة» ليس وليد أحداث العام ١٩٤٨؛[١٢] وإنما كان قد أطلقه

(تصوير: محمد العزة)

الشاعر المصري أحمد محرم،[١٣] في ١٩٣٣/١١/١٣، بقصيدة طويلة بعنوان (نكبة فلسطين)، وهي تبكي وجع فلسطين، وتستحثّ همم العرب على نصرتها، منها:[١٤]

هاجها للقومِ عِهدٍ مُضطرِمْ يا فلسطينُ اصطليها نكبةٍ

ثم يقول:

نكبة تِطغى، وأخرى تِستجِمْ فكأنا منهما في مُلتقى

وقد تم نشر هذه القصيدة في صحيفة البلاغ المصرية التي قدمت للقصيدة بالقول: صيحةٍ عاليةٍ يرسلها الشعر الحيّ في ممالك الشرق وشعوبه، رحمةٍ بفلسطين الجريحة، وعظةٍ لها ولغيرها من هذه الأقطار الوالهة، والممالك الحزينة».

وعليه؛ فإن ما قام به قسطنطين زريق في العام ١٩٤٩ من تسمية "النكبة" في كتابه الشهير "معنى النكبة"،[١٥] تأتي في إطار التوثيق السياسي لمعنى النكبة.

٥. أي أن فلسطين "منكوبة" وجرحها ينزف منذ زمن طويل قبل العام ١٩٤٨، الأمر الذي يعني أن ما جرى في ذلك العام ما هو إلا "احتضار" الجريح؛ بعد أن أنهكه النزف الدائم والمستمر. إذ تشير المصادر والمراجع والوثائق إلى أن فلسطين قد وضعت تحت المطرقة الاستعمارية، مباشرة، منذ أن وطأت أقدام نابليون أرض مصر في أواخر القرن الثامن عشر؛ فعندما غزا فلسطين في عام ١٧٩٨ كان عازماً أمره على "إعادة مدينة يروشلايم لليهود"، فوجه نداءٍ (لليهود): «أيها الإسرائيليون، أيها الأمة الفريدة فرنسا تقدم لكم ورثة آبائكم، استعيدوا ما اخذ منكم بالقوة ودافعوا عنها، بدعم فرنسا ومساعدتها».[١٦] بذلك تكون فرنسا، في نفاقها لليهود وتزلفها منهم، قد سبقت بريطانيا ووزير خارجيتها «بلفور» بحوالى ١٢٠ عاماً.

ليس غريباً أن نلمس هذا من نابليون، وغيره من قادة الغرب الاستعماري؛ فأطماع الدول الغربية بفلسطين قديمة العهد، نظراً لما يمثله الموقع الجغرافي لفلسطين من أهمية اقتصادية وعسكرية ودينية؛[١٧] فهي جسر بين ثلاث قارات؛ آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهي محطة الشرق، والغرب؛ تتنازع عليها الأمم القديمة والحديثة كي تسيطر على طرق التجارة، الأمر الذي جعل منها (على الدوام) ساحة حرب وقتال؛ يتبارز عليها القواد العظام القادمين من مختلف بقاع الأرض.[١٨]

في القرن التاسع عشر؛ وعندما أصبحت الإمبراطورية العثمانية في حالة شبه عجز عن السيطرة على أقاليمها في المنطقة العربية، بشكل خاص، سنحت الفرصة للغرب بالتغلغل في فلسطين وتنفيذ «أجنداتهم» الهادفة إلى إقامة كيان سياسي-أمني-اقتصادي يضمن لهم السيطرة على فلسطين وفق ما هي موصوفة أعلاه.

ونظراً لأن الفتن الداخلية أخذت تفعل فعلها في هذه الإمبراطورية، وعلى رأسها احتلال بلاد الشام من قبل ابراهيم باشا؛ الذي قاد في أواخر عام ١٨٣١ حملة وضعت حلاً (ولو مؤقتاً) لحكم الدولة العثمانية في بلاد الشام،[١٩] فإن الأيدي الأوروبية، المخفية والعلنية، أخذت تعبث فيها موجهة جل اهتمامها نحو فلسطين، منها:

١. تمكنت بريطانيا في العام ١٨٣٩، من إقامة أول قنصلية لها في القدس؛ وجّهت معظم جهودها ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلسطين التي كان عدد أفرادها (٩٧٠٠) يتوزعون بين القدس والجليل وصفد وطبرية.[٢٠]

٢. في العام (١٨٤٥) تقدم الضابط البريطاني "إدوارد ميتفورد" بـ "نداء لمصلحة الشعب اليهودي، مما جاء فيه: "إعادة إنشاء كيان للشعب اليهودي في فلسطين كدولة محمية، تحت وصاية بريطانيا، وخلال مرحلة تقاس مدتها بمدى تقدم اليهود نحو بناء دولة معاصرة في المعرفة وفي الحضارة المستنيرة".[٢١]

٣. لقد تضافرت التوجهات السياسية للقوى الأوروبية "نحو تغلغل حضاري ديني مع الإصلاحات العثمانية المتعلقة بالأراضي في سنتي ١٨٣٩ و١٨٥٦, التي سمحت للمواطنين من غير العثمانيين بتملك الأراضي. وجعلت القدس والأراضي المقدسة بأسرها "حلبة صراع للمنافسات الأوروبية"؛[٢٢] ففي العام ١٨٤٩ "سمح" الحكام العثمانيين بعقد صفقات شراء من قبل اليهود الغربيين للأراضي في فلسطين، والذي توج في الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن التاسع عشر ببناء مستوطنات يهودية تجريبية في القدس ويافا.[٢٣] وفي العام ١٨٧٨ تم إنشاء أول مستعمرة سياسية صهيونية رسمية بالقرب من مدينة يافا، وخلال الفترة ١٨٨٠-١٨٨٢ أقيمت مستعمرة بالقرب من مدينة حيفا، وكانت هذه المستعمرات بداية لما يُعرف بالموجة الأولى من المهاجرين الصهاينة.[٢٤]

٤. في العام ١٨٩١ تم تأسيس جمعية الاستعمار اليهودي؛ لمساعدة المستوطنين في فلسطين،[٢٥] ثم قام هيرتزل بنشر كتاب يدعو فيه إلى إقامة دولة يهودية، لينتهي الأمر في العام ١٨٩٧ بانعقاد المؤتمر الصهيوني، الذي انبثق عنه برنامج الحركة الصهيونية العالمية الذي يعرف اختصارا ببرنامج بازل:[٢٦] «تسعى الصهيونية لإقامة وطن لليهود في فلسطين معترف به وفقا للقانون العام ولتحقيق هذا الهدف يتخذ المؤتمر الوسائل التالية:

- تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين بناء على قواعد صالحة.
- تنظيم اليهود كافة وتوحيدهم بواسطة إنشاء المؤسسات المحلية والعامة الملائمة وفقا للقوانين السارية في كل بلد.
- تقوية الشعور اليهودي القومي والضمير القومي.
- اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على موافقة الحكومات التي يجب الحصول عليها لتحقيق هدف الصهيونية.[٢٧]

٥. تبع هذا المؤتمر إجراءات وأحداث جسام، كان أبرزها:

- إنشاء الصندوق القومي اليهودي، في العام ١٩٠١، من أجل شراء أراضٍ في فلسطين، وتتابع هجرات اليهود إليها.[٢٨]
- إعلان بلفور في العام ١٩١٧ الذي تعهد فيه بدعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين". هذا الوعد الذي قطعته الحكومة البريطانية عندما كانت غارقة في خضم الحرب العالمية الأولى؛ فكانت بحاجة إلى دعم اليهود على المدى القريب من أجل تأمين دخول الولايات المتحد وروسيا المواجهة ضد ألمانيا، وعلى المدى البعيد؛ من أجل الحصول على ورقة إضافيةٍ استعداداً لتفكيك الإمبراطورية العثمانية.[٢٩]
- انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، فاحتل الحلفاء فلسطين في العام ١٩١٨، وانتداب بريطانيا على فلسطين (رسمياً) في العام ١٩٢٣، حيث سمحت لمئات الآلاف من اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وسلموهم آلاف الدونمات من أراضيها.

٦. لقد نشطت الجمعيات اليهودية، داخل فلسطين وفي روسيا وأوروبا، كما قدم أصحاب رؤوس الأموال (مثل: روتشلد وهيرش ومونتفيوري وغيرهم). الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام اليهود فقاموا بامتلاك الأراضي بأكثر من أسلوب، ويمكن تحديدها في أربعة طرق رئيسية:[٣٠] ١) الاستملاكات الفردية لليهود. ٢) الجمعيات اليهودية. ٣) مكتب فلسطين. ٤) شراء الأجانب. وتشير البيانات أن «اليهود» كانوا يتبعون أساليب المراوغة والخداع في

تسجيل الأراضي لدى السلطات العثمانية المختصة،[٣١] مثل «عينتيبي» الذي كان يتبع أساليب شيطانية في شراء الأراضي؛ باستعمال أسماء مستعارة.[٣٢]

٧. خلاصة القول، ونتيجة لخطط وآليات العمل المذكورة؛ تنامت أعداد اليهود في فلسطين منذ القرن التاسع عشر حتى النكبة، وفق خطط، متعددة، وضعت اعتباراً من العام ١٨٧٠ لإعادة تسمية الأماكن والمواقع التاريخية بأسماء عبرية، ومحو الاسم العربي منها؛ والغاية هي نزع الهوية العربية عن خريطة فلسطين، وطمس الجغرافيا الفلسطينية وإخفائها وتزويرها، من أجل إضفاء هوية جديدة على مواقعها، وتسميتها بأسماء تنفي تاريخها وهويتها معاً.[٣٣] وقد تطورت أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين كما يلي:

١) في القرن التاسع عشر كانت نسبتهم أقل من (٣٪) من السكان، في حين أن نسبة المسيحيين (١٥٪).[٣٤] وفي أواخر القرن نفسه، وأوائل القرن العشرين، أصبح عددهم، في أبعد تقدير، (٣٤,٠٠٠) نسمة؛ تشكل (٥,٧٪) من مجموع السكان، وفي سنة ١٩٠٠ ، كان مجموع الملكية اليهودية للأراضي ٠,٨٪ من مساحة البلد وكان هناك في ذلك الوقت (٢٢) مستعمرة عدد سكانها ٤٩٥٠ قروياً، يعيش معظمهم على المساعدات الخيرية الآتية من فرد واحد، هو البارون إدموند دو روتشيلد[٣٥].

٢) في العام ١٩١٤ كان اليهود يشكلون أقلية تتألف من نحو ٦٠,٠٠٠-٨٠,٠٠٠,[٣٦] وفي العام ١٩١٧ أصبحت نسبتهم (٧٪)، معظمهم من غير الصهاينة ويملكون أقل من (٢٪) من الأراضي،[٣٧] وخلال الفترة ١٩١٩-١٩٣٣ ارتفعت نسبة اليهود إلى ١٢٪ وكانوا يملكون ٣٪ من الأراضي.

انتدِبت بريطانيا على فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٣-١٩٤٨)، إلا أنها، من الناحية العملية، أحكمت قبضتها على فلسطين وشرق الأردن منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، فقد قامت الاستراتيجية البريطانية على «تجهيز» فلسطين وإعدادها؛ تمهيداً للحظة المناسبة التي تعلن فيها الدولة «اليهودية» على أرض فلسطين، ونظراً لأن هذه الاستراتيجية متعددة الأبعاد والعناصر والأنشطة، فسنكتفي بذكر أهم ما ورد فيها من إجراءات على الأرض من قبل المنتدِب البريطاني لصالح «الدولة الموعودة»، رافقها أحداث جسام، يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: على المستوى الديمغرافي: تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين؛ لمضاعفة أعداد اليهود فيها. ولتعزيز ذلك أُغلقت أبواب أوروبا وأمريكا في وجه اليهود، وأبقت باب فلسطين مفتوحاً أمامهم. وكانت نتيجة ذلك أنه بين العام ١٩٢٢ ونهاية العام ١٩٤٦ ارتفعت نسبة اليهود من العشر إلى الثلث من إجمالي السكان (من ٨٤,٠٠٠ إلى ٦٠٨,٠٠٠)، كما بلغت مساحة الأراضي المملوكة من اليهود في العام ١٩٤٧ ١٨٠,٠٠٠ هكتاراً (كانت من ٢٠,٠٠٠ هكتاراً في العام ١٨٩٧)، كما بلغ عدد المستعمرات اليهودية ٣٠٠ مستعمرة (كانت ٢٧ مستعمرة في العام ١٨٩٧)، كانت تؤمن ٢٨٪ من الإنتاج الزراعي في فلسطين.[٣٨]

ثانياً: على المستوى الإداري: قامت بريطانيا بتوظيف الضباط العسكريين والإداريين البريطانيين الذين يؤيدون الصهيونية؛ من أجل تقديم الدعم لليهود في فلسطين. وتوِّج ذلك بتعيين «هربرت صموئيل» البريطاني الصهيوني مندوبًا ساميًا في فلسطين، حيث قال قبل ذهابه إلى فلسطين: "أنا ذاهب إلى فلسطين لتنفيذ الأوامر المتعلقة بتحقيق مشروع دولتي، بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين".[٣٩]

ثالثاً: على المستوى السياسي والاقتصادي: قامت بعزل اليهود من سكان فلسطين عن الفلسطينيين المسلمين، وإيجاد قيادة سياسية صهيونية؛ حتى تصبح نواة للحكومة المعلنة.[٤٠] أما بالنسبة للفلسطينيين فقد قام البريطانيون في العام ١٩٣٧ بحل جميع المنظمات السياسية الفلسطينية، ورحلوا خمسة من الزعماء، وشكلوا محاكم عسكرية؛ وكل ذلك إجراءات ضد الثورة الفلسطينية.[٤١]

رابعاً: على المستوى الأمني: قامت بطرد العرب من أرضهم، ويكون ذلك بوضعهم في ظروف سياسية واقتصادية وتعليمية وعسكرية صعبة، ثم وضع المهاجرين اليهود في أماكنهم. وعززت ذلك بالعمل على خلق اضطرابات بين العرب واليهود؛ حتى تسهل عملية الهجرة.[٤٢]

خامساً: مواجهة الفلسطينيين للإجراءات البريطانية: لقد شهدت الفترة ١٩١٧-١٩٤٨ احتداما للصراع على الأرض، الفلسطينيين العزل من جانب وبريطانيا العظمى ذات السطوة والقوة، واليهود المسلحين بالدعم الأوروبي المطلق والتمويل والتدريب والتأهيل والإعداد للدولة الموعودة. ونظراً لاتساع مدى تلك الأحداث فسنشير إليها بما يلي:

١) شهدت فترة العشرينيات حتى منتصف الثلاثينيات مجموعة من الأحداث التي قدمت للإضراب والثورة الكبرى، منها:[٤٣] انتفاضة عام ١٩٢٠، ثورة يافا عام ١٩٢١، ثورة البراق عام ١٩٢٩، انتفاضة عام ١٩٣٣، ثورة القسام عام ١٩٣٥.

٢) الإضراب والثورة الفلسطينية الكبرى خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩؛ وهي الفترة التي شهدت إضراباً أربك بريطانيا وجعلها تطالب الزعماء العرب بالتدخل لدى الفلسطينيين لإيقافه. كما شهدت هذه الفترة ثورة فلسطينية عارمة وصلت أوجها في العام ١٩٣٨؛ مما دفع بريطانيا إلى زيادة عدد جنودها من ٢٠٠٠ جندي إلى ٢٥,٠٠٠ جندي.[٤٤]

٣) فترة الدمار حتى النكبة (١٩٣٩-١٩٤٨): تقع هذه الفترة ضمن الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت المزيد من الاعتقالات والترهيب والقتل في أوساط الفلسطينيين، إلى جانب المزيد من التهجير لليهود، وفق قرار مجلس العموم البريطاني، في العام ١٩٣٩، القاضي بالسماح بهجرة ١٥,٠٠٠ يهودي سنوياً إلى فلسطين خلال السنوات الخمس القادمة. كما شهدت قرار الأمم المتحدة رقم -١٨١- بتقسيم فلسطين، الذي أُتبع بقيام الصهاينة بعملية "طرد جماعي على نطاق واسع للسكان الفلسطينيين العرب الأصليين".[٤٥]

٤) فترة النكبة: فمنذ قرارِ التقسِيم في تشرين الثاني من العام ١٩٤٧ وحتى آخر هدنة بين "إسرائيل وسوريا في تموز من العام ١٩٤٩ دمِرت فلسطين العربية ونشأت دولة إسرائيل الجديدة.[٤٦]

ويبقى السؤال الاستراتيجي الذي لا بد من التوقف عنده، معمقاً، وهو: هل النكبة مستمرة؟ في صدد الإجابة على هذا السؤال حدثني صديقي السياسي الفلسطيني صالح أبو لبن: أن الصهيونيين "يمتعضون" عندما يقول الفلسطينيون بأن النكبة مستمرة؛ وإنما "يطالبوننا" بالتوقف عن سرد هذا المصطلح، باعتبار أن "النكبة" مجرد "حرب!" عادية انتهت كما انتهت غيرها من الحروب، كالحربين العالميتين وغيرهما. ويعزز ذلك ما يقوله إيلان بابه:[٤٧] «إن هناك جريمة كهذه جرى محوها كلياً تقريباً من الذاكرة العامة العالمية، وهي جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة ١٩٤٨. إن هذا الحدث المصيري، الأكثر أهمية في تاريخ فلسطين الحديث، جرى إنكاره بصورة منهجية منذ وقوعه، ولا يزال حتى الآن غير معترف به كحقيقة تاريخية، ناهيك عن الاعتراف به كجريمة يجب مواجهتها سياسياً وأخلاقياً».

هنا؛ نجد أنفسنا أمام مسؤولية تاريخية نحو شهدائنا ومشردي شعبنا وأسرانا، وجميع من اكتوى بالاحتلال، بشكل مباشر أو غير مباشر، بضرورة التعامل مع النكبة المستمرة والتي تتجلى في العديد من الممارسات الاحتلالية-الإحلالية أبرزها ما يجري بحق أهلنا في النقب من تهجير، وأولئك الذين يرفض الاحتلال الاعتراف بقراهم وتجمعاتهم البشرية، وما يجري من تغيير وجه الأرض وباطنها في فلسطين التاريخية. إن في هذا، وغيره، مظهر صارخ من مظاهر النكبة المستمرة إلى أن يُحسم الصراع على هذه الأرض لصالح أصحاب الحق الشرعيين.

كما أن الوجه الآخر لاستمرار النكبة يكمن في «عقلية الاستشراق» الكامنة في وعي الفرد الإسرائيلي، بشكل نمطي ومؤدلج، والمتمثلة في أن الآثار في فلسطين (بخاصة الإسلامية) «ما هي إلا محاولاتٍ لطمس الماضي ومحو بقايا بني إسرائيل وآثار الأرض التي وهبها الرب لبني إسرائيل وحدهم دون غيرهم من الأمم حتى أبد الآبدين»، وأن هذه «الأيديولوجيا» جزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة الصهيونية، مثل: مناهج التعليم، وسائل الإعلام، الآثار والسياحة، الأجهزة الأمنية، المنظومة السياسية... الخ[٤٨].

لذا؛ فقد توجه «مركز العودة» إلى المجتمعات الغربية من خلال كتاب «فهم النكبة»، والذي صدر باللغة الإنجليزية؛ كي يجيب على كل التساؤلات المتعلقة بالنكبة وتداعياتها المختلفة على القضية الفلسطينية. وأن هذا الكتاب سيكون في متناول الجمهور الغربي الذي «لا يعرف الكثير عن تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي سوى ما هو متوفر في الكتابات الغربية والتي تعبر، في معظمها، عن وجهة النظر الصهيونية.[٤٩]

ونختم بما يقوله شاعرنا محمود درويش:

أنا الأرض. يا أيّها العابرون على الأرض في صحوها
لن تمرّوا
لن تمرّوا
لن تمرّوا!

مخيم عايدة، بيت لحم ٢٠١١ (تصوير: محمد العزة)

- عزيز العصا: كاتب وباحث فلسطيني.
- للاطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع: http://www.badil.org/haq-alawda

الفلسطينيون في سوريا:

نكبة متجددة في ظل الأزمة السورية

بقلم: د. رجا ديب*

كان الوجود الفلسطيني في سوريا -حتى بدء أزمتها الحالية- وجوداً مستقراً آمناً، ويعتبر النموذج الأمثل لمثيله في البلدان العربية المضيفة الأخرى (الأردن، لبنان، مصر، العراق). لكن وبعد أشهر قليلة من اندلاع الأزمة وتصاعدها واتساعها، بدأ الفلسطينيون في سوريا يعيشون فصلاً جديداً من فصول نكبتهم الكبرى التي حلت بهم عام ١٩٤٨، عندما بدأ يتهدم هذا الوجود على جميع الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك عندما أخذت الأزمة منحىً مسلحاً. فمعظم المخيمات الفلسطينية باتت مكاناً يتصارع فيه طرفي الأزمة السورية، مما تسبب في نزوح غالبيتهم، تاركين ممتلكاتهم وبيوتهم ومصدر رزقهم، بحثاً عن مكان آمن لهم يلوذون فيه حفاظاً على حياتهم.

لقد بات الفلسطينيون في سوريا في ظل أزمتها في محنة جديدة، لتفاقم من محنتهم المستمرة الناتجة عن نكبتهم العام ١٩٤٨ التي كانت السبب في لجوئهم إلى سوريا، محنة تفكك بنيانهم الاجتماعي والاقتصادي، الذي تمكنوا من بنائه خلال عقود من الصبر والكد والعمل. وما يزيد من مأساتهم إغلاق البلدان العربية حدودها أمامهم، خاصة تلك منها المجاورة لسورية. فالأردن تمنع دخول أي فلسطيني يحمل وثيقة سفر صادرة عن السلطات السورية من الدخول إلى أراضيها تحت أي ظرف أو سبب كان، ولبنان تتخذ من الإجراءات ما يصعب دخولهم إليها، ومصر منعت دخولهم إليها في ظل سلطتها الجديدة.

التواجد الفلسطيني في سوريا: لمحة عامة

التواجد الفلسطيني في سوريا مرتبط بنكبة ١٩٤٨، حيث لجأ إليها حوالي ٩٠ ألف نسمة، وفيما بعد جاء إليها بضعة الآف من الذين كانوا قد لجأوا إلى مصر أو الأردن أو الضفة وغزة، وحسب التقديرات من مصادر مختلفة لحين اندلاع الأزمة السورية، فإن عدد الفلسطينيين المقيمين في سوريا يتجاوز النصف مليون نسمة بقليل،[١] يتوزعون على ثلاثة عشر مخيماً، وعدد من التجمعات في المدن الرئيسية.

عملت السلطات السورية على تقنين هذا التواجد على أراضيها، بما يكفل للفلسطينيين حقوقاً أساسية، أهمها حق العمل وحرية الإقامة والتنقل. وهذا فتح المجال لهم للاندماج في المجتمع السوري على كافة الأصعدة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ليكونوا جزءاً من المجتمع السوري وأحد مكوناته لحد ما.

بعد أشهر قليلة على اللجوء الفلسطيني إلى سوريا أصدر رئيس الجمهورية السورية القانون رقم ٤٥٠ تاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ المتضمن إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب،[٢] وكما جاء في المادة الأولى (الفقرة الثانية) من القانون المشار ان الغاية من إحداث هذه الهيئة هي: "تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب ومعونتهم وتأمين مختلف حاجاتهم وإيجاد الأعمال المناسبة لهم واقتراح التدابير الخاصة باقامتهم وأوضاعهم في الحاضر والمستقبل». وبعد أن أنشأت الأمم المتحدة الأونروا في عام ١٩٥٠، وقعت الحكومة السورية اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA) في عام ١٩٥٢ كي تمارس عملها في سوريا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.[٣]

وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت السلطات السورية القرارات والمراسيم والقوانين الخاصة بالفلسطينيين الذين لجأوا إليها العام ١٩٤٨ والمسجلين في قيود الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، لصالح تحسين أحوالهم ومعاملتهم معاملة اخوتهم السوريين مع احتفاظهم بجنسيتهم. ويعتبر القانون رقم ٢٦٠ الصادر عن رئيس الجمهورية السورية،[٤] بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٠ هو الأساس الذي يستند إليه في معاملة اللاجئين في سورية منذ صدوره وحتى الآن. تنص المادة رقم (١) من هذا القانون (٢٦٠): "يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية". ونص في المادة ٣: "تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون. وبموجب هذا القانون فإن للاجئ الفلسطيني المقيم في سورية الحق في:

أ- التوظيف في جميع ملاكات الدولة.
ب- الانتساب لجميع النقابات المهنية.
ج- العمل بالتجارة والصناعة.

تداعيات الأزمة السورية على الفلسطينيين المقيمين فيها:

مع تحول الحراك الشعبي السوري الذي بدأ في آذار ٢٠١١، والذي كانت شرارته الأولى مدينة درعا، والذي انتقل لاحقاً الى معظم المدن والبلدات السورية، وتحوله إلى صراع مسلح، بدأت التداعيات السلبية لهذا الصراع على المخيمات الفلسطينية، ومعه بدأت المحنة الجديدة للفلسطينيين في سوريا، بعد محنتهم الكبرى العام ١٩٤٨، مع بدء تهدم وجودهم على جميع الأصعدة الحياتية. وفيما يلي ملخص لهذه التداعيات السلبية على الفلسطينيين المقيمين في سوريا على الأصعدة المختلفة: الديمغرافية والإنسانية والسياسية، ومن ثم نموذج تلك التداعيات في مخيم اليرموك.

الصعيد الديمغرافي:

يتواجد في سوريا حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني، يتوزعون على ١٣ مخيماً، يقيم فيها حوالي ٣٥٠ ألف نسمة، والجزء المتبقي يقيم في التجمعات في المدن الرئيسية. يتركز معظمهم في منطقة دمشق، حيث يصل عدد المقيمين فيها منهم إلى ٤٠٠ ألف نسمة، موزعين على ٧ مخيمات وعدد من التجمعات في دمشق.

عندما أصبح عدد من المخيمات مكاناً للصراع المسلح بين طرفي الصراع في الأزمة السورية، بدأت تتعرض للقصف بكل أنواعه، مما تسبب إلى افتقاد الآمن فيها، فاضطر سكانها للنزوح منها. ويمكن توزيع المخيمات على هذا الصعيد إلى ثلاث فئات:[٥]

الفئة الأولى: المخيمات والتجمعات التي نزح جميع سكانها، وهي:

م	المخيم/ التجمع	عدد السكان
1	م. درعا	13000 نسمة
2	م. سبينة	21000 نسمة
3	م. حندرات	5500 نسمة
4	ت. الحسينية	40000 نسمة
5	ت. الغوطة ش	12000 نسمة
6	ت. جوبر	4000 نسمة
7	ت. القابون	3000 نسمة

الفئة الثانية: المخيمات التي نزح جزء من سكانها:

م	المخيم	عدد السكان	عدد المتبقين فيه	عدد النازحين منه
1	اليرموك	144000 نسمة	20000 نسمة	124000 نسمة
2	خان الشيح	19000 نسمة	13000 نسمة	6000 نسمة
3	السيدة زينب	22000 نسمة	10000 نسمة	12000 نسمة

الفئة الثالثة: المخيمات المحافظة على وضعها:

م	المخيم	عدد السكان
1	جرمانا	8500 نسمة
2	خان دنون	9500 نسمة
3	حمص	22000 نسمة
4	حماه	8000 نسمة
5	اللاذقية	10000 نسمة
6	النيرب/ حلب	19000 نسمة

وهذه الفئة من المخيمات نزحت إليها الآف العائلات من المخيمات الأخرى التي شهدت نزوحاً جماعياً أو جزئياً.

ومن تداعيات الأزمة السورية على الصعيد الديمغراقي الفلسطيني نشوء تجمعات للنازحين الفلسطينيين عدا المخيمات، أهمها:

مكان التجمع	عدد النازحين (تقريبي)
قدسيا/ البلدة والضاحية ودمر	35000 نسمة
جرمانا/ البلدة والمخيم	40000 نسمة
صحنايا	10000 نسمة
جديدة عرطوز والبلدة	12000 نسمة
حي الزاهرة/ دمشق	6000 نسمة
حي مساكن برزة/ دمشق	12000 نسمة

وبحسب مصادر الأونروا فإن ما يقارب ٢٧٠ ألف لاجئ فلسطيني في سورية قد أصبحوا مهجرين داخل سورية، أكثر من ٢٠٠ ألف منهم في دمشق وحوالي ٦٦٠٠ في حلب إلى جانب ٤٥٠٠ في اللاذقية وفي حماة، ٦٤٥٠ في حمص وأخيراً ١٣١٠٠ في درعا. وتضيف هذه المصادر أنه تم تسجيل ١٠٦٨٧ لاجئ فلسطيني من سورية لدى الأونروا في الأردن مقابل ٥١٣٠٠ في لبنان، وهناك تقارير تفيد بوجود ٦٠٠٠ في مصر و١١٠٠ في ليبيا و١٠٠٠ في غزة، وعدد آخر في تركيا وماليزيا وتايلند وإندونيسيا.[٦] ويضاف إليهم بضعة الآف تمكنوا من الوصول إلى البلدان الأوروبية، وخاصة السويد، وتقدموا بطلبات لجوء في تلك البلدان.

الصعيد الإنساني:

تمكن الفلسطينيون في سوريا من إعادة بناء ذاتهم، متجاوزين العديد من جوانب مأساتهم الناتجة عن نكبتهم في العام ١٩٤٨، وذلك بفضل التسهيلات

مخيم اليرموك، ٢٥ شباط ٢٠١٤ (تصوير: البرت عاجي/الاونروا)

التي قدمت لهم من السلطات السورية للعمل في مختلف المجالات الاقتصادية، التي ساوتهم بالمواطنين السوريين، والخدمات الأساسية التي قدمتها الأونروا في الوقت الذي كانوا بأمس الحاجة لها.

جاءت الأزمة السورية، وخلال أشهر قليلة لتجعل أكثرية الفلسطينيين المقيمين في سوريا نازحين خارج مناطق سكنهم، داخل سوريا أو خارجها، فقدوا بيوتهم بما فيها من أثاث وتجهيزات، والعديد منهم فقدوا كذلك مصدر رزقهم، وتشتت أبناء العائلة الواحدة، وباتوا في وضع إنساني مأساوي. والأهم من ذلك أن حياتهم باتت مهددة بفعل الحرب الدائرة في مختلف المناطق السورية. وترى الأونروا أن هذه الحرب تعمل "على تدمير أرواح ما يزيد على نصف مليون لاجئ فلسطيني كانوا ولا يزالوا يعيشون في المنفى منذ ستة عقود".[٧] لقد تأثر لاجئو فلسطين من سورية بشكل كبير جراء النزاع المسلح الدائر حيث أن كافة مناطقهم السكنية تقريبا تشهد اشتباكات مسلحة أو تتعرض لهجمات باستخدام الأسلحة الثقيلة. ومن أصل ٥٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سورية، فإن جميعهم تقريبا بحاجة للمساعدة، وتوقعات الأونروا بالنسبة للاجئي فلسطين من سورية قاتمة بشكل متزايد، حيث أن المجتمعات وسبل المعيشة والأصول وشبكات الدعم التي تم بناؤها بشق الأنفس عبر عقود طويلة تتعرض حاليا للتدمير. ومن حيث النسبة والتناسب، فإن النزوح في أوساط الفلسطينيين يعد أعلى بكثير منه في أوساط السوريين، كما أن تهديد الملاذ الآمن في سورية جنبا إلى جنب مع خيارات الهروب المقيدة بشكل حاد قد وضعت لاجئي فلسطين بمواجهة تحديات غير مسبوقة.

وتقوم الأونروا بدور أساسي للتخفيف من المأساة الإنسانية التي بات يواجهها الفلسطينيون في سوريا. وفي هذا السياق، أطلقت الاونروا في الشهر الأخير من العام الماضي (٢٠١٣/١٢/١٧) ما أسمته «خطة الاستجابة الطارئة للأونروا المتعلقة بسورية لعام ٢٠١٤»، والتدخلات التي ستقوم بها الوكالة بموجب هذه الخطة هي من أجل تعزيز صمود لاجئي فلسطين ومساعدتهم على تجاوز أخطار هذا النزاع الدائر في سوريا. ويقول «فيليبو غراندي» المفوض العام للأونروا أن «خطة الاستجابة الطارئة للأونروا المتعلقة بسورية تستحق الدعم الكامل من المانحين، ذلك أنها إطار عمل عملي وفعال لتسهيل معاناة لاجئي فلسطين داخل سورية والمنطقة». ويضيف «على الرغم من الصعوبات التي لا توصف والنزوح المنتشر والذي طغى الآن على معظم مجتمعات الفلسطينيين ومخيماتهم، إلا أن الأونروا ستقوم بالبناء على تجربتها للعامين الماضيين من أجل الاستمرار بمساعدة لاجئي فلسطين على تجاوز الظروف القاسية التي يفرضها النزاع السوري».[٨]

يضاف الى ذلك، ونتيجة للصراع الدائر في سوريا، فقدت المئات من العائلات الفلسطينية أحد أفرادها، ما بين قتيل أو معتقل أو مفقود. وبحسب تقديرات «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا»، بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين في هذا الصراع ٢٠٨١ فلسطينياً حتى نهاية شهر شباط/ فبراير من هذا العام (٢٠١٤)، منهم ٢٠٥٠ قتلوا داخل سوريا و ٣١ خارجها. وتوزع هؤلاء الضحايا -حسب احصائيات هذه المجموعة- الذين قضوا إثر استهداف التجمعات والمخيمات الفلسطينية ١٤٤٧ فلسطينياً و ٦٠٣ فلسطينياً قضوا خارج تلك الأماكن.[٩]

مخيم الزعتري، ١ شباط ٢٠١٣ (تصوير: جيف متشيل)

توزيع ضحايا المخيمات

المخيم	اليرموك دمشق	مخيم درعا	الحسينية دمشق	خان الشيح	سبينة دمشق	السيدة زينب	النيرب حلب	حندرات حلب	مخيم حمص	مخيم حماه	مخيم اللاذقية	جرمانا دمشق	خان دنون دمشق
العدد	٨٤٨	١٦٣	٩٦	٧٠	٥٨	٣٩	٣٧	٢٨	٣٠	١٦	١٣	١٤	٧

اما على المستوى الإغاثي، فان الأونروا تلعب الدور الرئيسي، اذ تقدم مساعدات غذائية عينية ومساعدات مالية نقدية لكل العائلات الفلسطينية المسجلة في قيودها، بناء على تقيمها بأن جميع الفلسطينيين في سوريا تقريباً بحاجة لمساعدة. وتنشط لجانب الأونروا عدد من المؤسسات الإغاثية الفلسطينية، وتقدم مساعدات غذائية، لكن يبقى ما تقدمه محدود جداً.

الصعيد السياسي:

علاقة الفصائل الفلسطينية في سوريا مع النظام السوري مبنية على الموقف السياسي من محور المقاومة والممانعة، الذي يتزعمه النظام بالإضافة إلى إيران وحزب الله في لبنان. لهذا كان الاتجاه الذي يمثله ما يعرف بـ «تحالف فصائل المقاومة الفلسطينية»، هو الأكثر قرباً من النظام السوري من الاتجاه الذي يعرف بـ «فصائل منظمة التحرير الفلسطينية»، باعتباره جزءاً من هذا المحور. وإن كانت بشكل عام فصائل هذا التحالف تميزت عن فصائل المنظمة في علاقتها مع النظام، إلا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحظيا بعلاقة خاصة معه، بالإضافة إلى الجبهة الشعبية –القيادة العامة، التي تميزت تاريخياً بتلك العلاقة.

من تداعيات الأزمة السورية لجوء النظام السوري لوضع معيار لعلاقته مع الفصائل، بطرفيها، فصائل التحالف وفصائل المنظمة، تمثل في الموقف من هذه الأزمة، وهذا ما وضع عددا منها في موقف صعب، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اللتين تحظيا بعلاقة خاصة مميزة مع النظام والعمود الفقري بالنسبة لتحالف فصائل المقاومة الذي يعتبر جزءاً من محور المقاومة والممانعة. وما صعب عليهما الموقف أكثر فصائل التحالف الأخرى، الجبهة الشعبية- القيادة العامة وحركة فتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي (خالد عبد المجيد) التي حملت السلاح إلى جانب النظام، الأمر الذي يعني أن الموقف المطلوب ليس موقفاً سياسياً فقط.

حاولت حركة حماس أن تجمع ما بين انتمائها الأيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين باعتبارهم القوة الأساسية فيما يجري في سوريا وبقية بلدان الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا) وانتمائها لمحور المقاومة والممانعة الذي تمثل سوريا مركزه، لكنها لم تنجح في ذلك. فلم تعد تحضر اجتماعات فصائل التحالف وكذلك اجتماع الفصائل ككل، وغادرت قياداتها سوريا بهدوء، وصرح بعض قياداتها بمواقف حول الأزمة السورية فهم منها أنها لجانب المعارضة السورية. بناء على ذلك، باشر النظام إلى إغلاق مكاتبها، وقطعت العلاقة بينهما، ولا تزال إلى الآن. أما حركة الجهاد الإسلامي فلم تتخذ أي موقف سياسي من الأزمة السورية بما يؤثر سلباً على علاقتها مع النظام، وبنفس الوقت لم تحمل السلاح لجانبه مثل بقية فصائل التحالف، ولم تحمله ضده ايضا، وبالمجمل تمكنت من المحافظة على علاقتها الايجابية مع النظام.

أما فصائل المنظمة (حركة فتح، الجبهتان الشعبية والديمقراطية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي (سمير غوشة)، جبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس)، فدا) فقد أعلنت أن الصراع الجاري في سوريا شأناً داخلياً وأنها تتخذ موقف الحياد، وعملت على رفض زجها به بأي شكل من الأشكال، وتجسد موقفها هذا برفض حمل السلاح في المخيمات تحت أي ذريعة كانت، وإن كان بعض هذه الفصائل قد أعلنت أنها تقف إلى جانب النظام سياسيا، وتتبنى خطابه حول ما يجري في سوريا، والجبهة الشعبية تعكس هذا الاتجاه داخل محور فصائل المنظمة، بالإضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح.

مخيم اليرموك:

يقدر عدد سكان مخيم اليرموك بـ ١٥٠ ألف نسمة من الفلسطينيين وثلاثة أضعافهم من السوريين، وهو أحد الأحياء الجنوبية لمدينة دمشق، ويتبع لها إدارياً، له بلدية خاصة به، وتتشارك على تقديم الخدمات له الأونروا والحكومة السورية من خلال الهيئة العامة للاجئين، ويشرف على إدارته مجلس محلي يتبع وزارة الإدارة المحلية السورية. وعلى الصعيد الفلسطيني يمثل عاصمتهم السياسية أو عاصمة الشتات الفلسطيني، وتتواجد فيه المقرات الرئيسية للفصائل، ومكان أنشطتها المركزية المختلفة.

مع تصاعد الأزمة السورية وتحولها لصراع مسلح، استقبل المخيم عشرات آلاف العائلات السورية من الأحياء المجاورة له، مثل الحجر الأسود ويلدا وببيلا وحيي التضامن والقدم، التي نزحت إليه كملاذ آمن لها، وفتحت لهم بيوت أهالي المخيم قبل الأماكن العامة، مثل المدارس والجوامع، وعملت على إغاثتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية، من طعام ومأوى ودواء، وتشكلت لجان محلية من أبناء المخيم بمبادرات ذاتية.

عقدت الفصائل الفلسطينية عدة لقاءات لتدارس وضع المخيم بعد انتشار المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية في الأحياء والبلدات المجاورة له،[١٠] وطرح تحالف فصائل المقاومة تشكيل لجان مسلحة لحماية المخيم، لكن لم يلق هذا الطرح قبولاً من فصائل منظمة التحرير، فبادرت الجبهة الشعبية- القيادة العامة لتشكيل هذه اللجان بمفردها، هذا ما أعلنه أحمد جبريل أمينها العام في حفل تأبين أحد كوادرها، قائلاً: «قررنا أن نتحمل المسؤولية وحدنا، ونأخذ زمام المبادرة في حماية المخيمات، وقمنا بتسليح أبناء شعبنا بهدف حماية أطفالنا ونسائنا وممتلكاتنا، لا سيما وأن هذه العصابات تحاول جاهدة الدخول بسلاحها إلى مخيماتنا لجرها إلى أتون الأزمة وليحولوها إلى بؤر تفجير».[١١] مقابل ذلك انتهجت فصائل المنظمة الإعراب عن موقفها إدانة الاعتداءات التي يتعرض لها المخيم بين الحين والآخر بسقوط عدد من القذائف فيه، واكتفت بإصدار بيانات إدانة لمرتكبي تلك الاعتداءات دون أن تسميتهم، ودعت إلى التوقف عن استهداف الفلسطينيين والمتاجرة بدمائهم، وترى في تلك الاعتداءات المتكررة على مخيم اليرموك محاولة لن يكتب لها سوى الفشل الذريع لتوريط الفلسطينيين في الأزمة الداخلية السورية.

بانتشار اللجان المسلحة في المخيم، التي شكلتها الجبهة الشعبية- القيادة العامة، بدأت الاحتكاكات مع المجموعات المسلحة المتواجدة في الأحياء المجاورة التابعة للمعارضة السورية، وتطورت إلى اشتباكات متفرقة بين الحين والآخر. وفي منتصف كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٢ اجتاحت مجموعات مسلحة من المعارضة المخيم، قدمت من الأحياء والبلدات المجاورة له، الحجر الأسود ويلدا وببيلا والتضامن، وتمكنت من السيطرة عليه وطرد مسلحي اللجان التي كانت متواجدة في المخيم لحمايته من تلك المجموعات المسلحة.

مع سيطرة المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية على المخيم في كانون أول/٢٠١٢، بدأت محنة المخيم التي لا تزال مستمرة حتى الآن، بدايتها نزوح غالبية السكان وتعرض الكثير من ممتلكاته للنهب والتدمير، وفرض الحصار عليه بالتدريج، واكتمل في تموز ٢٠١٣، فمنذ ذلك التاريخ وهو يقبع في حصار تام، لا تدخل إليه أي مواد غذائية أو طبية، وبدون كهرباء، وممنوع الخروج منه أو الدخول إليه، الأمر الذي تسبب بحدوث حرمان حاد وواسع النطاق، بما في ذلك حدوث سوء تغذية حاد، وتعرض المتواجدين فيه باستمرار لخطر الموت والتعرض للإصابات والصدمات جراء النزاع المسلح. وقد سجل حتى نهاية شهر شباط/ فبراير الماضي ٢٣٠ حالة وفاة بسبب الجوع.

وقد قام المفوض العام للأونروا «فيليبو غراندي» بدخول مخيم اليرموك خلال استئناف الأونروا لأعمال توزيع المساعدات الغذائية صباح يوم ٢٠١٤/٢/٢٤. وحسب ما نشرته الأونروا في موقعها الالكتروني حول هذه الزيارة أن المفوض العام قد أصيب بالصدمة لما آل إليه حال اللاجئين الفلسطينيين الذين تحدث إليهم ومدى الضرر الذي سببته الحرب للمنازل. وأعرب غراندي عن صدمته تلك بالقول «إنني منزعج للغاية ومصدوم لما شاهدته هذا اليوم. إن لاجئي فلسطين الذين تحدثت إليهم كانوا يعانون من الصدمة جراء الأحداث التي مروا بها، والعديد منهم كانوا بحاجة واضحة لدعم فوري، لا سيما الغذاء والعلاج الطبي. إن ما شاهدته وسمعته اليوم يؤكد أن هذا هو الوقت المناسب لقرار رقم ٢١٣٩ والمتعلق بسبل الوصول الإنساني والصادر عن مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة وضرورة قيام كافة الأطراف بتطبيق القرار بثبات».[١٢]

الخلاصة:

إن الوجود الفلسطيني في سوريا بات مهدداً في ظل أزمتها الداخلية التي تعيشها، وبحاجة لمعالجة من منظمة التحرير الفلسطينية كونها هي المعنية كجهة سياسية، وعمل اللجنة التي شكلها وأداءها لا يتناسبان مع ذلك التهديد. فالفلسطينيون كبشر باتت حياتهم مهددة، معرضين للأذى بكل أنواعه، بالتالي لم تعد سوريا بالنسبة لهم مكاناً آمناً، وبات همهم الأول البحث عن مكان بديل يحفظ لهم حياتهم وهذا ما دفع المئات منهم لركوب البحر نحو المجهول أو النزوح خارج سوريا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تتفاقم ظروف حياتهم المعيشية، فمعظمهم فقد مصدر رزقه، وجميعهم بحاجة للمساعدة.

---

* د. رجا ديب: مجموعة عائدون/سوريا.

للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع: http://www.badil.org/haq-alawda

القانون باعتباره تكتيكا: فلسطين والزاباتيستا، والممارسات العالمية للسلطة*

بقلم: ليندا كيكيفيتش**

فلسطينيات يوزعن يافطات وأعلاماً أمام مقر منظمة التحرير في رام الله ضمن الفعاليات الشعبية لمناسبة «استحقاق سبتمبر». (رويترز)

رغم أن للنضال الفلسطيني خصوصياته، إلا أن المسائل التي يواجهها الفلسطينيون يوميا، على شاكلة العنف، انتزاع الملكية، والحرمان من الحقوق المدنية، لا تقتصر عليهم وحدهم، حتى في وقتنا هذا. وحتى لو كان يتم تصوير الوضع القائم في فلسطين بعبارات على شاكلة «غياب الدولة،» «الاحتلال،» أو «مواطِنة من الدرجة الثانية،» أو بأنه يتوجب على الفلسطينيين التوجه إلى جهات ومؤسسات خارجية من أجل تحصيل «حقوقهم» بما يخدم وضعهم الحالي، فإن الوضع مماثل لدى العديد من شعوب العالم ممن اجتازت دولهم مرحلة إعادة هيكلة نيو ليبرالية في العقود الأخيرة، وتكثيف لدور الدولة البوليسي وفقدانها القدرة على التدخل والتأثير للحد من الفروقات الاجتماعية.[١] ذلك، أضعف قدرة الدولة على إعادة توزيع الثروات، وزاد من دورها في خصخصة الأراضي والموارد، إضافة إلى زيادة الدولة لعمليات ملاحقة/مراقبة، وعقاب مواطنيها بهدف الدفع قدما بـ «مناخ اقتصادي جيد.»[٢] وحيث أزمة التمثيل تترافق مع إعادة الهيكلة هذه، هذه الأمور مجتمعة دفعت بالكثيرين إلى اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات القانونية الدولية، على أمل إعادة التوازن حيثما وجد الظلم. ففي هذا السياق، أصبح أمر استخدام الاستغاثة بالخارج من أجل تحصيل "الحقوق" شائعا، وهو ما صار يشكِل أيضا قاعدة لاحتجاجهم، حتى لو لم يتم الاعتراف بهم بشكل رسمي باعتبارهم شعبا بلا دولة. لقد ثبت بأن هذه الموضة الجديدة خطيرة، لأنه في حالة الفلسطينيين الذين تتسم علاقتهم بالساحات القضائية الدولية والإسرائيلية بالإشكالية،[٣] فإن الالتجاء إلى الممثلين والمؤسسات التي لم تكن يوما طيبة تجاههم يحمل خطر تعزيز ذات القوى التي تقوم باضطهادهم. وعلى ضوء هذا الواقع، فإن التساؤل حول ماهية الفوائد التي ترجى من خطاب القانون والادعاءات المبنية على الحقوق للحركات التحررية عبر العالم، قد أصبح أكثر إلحاحا.

مثل هذه التجارب المشتركة ينبغي أن تدلنا على وجود منطق مشترك للسيطرة، وهو يعمل عالميا؛[٤] ويمكنه أن يضع الفلسطينيين في مجال مقارنة تحليلية مع عناصر أخرى للصراع على ماهية استراتيجيات التحرير التي يمكن أن تكون أكثر تأثيرا في أيامنا.[٥] في هذه المساحة الصغيرة عبر هذا المقال، سأقوم بتوضيح بضعة جوانب من الحالة الفلسطينية على ضوء الحوار مع تحليل «شانون سبيد» Shannon Speed و"ألفارو ريس" Alvaro Reyes حول تقرير المصير، كما يفصِل سبيد وريس في مقالهما، "الحقوق، المقاومة، والبدائل الراديكالية: المدافعون الحمر عن المجتمع والزاباتيسمو في تشياباس"[٦] "Rights, Resistance, and Radical Alternatives: The Red de Defensores Comunitarios and Zapatismo in Chiapas."

إن زاباتيستا،[٧] وهي الحركة الوحيدة تقريبا للأصلانيين في ولاية تشياباس المكسيكية التي قامت برفع السلاح ضد الحكومة المكسيكية في ١ كانون ثاني ١٩٩٤،[٨] والتي استعادت وسيطرت على مساحات شاسعة من الأرض: وقامت، بالتزامن، بعقد مفاوضات سلمية لم يتم احترامها من قبل الدولة؛[٩] واستخدمت مصطلح «حقوق الأصلانيين»، ليس لأنها تؤمن بأن مثل هذه الحقوق ستضمن الاستقلال الذاتي، ولكن كونها تشكل عوائق أمام الحكومة المكسيكية بالتدخل في مشروع زاباتيستا لـ بناء الاستقلال الذاتي. ورغم قيامي بالإشارة إلى بعض من النقاشات المفتاحية الواردة في المقال المشار إليه، أدناه، إلا أن المقال المشار إليه نفسه يستحق أن يُقرأ كاملا. إن كيفية قيام «سبيد» و«ريس» بتصوير الزاباتيستا باعتبارهم مثالا ملموسا حول كيف يمكن للـ «قانون» أن يُرفض كقوة قد تحدد وتحدِ من العناصر التي يستطيع النضال تحقيقها، وبالمقابل: كيف يمكن استخدام القانون كوسيلة تمنحهم فضاء لبناء ما يقررونه هم أنفسهم. إن الأمر ينطوي على أهمية في تحليل ومعالجة علاقة الفلسطينيين وغيرهم ممن لديهم مطالب مبنية على مبدأ اللجوء الى الدعاوى الحقوقية باستخدام الساحات القضائية في السياق المعاصر.

القانون وممارسة تداول السلطة:

من المهم في استهلالنا أن نشير إلى أن زاباتيستا يرفضون النظر إلى القانون باعتباره مسألة "سيئة" أو "جيدة" فطريا، وهم يقومون باستخدامه كبديل لعلاقة قوى يمكن لها أن تكون مؤثرة وذات علاقة. من أجل توضيح ذلك، يدعي "سبيد و"ريس" بأنه لا يمكن ترسيم جوهر القانون بصورة كافية من دون تحليل "القانون كشكل محدد وبنية لممارسة تداول السلطة."[١٠] إن "القانون" في التفكير الغربي القضائي المعاصر، كما يشير الكاتبان، يعني شكلا محددا جدا من الممارسة والتداول: حيث تقوم السلطة المهيمنة بإقرار "حقوقنا" (باعتبارها الحاكمة)، مقابل الموافقة، الاعتراف، وتقديم الدعم من قبلنا (نحن المحكومين).[١١] هذا الفصل الجذري بين الحاكم والمحكوم ينبغي أن يوضح لنا، باعتباره تمايزا حادا بين ممارسات السلطة وممارسات تقرير المصير، بدلا مما يقومون به من محاولة جسر الهوة.[١٢] إن المهيمن، كما يكتب "سبيد" و"ريس":

هو 'السلطة' التي تم تسويغ سيطرتها عبر التاريخ التشريعي من خلال الرواية التاريخية لماهية 'العقد'. هذه الرواية تطرح بأن الأفراد يقومون بشكل طبيعي، بدافع الخوف من الآخرين، بتسليم "حقوقهم" اللا محدودة إلى سلطة. وتقوم هذه السلطة، عبر تجميع هذه الحقوق، بالإمساك بالسلطة المطلقة داخل المجتمع، وتناط بها، بالمقابل، مهمة الوساطة ما بين المصالح المتضاربة للأفراد بهدف خلق الوحدة الاجتماعية والسلام.[١٣]

لذا، وفي حين أن "الحقوق" تحمل معان مختلفة، إلا أنه، وحين يتم تطبيقها في المحاكم وفي الهيئات القانونية، يتم وضعها في سياق منطقي يسبغ عليها معنى من خلال ترخيص السلطة الخارجية. إن هذه الممارسات القانونية تفترض بأن "السياسة" أو ممارسة السلطة ينبغي أن تكون نافذة، عموما، من خلال اختصاصية الممارسة للمحامين، المحاكم، والمشرّعين. ولأن هذه الممارسات تدفع قدما بالخرافة القائلة بأن الناس غير قادرين بشكل جمعي على "ممارسة السياسة" من دون الإطار، والموافقة، ودعم السلطة القائمة خارج صفوفهم، فإن الإذعان إلى مثل هذه السلطة يخلق تبادلا في السلطة بطرائق تعزز ذات الأشكال المنطقية للسيطرة التي تسعى الحركات المناضلة من أجل تقرير المصير النضال ضدها.

إن الاعتراف بمثل هذه الممارسات لا يخلصنا من علاقة الهيمنة المميزة للحرب (وبدلا من ذلك، فإنها تخلدها من خلال شكل مختلف ومن خلال تغيير المسرح) وهو ما قاد "فرانز فانون" والعديد من المثقفين الثوريين الآخرين إلى التأكيد على مبدأ "إن شن الحرب والانخراط في الحياة السياسية هي أمر واحد، وهي الشيء ذاته".[١٤] وبدوره، فإن هذا هو بالذات ما يدفع حركات التحرر عبر العالم إلى ربط المنطق العسكري (كمثال الإستراتيجية والتكتيك) بالمعارك السياسية من أجل معرفة أين يمكنهم تصميم الطرق من استخدام القانون بذاته من دون أن يجعلونه يسيطر عليهم.[١٥]

حول الإستراتيجية وتكتيكاتها:

بهدف الإبقاء على انعدام وجود ارتباط عضوي متأصل بين تطبيق القانون وبين التوصل إلى العدالة، فإن التحليلات النقدية حول فلسطين كانت حكيمة بما فيه الكفاية لكي تنتبه إلى أن الاستعانة بالقانون ينبغي أن تكون أداة، لا هدفا.[١٦] ولكن، نظرا لنزوع النظام القضائي المعاصر إلى حصر النشاط السياسي في دائرة تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية للسيطرة، فإنه ينبغي استعمال، والحفاظ على، تمييز أكثر وضوحا في الرؤية بين استخدام الوسائل (وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "التكتيكات") وبين علاقتها بالهدف (الـ"استراتيجية" التي يسير التكتيك وفقها). لذا، وحتى لو كانت التكتيكات وسائل مرنة وأحادية الاستعمال من أجل التوصل إلى أهداف إستراتيجية ثابتة،[١٧] وحتى لو كانت الالتماسات القانونية تفهم باعتبارها فقط وسائل من أجل هدف أعظم هو تقرير المصير للفلسطينيين، فإن القانون لا يمكنه أن يكون مجرّد أداة حينما تقوم سلطة قانونية مفرطة في القوة بفرض سطوتها، خصوصا في ظل غياب هدف وشكل محدد للنشاط. هذا الهدف الذي قد يدلنا على متى يمكن، و أين يمكن، وكيف يمكن، وحتى إذا ما كان ممكنا أصلا استخدام القانون. في هذه الحالة، يمكن للالتماسات القانونية أن تتوقف بسهولة عن كونها مجرد تكتيكات وأن تصبح هدفا نهائيا بحد ذاته في ظل غياب إستراتيجية تقرير المصير، بحيث تزيح "السياسة" بعيدا عن الناس، وتوجه الجزء الأكبر من نشاطها إلى نظام لديه قواعد، شروط، وميول، خارجة عن نطاقها.

إن التحدي هنا يكمن في الإيمان بأنه يمكن خلق المشروع السياسي الآن على يد الفلسطينيين وحركات التحرر الأخرى، مشروع من شأنه أن يسمح بتطور تقرير المصير بغض النظر عن الإقرار القانوني الخارجي. وفي واقع الأمر، ألا ينبغي أن يكون الأمر على هذه الحال؟ إن تقرير المصير، وفقا لتعريف المصطلح ذاته، لا يمكن أن يتم عبر هيئة خارجية. إن أية حركة تحرر تطلب من سلطة خارجية أن "تضمن" لها حق تقرير المصير، تسبغ الشرعية على تلك السلطة في حق منح أو منع الأمر عنها. وعلاوة على ذلك، فإن النشاط المتمثل في "طلب" تقرير المصير باعتباره عملا منتجا: يعيد إنتاج هؤلاء الذين يتقدمون بالطلب باعتبارهم مفعولا به يؤمن بأن تقرير المصير هو أمر خارج عن ذواتهم، لا قائما في كنه نشاطهم الذاتي.[١٨] بعبارة أخرى، إن عملية منح الآخرين حق التصرف في "حقوقنا" يمنعنا من الإيمان بقدرتنا على ممارسة حقوقنا بأنفسنا، بل على العكس، فإنه يجعلنا مشاركين بإرادتنا في إبقائنا على قناعة بعجزنا.

ولكن، كيف يمكن للحركات البدء في خلق الشروط التي تضمن تقرير المصير حينما تتم مواجهتها بالعنف؟ هنا لربما ينبغي علينا أن نتذكر بأن السيطرة قد تأتي في أشكال مختلفة ومتداخلة. ففي حين أن الاضطهاد العنيف هو أمر، وأن الإكراه بالقسر هو أمر آخر، فإن معظم أشكال السيطرة الناجحة هي ليست الأشكال المتمترسة بالسلاح، بل في مشاركة المسيطر عليه وقبوله بالسيطرة.[١٩] ولكي نوضح باختصار، فخلال الانتفاضة الأولى، كانت إسرائيل أكثر إنهاكا على الأرض وأكثر ضعفا من الناحية الدولية لأنه تم دفعها إلى اللجوء إلى القوة بشكل أساسي. وقد تم تخليص إسرائيل من هذه المشكلة عبر مشاركة الفلسطينيين، بإرادتهم في اتفاقيات أوسلو، والتي قادت إلى إعفاء إسرائيل من الاعتماد على القمع العنيف بشكل أساسي وهو الأمر الذي جعل شرعية وحظوة الدولة أقوى

مما كانت عليه عبر التاريخ. بالنظر إلى الأمر من هذه الزاوية، فإن مصطلح "عملية السلام" لا يتضارب بالمطلق مع الحالة الراهنة، بل هو يلائمها إلى حد كبير.[٢٠]

نحن لا نقول، بالطبع، بأن مشاركة بعض الفلسطينيين بإرادتهم في ترسيخ السيطرة عليهم، لم تكن موجودة قبل أوسلو، أو أن إسرائيل قد توقفت عن ممارسة القمع العنيف منذ أوسلو. إن أشكال السيطرة المختلفة (القمع، الإكراه، أو قبول المقموع بالقمع) تتواجد بأشكال متداخلة ومجانية؛ ويتشكل تطور هذه الأشكال ودرجتها بالاعتماد على فعاليتها في سياق بعينه. إننا نقول هنا بأن المشاركة الذاتية هي الشكل الأكثر فعالية، وهو الشكل الأكثر ضررا بلا شك، لأنه يجعل القوة ملتبسة. لكننا نقول أيضا بأن الشكل المستخدم لا يتم تحديده على يد إسرائيل، بل على شكل المقاومة التي تُجبر إسرائيل على مواجهتها. وبكلمات أخرى، إن المقاومة هي الأمر الأساسي: بينما الشكل الذي تكون عليه السيطرة هو ردة الفعل.[٢١]

إن فهم مسألة مشاركة الفلسطينيين من ذواتهم في سلام إسرائيل والتي ساهمت في تعزيز وضعهم المنتكس ينبغي أن تقودنا إلى فهم آخر: القوة منتجة، وإذا كانت القوة منتجة، فإن المشاركة الذاتية هي حجر أساس في تغذية وإدامة المنتج (وبالتالي، فإن الرفض الدائم هو حجر أساس في البناء والحفاظ على ما يمكن إنتاجه على طرف النقيض)، من الممكن خلق منظومات تساهم بشكل دائم في إبعاد القوة عن الهيئات التي تحكم المجتمع باتجاه تشتيت القوة عبر المجتمع ذاته.[٢٢] إن الزاباتيستا، الذين سأرجع إليهم في القسم التالي، يقدمون لنا مثالا واضحا على خلق منظومة من هذا القبيل، مع تحليل كيف يمكن لمثل هذه المنظومة أن تكون مرشدة للاستخدام التكتيكي وللادعاءات المبنية على مبدأ استخدام الدعاوى القانونية للمطالبة بالحقوق.

أعضاء من جيش التحرير الوطني الزاباتيستي يحيون الذكرى العشرين على انتفاضتهم في التشاباس، المكسيك. كانون الأول ٢٠١٣ (المصدر: nydailynews.com)

استراتيجية "الحكومة الصالحة" في تشياباس:

مع عدم قدرة الدولة المكسيكية التوافق مع الاعتراف الدستوري بحقوق الأصلانيين وبالحكم الذاتي كما تم التفاوض عليه وفق معاهدات السلام التي تلت انتفاضة العام ١٩٩٤، قرر الزاباتيستا، وبشكل احادي الجانب، الدفاع عن حقوقهم وعن استقلالهم الذاتي بدلا من الانتظار. وقد خلقوا في مناطقهم نظام حكمهم الجديد، وهو نظام يتمحور حول عمل "مجالس الحكم الصالحة" (Juntas de Buen Gobierno) . وقد أنيطت بهذه المجالس مهمة خلق المساواة في مجتمعات الزاباتيستا: التوسط لحل النزاعات؛ مراقبة تطبيق القوانين التي أقرتها المجتمعات ذاتها؛ المساعدة في رقابة بناء المشروعات على شاكلة التعاونيات الحياتية، المدارس المستقلة، أنظمة المياه والري، والعيادات الشعبية. كما تخدم هذه المجالس باعتبارها نقاط اتصال بالضيوف المحليين والدوليين الذين يرغبون في الزيارة، التبرع، أو طلب الإذن في إجراء أبحاث تفيد المجتمعات. إن بنية الحكومة الصالحة ووظيفتها قد جُعِلت لكي تستبدل علاقات القوة التي قد تقترحها الهيئات غير الحكومية على الزاباتيستا، حيث أن هذه الهيئات مسموح لها بالعمل في مناطق الزاباتيستا فقط إن كانت ترغب في أن تعرض (بدلا من أن تفرض) مشاريعا انتاجية.[٢٣]

من المهم الإشارة إلى أن الزاباتيستا، لدى إنشائهم حكمهم الذاتي، لا يسعون إلى بناء دولة جديدة بسيادة جديدة. إن "استقلال الزاباتيستا الذاتي" يسترشد بالتحديد الفلسفي الجذري وبممارسة التنظيم الاجتماعي: فمبدأ "الحكم عبر الطاعة" (mandar obedeciendo)، هو علاقة تتنافى كليا ومعادية بطبيعتها لعلاقة السيادة المتمثلة في "طاعة الأوامر".[٢٤] إن تكرار هذه المسألة الأخيرة سيكون جوهريا على الخلاف مع المشروع الذي يهدف للحرية، لا إلى قلب مواقع السيطرة بحيث يتحول المظلومين إلى ظالمين في حلة جديدة.[٢٥] إن الوضوح الأيدلوجي وآثاره العميقة هنا، باعتباره إستراتيجية، يكشف عن كون ترتيب العلاقات الإنسانية عبر الـ ٥٠٠ عاما الماضية غير شرعي على الإطلاق، وهو يعمل على إبطالها تماما.

يمكن فهم نظام الزاباتيستا للحكم الذاتي باعتباره إستراتيجية لتقرير المصير إن كنا نفهم بأن "الحكومة" هي ليست مسألة أخلاقية أو أيدلوجية يمكن وصفها بالـ "جيدة" أو "الصالحة،"[٢٦] ولكن باعتبارها إستراتيجية لممارسة القوة في مدار محدد. تتموضع مجالس الحكم الصالح الخمسة (يسميها الزاباتيستا بالصالحة "ليس لأنها صارت "صالحة"، ولكن بهدف التمييز بينها وبين 'الحكومة السيئة،'"[٢٧]) في مناطق الزاباتيستا وتقوم بالتنسيق بين مئات مجتمعات الزاباتيستا عوضا عن مركزتها، وهذه المجتمعات مشبّكة على امتداد منطقة التشياباس، ولكل من هذه المجتمعات بُنى محددة لاتخاذ القرار المحلي وتخول مجالسا بهذه الصلاحيات. إن أعضاء هذه المجالس ليسوا سياسيين بل أفراد من المجتمعات يتبادلون المناصب، وهم قابلون للإقالة بشكل فوري، ويعملون تطوعا. "هذه الممارسة التدويرية،" كما يتعمق مارا كاوفمان Mara Kaufman في وصفها في دراسته للنظرية والتطبيق الزاباتيين، "تحافظ على القوة بشكل ثابت في القاعدة من خلال العملية السياسية، وتجعل الممثلين السياسيين، أثناء أدائهم "دورهم" متجاوبين ومسؤولين على هذه القاعدة."[٢٨] هذا المبنى التنظيمي يقوم بتدوير القوة أيضا بطريقة تخضع التخصصية في السياسة وتخصصية الحكم للمراقبة، بحيث تضمن إزالة التفرقة بين الحاكم والمحكوم. كما يكتب كاوفمان:

ليست السياسة في هذه المنظومة، مدارا منفصلا عن جوانب الحياة الأخرى: فالمرء لا يصبح سياسيا؛ حيث أنه لا وجود للسياسيين. والحكم هو وظيفة اجتماعية ضرورية ينبغي أن يشارك فيها الجميع من أجل الحفاظ على التنظيم والتعاون. [...] بما يجعل الحكومة مسؤولية جماعية بدلا من تحويلها إلى فئة اختصاصية تقطع الصلة بينها وبين كونها امتيازاً أو موقعا اجتماعيا رفيعا، وبالتالي فإنها تلغي إغراءات ورذائل قوة الفيتو على الآخرين.[٢٩]

عبر وجود نظام كهذا على الأرض، يتمكن الزاباتيون من استخدام المطالب المبنية على أساس الحقوق باعتبارها حقوق مناورة تكتيكية. "فحقوق الأصلانيين"، التي حققتها الشعوب الأصلانية عالميا عبر مطالبتها بفضاء لأداء عاداتها وتقاليدها من دون عائق، يستخدمها الزاباتيون كعقبات إشكالية أمام الدولة المكسيكية الهادفة إلى التدخل في مبنى الحكم الذاتي الخاص بهم.[٣٠] بدلا من الإيمان "بحقوق الأصلانيين" كهدف نهائي سيضمن الاستقلال الذاتي، يستخدم الزاباتيون هذه "الحقوق" كعوائق أمام الدولة، كما يؤكد سبيد وريس Speed and Reyes ، بما يمنحهم (أي الزاباتيون) بمراكمة الفضاء اللازم لتوسيع مشاريع استقلالهم الذاتي."[٣١] وكما يشير الكاتبان، فإن أعضاء مجتمعات الزاباتيسيتا أنفسهم الذين يدرسون قوانين حقوق الإنسان المحلية والدولية، هم أنفسهم يتدربون لمناورة المنظومة القضائية المكسيكية في توثيق الخروقات التي تمس حقوق الإنسان.[٣٢] هذا التمكين يدحض بفعالية أية حاجة إلى وسطاء قد يقومون بتفسير "الحقوق" بشكل مختلف أو يقومون بشكل غير مقصود بتعزيز بنية السلطة التي يسعى مشروع الزاباتيستا إلى تفكيكها على المستويات المحلية، الوطنية، والعالمية.[٣٣]

الفلسطينيون والممارسة العالمية للسلطة:

الالتماسات القانونية التي تهدف لنيل تقرير المصير، المساواة، وتعزيز حقوق الإنسان العالمية، يمكنها أن تساعد في زيادة منسوب الوعي وتحشد التعاطف في بعض النضالات الهامة، خصوصا لدى الجمهور الغربي. وفي حين ان هذا ما انطبق على فلسطين خلال العقدين السابقين بشكل عملي، إلا أنه لا يمكننا تجاهل أن نتائج الأمر كانت معاكسة: فبينما بلغ الوعي والتعاطف مع الفلسطينيين في الغرب اليوم أعلى مراحله، تاريخيا، الا ان الأوضاع على الأرض تتردى ووصلت إلى حالة غير مسبوقة تاريخيا. ورغم ما يبدو عليه الأمر من عدم تناقض هاتين الظاهرتين، بل ورغم ترابطهما الظاهري، كما هو الحال لدى السعي من أجل لفت انتباه الجمهور الغربي وحشد تأييده، فان ذلك يتطلب بأن تتحول أساليب الاحتجاج إلى أشكال تعتبرها الإرادة الغربية شرعية. وفي حين أن هذه الأساليب ينبغي أن تقرر على يد الفلسطينيين أنفسهم (من مثال مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها BDS، حملات التوعية، المظاهرات اللاعنفية)، فإن هذه الأساليب وحين تكون أرضيتها الإستراتيجية قانونية، فإنها تواصل الافتراض بأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي حقهم بأن تتم معاملتهم وفقا لمبادئ المساواة باعتبارهم بشرا، مضمونة على يد كادر صغير من الممثلين في الفضاءات المسيطر عليها بحذر في كل من المحاكم والمجالس التشريعية. بينما، وفي الانتظار، يجبر الفلسطينيون على الانتظار.

يواصل الزاباتيستا عبر إعلانهم الشهير، "إننا لسنا بحاجة لإذن من أحد لكي نكون أحرارا،" [٣٤] قبل عقدين من الزمن، تقديم مثال حول كون تقرير المصير قائما بذاته. ورغم أن قوة ومدى قدرة مشروعهم على الصمود قد حولاهم إلى مثال حي لهذه الفلسفات والممارسات الاستقلالية اليوم، إلا أن مسارات الاستقلال تتخذ أشكالا عدة وتتواجد في مناطق مختلفة.[٣٥] ففي بوليفيا مثلا، يوضح "راؤول زيبيتشي" Raúl Zibechi كيف يتنظم أصلانيو الأيامارا Aymara في السياق المديني لمنطقة إيل آلتو El Alto عبر هيئات عامة، اجتماعات مجالس الأحياء، ومجموعات الباريو [بالإسبانية Barrio ، وهي المناطق /الأحياء السكانية التي يقطنها المتحدثون بالإسبانية] الاجتماعية.[٣٦] ظهرت هذه الممارسات في نص وممارسة تنظيم العمل البلدي؛ في تفعيل والحفاظ على المدارس، المنتزهات، ومحطات الراديو؛ وفي خلق أنظمة لحل الصراعات وللعدالة الاجتماعية. إن التفاعل مع الظروف المادية لوجودهم اليوم، قد أدى بدوره إلى زيادة قدرتهم على إطلاق وتجييش تحركات قوية هزمت المشاريع النيوليبرالية، وأسقطت رؤساء، وأزالت الاستقطاب في محاور الدولة.[٣٧]

في حين أن الحركات التحررية على غرار الحركات في المكسيك، بوليفيا، تبنى وتنظم على يد أناس لا يتم اعتبارهم بشكل رسمي بلا دولة، إلا أنهم وعلى الرغم من ذلك يعيشون تجربة عداء أجهزة دولهم العلني لهم، باعتبارها أدوات غير كافية تماما لتحقيق التوازن في الظلم الاجتماعي. وهو ما حدا بهم إلى بناء منظوماتهم بأنفسهم من أجل المقاومة، البقاء، والقيام بالأمور وفقا لمبدأ الرعاية المتبادلة، الكرامة، الاحترام، وبناء ما هو قائم أصلا في حياتهم اليومية، وقيامهم بتوسيع، تحسين وتكثيف هذه الأشكال.[٣٨] إن هذه الممارسات، تثير بشكل جلي تداعيات برز فيها الفلسطينيون أنفسهم وأثبتوا للعالم إمكانية تحققها خلال الانتفاضة الأولى، والتي لا تزال شواهدها موجودة إلى اليوم في العديد من القرى والتجمعات الفلسطينية في اسرائيل، مخيمات اللجوء، قطاع غزة، القدس، وقرى الضفة الغربية.

إن مثل هذه المجالس الشعبية عبر العالم ينبغي أن تشجعنا على إجراء مقاربة نقدية للمنطق المشترك للسيطرة الذي نعيش تحت وطأته، ولأن نتوجه بشكل جدي لتبني الاستراتيجيات التحررية التي تقوم هذه الحركات ببنائها بنفسها وبمشاركتها من أجل تحقيق الدعم المتبادل.[٣٩] هذا الأمر يستلزم، في كل الأحوال، أن نقوم بنقلة نوعية في تحليلنا عبر الانتقال من الاعتماد على التصنيفات القانونية التي تجزئ وتقسم قضايا النضال المشترك في العالم، وأن تفحص، بدلا من ذلك، الخبرات والاحتمالات المشتركة للحظة الراهنة. إن التقسيمات القانونية، كما يطرح نمر سلطاني، لا يجب أن تعمينا عن المنطق المشترك في العداء ضد الفلسطينيين من "مواطني إسرائيل" والفلسطينيين "غير المواطنين"، سويا، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو مواقعهم الجغرافية؛[٤٠] بإمكاننا، بالمثل، التحاور حول الوضع الفلسطيني مع الآخرين خارج فلسطين، أولئك الذين يقاومون أيضا ويتنظمون ضد الأنظمة التمييزية التي تتسبب أيضا في العنف، التهجير، وسحب الحقوق المدنية.[٤١] إن التصنيفات القانونية، رغم كونها مفيدة في الإشارة إلى الأدوات القانونية المتاحة لنا في مواقعنا، إلا أنها تتوقف عن كونها مفيدة حينما نسمح لها بأن تقرر لنا: من نحن، ما المسموح لنا القيام به، ومع من يمكننا أن نسير.[٤٢]

---

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

** ليندا كيكيفيتش: ناقدة وباحثة جغرافية. أتقدم بالشكر إلى كل من ثائر هاستنغز، سلمى أبو عياش، ريفكا برنارد، سوزان بارني، غابرييل كوتيبا-زورن، ريتشيل فريسين، فارس جياكمان-تاراكي، بدور حسن، مازن مصري، أودري آن لافالي-بيلانغير، أحمد نمر، فيفيان صنصور، وميسون سكرية على ملاحظاتهم القيمة على مسودات سابقة لهذه المقالة، وكذلك على النقاشات التي تعاقبت على بعض طروحاتها.

*** للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع:
http://www.badil.org/haq-alawda

إعـــلان ان

جـائـــزة العـــ

للسنة الثامنة على التوالي، يعلن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق ال

لا للانتقاص من حقوق اللاجئين

بـديـل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinan Rsidency & Refugee Rights

فكرة وهدف الجائزة:

تأتي هذه الجائزة كجزء من جهود مركز بديل الرامية إلى تعزيز حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية والشتات، وإطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة.

موضوع الجائزة للعام ٢٠١٤:

تسعى الجائزة لتسليط الضوء على نقص الحماية الدولية الشاملة الواجبة والتي تشمل وجوب توفير الأمن والأمان للاجئين ومنع تهجيرهم المتكرر (الحماية الفيزيائية)، وصون حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض (الحماية القانونية)، وضمان تمتعهم بالحقوق الإنسانية الأساسية (الحماية الإنسانية).

١- جائزة العودة للبوستر المركزي للنكبة

موضوع البوستر:

موضوع البوستر المركزي: نقص او غياب الحماية الدولية الواجبة للاجئين منذ أكثر من ٦٥ عاما. يمكن تسليط الضوء على التهجير المتكرر للفلسطينيين في الداخل والشتات، في ظل صمت العالم وعجز الأمم المتحدة عن توفير الحماية.

الشروط التفصيلية الخاصة والمواصفات الفنية:

- في حال شمول البوستر على نص مكتوب يرجى اعتماد اللغة العربية كأساس.
- أن يكون البوستر أصيلاً ومبتكراً وذا رسالة واضحة مع مراعاة تجنب التقليدية والتكرار.
- لا تقبل البوسترات المشاركة في السنوات السابقة.
- في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK)
- لا تعاد البوسترات المرشحة إلى أصحابها.
- يمكن أن يكون البوستر ملونا أو بالأبيض والأسود، أو عملا يدويا أو تصميما الكترونيا.

موعد وطريقة التقديم:

تقبل المشاركة المرشحة بحجم A٣ (٣٠ x٤٢ سم). وترسل النسخة الالكترونية للبوستر بدرجتي وضوح ودقة عاليتين (High Resolution). (في الحد الأدنى ٢٥٠-٣٠٠) بملف من نوع ((.jpg أو (.gif). على أن تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة أو الفنان/ة على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org، أو يسلم باليد او يرسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) إلى مركز بديل.

آخر موعد لتقديم المشاركات الجمعة، ١٨ نيسان ٢٠١٤

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ٢٥٠٠ دولار	الجائزة الثانية: ١٥٠٠ دولار	الجائزة الثالثة: ١٠٠٠ دولار

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى السادسة والستين للنكبة في أيار ٢٠١٤.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية.
- إقامة معرض متنقل للأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة.

أعضاء لجنة التحكيم:

يوسف كتلو، محمد عليان، عايد عرفة

إرسال المشاركات

يتم إرسال المواد للمشاركة في حقول جائزة العودة على بريد ألكتروني: awdaaward@badil.org ، او تسليمها او إرسالها بالبريد على عنوان مركز بديل: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المجد (بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinan Rsidency & Refugee Rights

ـطـــلاق
ـودة للعـام ٢٠١٤

مواطنة واللاجئين عن إطلاق جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٤ تحت شعار:

ن، نعم للحماية الدولية الشاملة

شـروط وتوضيحات عامـة:

- على كل مشارك/ة التقيد بكافة الشروط التفصيلية الخاصة بكل حقل من الحقول،
- المشاركة مفتوحة للفلسطينيين وغيرهم ولكافة الأعمار، ومن كافة أنحاء العالم.
- يشترط في الأعمال المشاركة أن تكون أصيلة مبتكرة لم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال.
- أية مشاركة تحمل مضامين أو رموزا عنصرية من أي نوع أو شكل، سيتم استثناءها من المنافسة.
- لكل مشارك/ة الحق بتقديم مشاركة واحدة فقط لا غير، على انه يجوز له/ا أن يشارك في أكثر من حقل.
- يتكفل بديل بطباعة، ونشر، وتوزيع، وترويج المشاركات الفائزة، في كتب خاصة، أو ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة، بحسب شروط كل حقل.
- تصدر الأحكام عن لجان تحكيم مهنية ومستقلة عن مركز بديل، ويلتزم بديل بأحكامها وتوصياتها.
- لمركز بديل الحق في استخدام، وتحرير، ونشر جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة، على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المشارك/ة الفكرية والأدبية والفنية.
- عدم استلام المشاركات في المواعيد المحددة في الشروط التفصيلية، يؤدي إلى استثنائها حتى لو كانت قد أرسلت بالبريد قبل التاريخ المعلن.

٢- جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة

موضوع القصة الصحفية:

يتناول موضوع القصة الصحفية العودة الفعلية من حيث الآليات والنمط والنتائج، سواء كان ذلك بتناول التصورات الشعبية (الجماعية أو الفردية) التي تبرز آليات العودة المستقبلية، أو بتناول تجارب/محاولات عودة فعلية وقعت وبصرف النظر عن نجاحها من فشلها.

شروط تفصيلية خاصة:

- الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل.
- ان يزيد عدد كلمات القصة الصحفية المكتوبة عن ١٢٠٠ كلمة.
- ان تكون مكتوبة بلغة عربية سليمة ومن الممكن استخدام اللغة العامية بما يخدم القصة.
- أن لا تكون القصة الصحفية قد شاركت في مسابقات أخرى، او نشرت من قبل.
- تخضع المواد الفائزة للتحرير قبل النشر.
- يفضل إرفاق صورة ذات صلة بالقصة مع بيان المصدر على ملف JPG.

موعد وطريقة التقديم:

ترسل المشاركات على ملف الكتروني من نوع (word) فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org، أو تسلم باليد على قرص مدمج (CD)، او ترسل بالبريد السريع الى مركز بديل.

أخر موعد لتقديم القصة الصحفية: الجمعة، ٦ حزيران ٢٠١٤

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولي: ١٥٠٠ دولار أمريكي	الجائزة الثانية: ١٠٠٠ دولار أمريكي	الجائزة الثالثة: ٦٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة القصص الثلاث الفائزة ونشرها ضمن إصداراته أو كما يراه مركز بديل ولجنة التحكيم مناسبا.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية.

أعضاء لجنة التحكيم:

قاسم خطيب، ناصر اللحام، نجيب فراج، خليل شاهين

للمزيد من التفاصيل حول جائزة العودة ٢٠١٣،
يرجى زيارة موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org
أو من خلال الاتصال على مركز بديل: بريد الكتروني: awdaaward@badil.org، هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٧٧٧٠٨٦، فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٧٤٧٣٤٦

تمكين النساء الفلسطينيات في المناطق المعرضة للتهجير

إعداد: وسيم غنطوس وحليمة العبيدية*

(©مركز بديل)

أطلق بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بداية شهر شباط المنصرم برنامجاً تدريبياً خاصاً بتمكين النساء ورفع قدراتهن على مواجهة التهجير القسري الذي تتعرض له التجمعات الفلسطينية وتحديداً تلك المصنفة «ج» بحسب اتفاقيات أوسلو. ويأتي هذا البرنامج التدريبي كجزء من مشروع أوسع يعمل عليه بديل ويستهدف العمل مع المرأة الفلسطينية، ويتميز في انه يجمع ما بين رفع مستوى المعرفة وخلق و/او تطوير المهارات اللازمة لتفعيل دور المرأة ومشاركتها محليا ووطنيا وعالميا.

تشارك في هذا المشروع مجموعة نسائية شابة مكونة من ٣٥ امرأة فلسطينية ناشطة، تم اختيارهن من ٥ مناطق تتعرض لسياسات التهجير القسري وهي: منطقة البلدة القديمة من الخليل، منطقة جنوب الخليل، مناطق الأغوار، مناطق شرقي القدس، ومنطقة الريف الغربي في محافظة بيت لحم.

يستمر البرنامج التدريبي حتى نهاية آب القادم؛ حيث يتضمن إعطاء محاضرات حول اسس الصراع وكيفية استخدام القانون الدولي لمناصرة حقوق المهجرين قسريا، وورشات عمل عن ادوات وتقنيات اجراء المقابلات الصحافية وكتابة الاخبار والتقارير، واخرى حول تقنيات التصوير الفوتوغرافي الوثائقي وكيفية اعداد القصص المصورة. كما ويتضمن البرنامج زيارات ميدانية للمناطق المهددة، وتنظيم أنشطة وتوثيق للانتهاكات، حيث سيشتمل على انتاج معرض للصور من عمل المشتركات، بالاضافة الى انتاج عدد من الافلام الوثائقية القصيرة التي توثق الانتهاكات الاسرائيلية بحق السكان الفلسطينيين في المناطق المعرضة للتهجير، وعدد من القصص المصورة. وسيتم اختتام المشروع باعداد دراسة عن أساليب التهجير التي يتبعها الاحتلال في المناطق التي تنحدر منها المشتركات في البرنامج.

التدريب العام: سياسات التهجير، اليات فعلها، الهدف منها، واساليب مقاومتها

بدأ تنفيذ البرنامج بعقد عدد من اللقاءات التدريبية للنساء المشاركات حول ماهية سياسات التهجير وكيفية تطبيقها من قب لاسرائيل، والآليات والأدوات التي يمكن استخدامها لتقوية قدرات النساء ورفع وعيهن وتحديداً اللواتي يسكنّ في المناطق التي تعرضت او ما زالت تتعرض لسياسات التهجير القسري اليوميّة، سواء من قبل المستوطنين، او من قبل حكومة الاحتلال وجيشها. وتخلل هذه التدريبات شرح عام ونقاشات عن تركيبة المشروع الاستيطاني التوسعي لإسرائيل، إضافة إلى تعريف النساء على القوانين العسكرية والإسرائيلية التمييزية التي تطبق بهدف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم. كما واشتملت هذه التدريبات على تعميق معرفة النساء المتدربات بأسس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، واليات العمل الجماعي المنظم القابل للمراكمة. وفي المرحلة اللاحقة من هذه التدريبات، تم التركيز على محورين أساسيين: الأول منظومة التهجير القسري المستمر الذي يتعرض له الفلسطينيون منذ فترة الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا نتيجة لمختلف السياسات التي تنتهجها اسرائيل في الأرض المحتلة، حيث تم التركيز على الجوانب المختلفة المتعلقة بسياسة المصادرة والاستيلاء على الأراضي والمنع من دخولها، واقامة المستوطنات وتوسيعها، العزل، وجدار الفصل العنصري، ابطال او اعاقة حقوق الإقامة وسحب الهويات، وأخيرا سياسة التخطيط التمييزية وهدم المنازل. اما المحور الثاني فارتكز بشكل أساسي على تدريب المشاركات على مهارات وأصول كتابة الأخبار الصحافية والتقارير الإدارية/الصحفية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في رفع قدرتهن على اخذ دور فعال في مقاومة سياسات التهجير في مناطق سكنهن عن طريق التوثيق والكتابة والنشر.

جولة ميدانية ولقاء مع ناشطين ومتضررين من سياسات التهجير في الأغوار الفلسطينية

لتسليط الضوء اكثر على سياسات التهجير القسري التي يتبعها الاحتلال ضد السكان الفلسطينيين، تم تنظيم جولة ميدانية للنساء المشتركات في البرنامج في منطقة الاغوار الفلسطينية. وقد هدفت هذه الجولة الى توسيع وتعميق معرفة المشاركات على تكتيكات وادوات الاحتلال المستخدمة لتنفيذ هذه السياسات على ارض الواقع، والأبعاد الناجمة عن ذلك في الحياة اليومية للمواطنين هناك. تضمنت الجولة زيارة لمواقع مختلفة كبلدة فصايل، الجفتلك وخربة مكحول وتم تعريف المشتركات عن كثب على الإجراءات الاحتلالية المختلفة الهادفة الى تفريغ مناطق الأغوار من سكانها الفلسطينيين نتيجة لجملة القيود الشديدة المفروضة على ادنى مقومات الحياة كالمياه، البناء، التنقل، الصحة وغيرها.

اضافة الى ذلك، تخللت الجولة لقاء ناشطين وناشطات في حملة «أنقذوا الأغوار» وذلك حتى تتعرف المشاركات على إمكانيات مقاومة هذه السياسات بوسائل وإمكانيات شعبية، حيث عرض ناشطو الحملة آليات العمل المتاحة والهادفة الى تمكين سكان المنطقة وتعزيز صمودهم في أراضيهم، ومن تلك، كان لافتا أسلوب بناء البيوت والمنشآت عن طريق تصنيع الطوب الطيني، ومد بعض التجمعات المعزولة بخطوط مياه.

وقد انتهت المرحلة الاولى من المشروع (التدريبات العامة)، بتخصيص آخر لقاء حول تقنيات إجراء المقابلة الصحافية وذلك بهدف تدريب المشتركات على مهارة إجراء المقابلات الصحافية وأنواعها، بدءا بالتحضير والاعداد، مرورا باجراء المقابلة، وانتهاء بتحريرها. كما وتناول اللقاء عرضا لكيفية توظيف المقابلات كاداة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وللدفاع عنها. تضمن اللقاء ايضاً ندوة نظرية حول الموضوع، تلاها تدريب عملي لإجراء مقابلات مع شخصيات مختلفة كالمتضررين المباشرين من سياسات الاحتلال الهادفة إلى تهجير السكان الفلسطينيين، الشخصيات الرسمية والحكومية المسؤولة، محامين مختصين ومندوبي مؤسسات المجتمع المدني.

التدريب التقني: تقنيات التوثيق، التصوير وإعداد القصص المصورة

في هذه المرحلة من البرنامج، تم الانتقال في التدريبات الى اليات وتقنيات التصوير والتوثيق بشكل عملي، بالتركيز على مهارات وانواع التصوير الفوتوغرافي التوثيقي، وعلى كيفية اعداد القصص المصورة. في جزئه النظري، يشمل التدريب التعريف التوثيق بالتصوير، والكيفية التي يمكن ان تستخدمها المشتركات لإيصال ونشر المعلومات حول واقع التهجير والأساليب المتنوعة التي تمارس ضد الفلسطينيين لهذا لغرض. يتضمن التدريب أيضا ورشة عمل حول كيفية اعداد القصص المصورة، والهدف منها، وكيف يمكن للمشتركات انتاج قصص مصورة تتعلق بقضايا التهجير المستمر للفلسطينيين، حيث ان القصص المصورة تشكل أداة فاعلة من أدوات المناصرة والتحشيد، والتي يمكن من خلالها رفع صوت أصحاب الحقوق وإبراز الانتهاكات التي يتعرضون لها.

هذا ومن المقرر في مراحل لاحقة من البرنامج ان تقوم المشتركات بتعاون واشراف مركز بديل على انتاج عدد من معارض الصور. كما وسيتم تحرير المواد المكتوبة التي قامت المشتركات بتجميعها وتلخيصها بكراس يحتوي على شهادات لأشخاص فلسطينيين تعرضوا لسياسات التهجير المختلفة، بالاضافة الى بعض المقابلات التي اجريت مع شخصيات معنية أخرى. وفي نهاية البرنامج ستقوم المشتركات بانتاج عدد من الافلام الوثائقية القصيرة والتي ستتناول مواضيع تتعلق بسياسات التهجير القسري في مناطق سكنهن.

* وسيم غنطوس وحليمة العبيدية: باحثان ميدانيان ومدربان في مركز بديل.

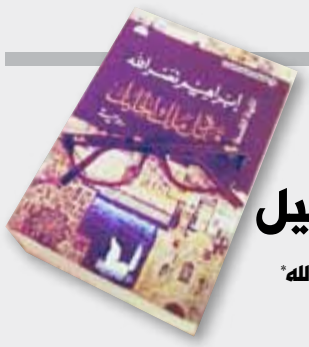

مقدمة رواية

قناديل ملك الجليل

بقلم: الشاعر والروائي إبراهيم نصر الله*

في القرن الثامن عشر، وعلى ضفاف بحيرة طبرية وفي جبال الجليل ومرج بني عامر، بدأ رجل من عامة الناس رحلته، نحو أكبر هدف يمكن أن يحلم به رجل في تلك الأيام: تحرير الأرض وانتزاع الاستقلال وإقامة الدولة العربية في فلسطين، متحديا بذلك حكم أكبر دولة في العالم آنذاك (الدولة العثمانية) وسطوتها المنبسطة في ثلاث قارات: أوروبا، آسيا وأفريقيا. كان اسمه: ظاهر العِمر ١٦٨٩-١٧٧٥

***

عندما كنت منشغلاً بالبحث عن مصادر لروايتي (زمن الخيول البيضاء)، عثرت على عدد من الدراسات الصغيرة، المتفرقة، عن ظاهر العمر الزيداني، لكنها لم تكن كافية لتشكيل صورة وافية عن هذا الرجل ومشروعه التحرري العظيم. وفي يوم من أيام كانون أول ديسمبر من عام ١٩٩٧، وفي افتتاح معرض فني في عمان، التقيت بالمهندس زياد أبو السعود، الذي تفضل بإهدائي كتاب (ظاهر العمر – كتاب يتناول تاريخ الجليل خاصة، والبلاد السورية عامة) لمؤلفه توفيق معمر المحامي؛ وحين قرأت الكتاب، قرأته وفي ذهني الإفادة منه في كتابتي لزمن الخيول..، فقد رسخت بعض أحداثه في داخلي بقوة؛ بل إنني فكرت أن أستند إلى بعض حوادثه، ذات يوم، لأكتب مسرحية!

لكن ما حدث، أن أيا من أحداث هذا الكتاب، لم تستخدم في تلك الرواية! كما أن المسرحية لم تكتب! أما أفضل ما حدث، فهو أن ظاهر العِمر راح يتسلل إلى داخلي، وبدأ يأخذ صورته على مهل. كان الخوف الوحيد الذي يسكنني هو أنني إذا ما كتبت رواية عن شخصية تاريخية حقيقية، فإنني سأكون مقيداً إلى حد كبير! لكنني حين قرأت سيرتيه المقتضبتين اللتين كتبهما ميخائيل الصباغ وعبود الصباغ، بدأت أصبح أكثر جرأة. وحينما أنهيت بحثي، حوله، والذي استغرق عاما كاملاً، وبدأت أشكل رؤيتي الخاصة لهذه الشخصية، قلت لنفسي: لم لا؟ فلتذهب إلى القرن الثامن عشر لتعيشه! إنها فرصة قد لا تتكرر! ولتتعلم اكثر كيف يمكن ان تكون حراً وانت تكتب عن شخصية تاريخية بهذا الوزن. وهذا ما كان!

ما يحزنني الآن، أنني لم أتعرف إلى هذه الشخصية العظيمة مبكرا، وما يحزنني أكثر أنها شخصية شبه مجهولة لدى قطاع كبير من الناس، في فلسطين وخارجها؛ لقد كانت هذه الشخصية الفريدة تستحق أن تلتفت إليها الأعمال الروائية والسينمائية والتلفزيونية منذ زمن بعيد، لكي تكون جزءا مضيئا لوجداننا الشعبي والمسيرة النضالية لهذا الشعب الذي عمر هذه الأرض، أرض فلسطين، ما بين البحرين (بحيرة طبرية: بحر الجليل)، و (البحر المتوسط: بحر عكا).

أنا على يقين أننا لو عرفناه بصورة وافية من قبل، لكنا الآن أجمل!

كما إنه لمن المحزن أن نكتشف أن أول محاولة لإقامة وطن عربي مستقل في الشرق العربي كله، كانت في فلسطين، وعلى يد ظاهر العمر، في الوقت الذي لا يعرف فيه الكثيرون هذا. كما إنها لمفارقة كبرى أيضا، أن يكون هذا الوطن نفسه فيما بعد، فريسة للهجمة الصهيونية التي انتزعته بالخرافة والدبابة والتواطؤ الخارجي والداخلي من بين أيدي أصحابه، مدعية أن (هذه الأرض كانت بلا شعب، لشعب بلا أرض!).

لا... إنها أرض مليئة بالحياة وتفيض بالحياة!

لقد كانت تجربة كتابة هذه الرواية، تجربة استثنائية، في صعوبتها، وفي حجم المسؤولية التي سيحس بها أي كاتب يمكن ان يقبل على كتابة رواية عن ظاهر العمر، أو عن ملك الجليل كما كان يسمى. لكنني خرجت من هذه التجربة إنسانا مختلفا؛ إذ أحسست بأن حياتي مع ظاهر العمر، قد أعادت ترتيب روحي من جديد، ووضعت أساسا جديدا ومذهلا لهويتي، وأنا أتتبع تلك الجذور الذاهبة عميقا في أرض فلسطين: فلسطين العربية، وفلسطين الجمال والغنى الثقافي والروحي والإنساني، فلسطين الطموح لكل ما هو حر وجميل وطيب. وإن كان لي من أمل، فهو أن تنتقل كل تلك الأحاسيس التي عشتها إلى قارئ هذه الرواية، لأنني على يقين من أنه، عند ذلك، سيحس كم أصبح أفضل!

*ابراهيم نصر الله: شاعر وأديب وروائي فلسطيني.

ملف العدد:

المنظومة القانونية الإسرائيلية: التكتيكات والجدوى

العمال الفلسطينيون على حاجز الطيبة، تموز ٢٠١٣ (تصوير: تاداس بليندا)

المنظومة القضائية الإسرائيلية منظومة عقيمة: لماذا ينبغي على الفلسطينيين أن يتعاطوا معها؟*

بقلم: محمود أبو رحمة**

كثيرا ما تتحول محاولات الفلسطينيين لتحصيل حقوقهم أو للتصدي للخروقات الإسرائيلية من خلال المنظومة القضائية الإسرائيلية إلى اختبار عقيم. يحصل الأمر حتى عندما ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر الخروقات جدية ضد القانون الدولي، فحتى في هذه الحالات، فإنه من النادر أن نشهد عمليات تحقيق ترقى إلى مستوى تقصي الحقيقة، أو أن نرى أية محاولات من أجل مقاضاة مرتكبي الجرائم أو تحصيل حقوق الضحايا. فهل ينبغي علينا، وبناء على انعدام مصداقية هذه المنظومة القضائية، أن نستهلك الوقت في التعامل مع هذه المنظومة؟

في رسالته إلى لجنة الخبراء التابعة لمجلس حقوق الإنسان خلال تقييمه للتحقيقات الإسرائيلية الداخلية بشأن حدوث جرائم حرب رئيسية خلال عملية الرصاص المصبوب،[1] استنتج أحد الضحايا بأن التحقيقات الإسرائيلية في الأحداث كانت:

سطحية، غير جوهرية، ومضللة للمجتمع الدولي. رغم إيماننا بأن التحقيقات لم تكن جدية فقد قررنا أن نعرض على اللجنة وأن نقدم شهادتنا، انطلاقا من قناعتنا بأننا، كمدنيين، أبرياء. لكننا كنا مؤمنين أيضا بأننا، في النهاية، لن نصل إلى نتيجة. وقد صدقت توقعاتنا؛ فقد ظهر بأن التحقيقات التي قامت بها إسرائيل كانت مجرد لعبة، ليس أكثر من لعبة.

تبدي إسرائيل ميلا قويا تجاه الانحياز للجيش والحفاظ على قوة ردعه على حساب الالتزامات الأساسية للأعراف الدولية. فحيثما تكون هنالك أية فرصة لإحداث خرق في الجدار الحديدي للإفلات من العقوبة، والذي لا تستطيع المحاكم وحدها التغلب عليه، فإن المشرعين الإسرائيليين يسارعون إلى منعه عبر وسائل ما يعرف بالإصلاحات التشريعية.

مع كل ما سبق، لماذا تستمر بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية في نشاطاتها المضنية لتوثيق الحالات وعرضها على المحاكم الإسرائيلية وعلى منصات المنظومة القضائية الإسرائيلية الأخرى؟ هل لا تكفي الأدلة القاطعة والثابتة حول كون هذه المنظومة غير فعالة في إسناد حقوق الإنسان الفلسطيني، أو حول كونها مصممة بطريقة تجعل الطريق إلى العدالة عديمة الجدوى؟ أليس حريا بنا أن نركز على مسارات أخرى من مثال آليات الأمم المتحدة، المحكمة الدولية، أو إمكانية الحصول على تطبيقات دولية للولاية القضائية العالمية؟

هنالك مصداقية لهذا الجدل؛ فقد صممت إسرائيل نظامها القضائي بحيث يمنحها حصانة من الانتقادات بخصوص تعاملها مع الفلسطينيين وبهدف حماية جنودها وقادتها من الملاحقة القضائية. ولقد ضممنا صوتنا إلى أصوات الهيئات غير الحكومية الأخرى في انتقاداتها للنظام القضائي الإسرائيلي، ذلك النظام الذي يحرم الفلسطينيين من العدالة والتعويض،[2] ورغم ذلك، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان، وفي أعقاب مداولات واستشارات حثيثة، قد قرر أن يواصل توثيق الحالات في المحاكم الإسرائيلية. نجد، أدناه، حججنا الداعمة لهذا الموقف، تلك الحجج التي نؤمن بأنها لا تتناقض مع المواقف التي تعارض التوجه للمحاكم.

بادئ ذي بدء، ينبغي أن نضع في حسباننا، باعتبارنا مؤسسة حقوق إنسان، بأن حقوق الضحايا تقع على رأس سلم أولوياتنا. وبذا، فإنه من المستحيل السعي إلى حق الضحية في العدالة أو التعويض إن رفضنا الطلبات الداعية إلى تفعيل النظام القضائي. يقرر العديد من الضحايا، على الرغم من إطلاعهم بشكل معمق على المسار الطويل والمتحيز الذي نواجهه أثناء محاولاتنا إحقاق الحق من خلال المحاكم الإسرائيلية، بأنهم يرغبون في الاستمرار في الدعوى على أية حال. يصبح الأمر واجبنا، حينئذ، مساعدتهم على المحاولة، رغم كون العملية طويلة، مكلفة، ومنهكة؛ فضلا عن ذكر كونها تتصف بالتمييز.[3] وفي نهاية تلك العملية، إن وجود احتمال ضئيل في ضمان العدالة و/أو التعويض- يدفع بعض الأفراد إلى المواصلة في الأمر.

ثانيا، إننا نوظف، عبر استمرارنا في تسجيل القضايا والشكاوى أمام النظام القضائي الإسرائيلي، منصة أخرى لفضح الانتهاكات المستمرة والخطيرة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد حقوق الإنسان وضد القانون الدولي. إنه من المهم بمكان فضح هذه الخروقات والتصدي لها. وتوازي هذا الأمر أهمية مسألة استخدام هذه الخروقات لاختبار قدرة المنظومة القضائية الإسرائيلية على إحقاق العدالة في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل تعديل تشريعاتها بهدف زيادة القيود أكثر وأكثر على دنوّ الفلسطينيين من العدالة و/أو التعويض. هنالك أهمية قصوى للاستمرار في تفعيل المنظومة إن كنا راغبين بالاستمرار في إلقاء الضوء بدقة على أشكال الخلل والعوائق البنيوية القائمة في المنظومة. إن هذا الأمر ضروري لنضالنا الاستراتيجي ضد الحصانة (التحصين من العقوبة). وفي واقع الأمر، فإن كل المعلومات التي نستخدمها في تقاريرنا ومرافعاتنا، تقريبا، ترتكز على حالات واقعية يتم فيها رد دعوانا من دون تفعيل عملية قانونية لائقة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

تعتبر الآليات القضائية الدولية عادة، آليات 'استكمالية'؛ بمعنى، أنه يتم الاستعانة بها لدى اتضاح كون الآليات القضائية المحلية مستنفذة وغير فعالة. مجددا، صحيح بأن التجربة الفلسطينية الموثقة جيدا تستطيع بسهولة إثبات كون المنظومة القضائية الإسرائيلية قد استنفدت فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني، إلا أن التفعيل المستمر للمنظومة القضائية الإسرائيلية يمنح الميزان حجة أقوى لإثبات عدم قدرة إسرائيل على إحداث إصلاحات. إن السعي المستمر إلى المضي في مسارات الاعتراض القانونية التي توفرها إسرائيل يضفي مصداقية على استخدام الآليات الدولية التي قد تتمكن بنجاح من مقاضاة اسرائيل مستقبلا. ففي خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن الإشارة إلى بعض من أكثر الأمثلة نجاحا على تطبيق مبدأ التشريع الدولي على إسرائيل، وقد كنا قادرين، من خلالها، على الإثبات لمحكمة في دولة طرف ثالث بأن الفلسطينيين قد جربوا كل وسيلة ممكنة في إسرائيل أولا، وبأن كل المحاولات من هذا القبيل قد فشلت في تحقيق العدالة.

يتمحور الدفاع الإسرائيلي الأساسي عادة لدى قيام الفلسطينيين بمقاضاتها أمام المؤسسات العدلية الدولية في توليفة «الحرب»: يستخدم الفلسطينيين القانون لمهاجمة إسرائيل بشكل غير مبرر. ورغم أن هذه الحجة لا تستطيع أن تنجح في المرور في أقل الاختبارات جدية، فإنها لا تلقى قبولا في العديد من الآذان. إن الميزان تكون راضية، في الواقع، إن قامت المنظومة القضائية الإسرائيلية نفسها بالتحقيق جديا في الانتهاكات، وبتقديم المنتهكين الذين يتم تشخيصهم للملاحقة القضائية وإصلاح الحال بما يتعلق بضحايا الأفعال الإجرامية. ففي هذه الحالة، لن تكون هنالك حاجة للبحث عن العدالة في مكان آخر. تقوم الميزان، عبر مواصلة تفعيل المنظومة القضائية الإسرائيلية، بإثبات كون هذه المنظومة مصممة لمنع تحقيق العدالة، وبذا فإننا نقوي موقفنا ونتمكن، بذا، من مواصلة دفاعنا عبر العالم.

وأخيرا، إن تحدي المنظومة القضائية الإسرائيلية عبر تفعيل القضايا يمكن أن يسهم في لجم الانتهاكات. فقد أشار الإعلام الإسرائيلي مرارا إلى قلق القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين في أعقاب التدخلات القانونية. ويبذل الجيش الإسرائيلي جهودا للادعاء بأنه يعمل وفقا للقانون الدولي. وفي الوقت الذي يتم فيه إثبات خطأ هذه المقولة بالنظر إلى تكرار الانتهاكات، فإن ادعاءاتهم بالـ «قانونية» المبنية على القانون الدولي يخلق فرصا لإظهار التناقضات المضحكة أمام محكمة دولية كما تبدى في قرار محكمة العدل الدولية بأنه لا علاقة جدية بين الجدار وبين «الأمن». وأخيرا، فإننا نظهر بأن الفلسطينيين سيكونون محميين بشكل أفضل إن تم الالتزام بالقوانين الدولية؛ وهو المسعى الاستراتيجي لمؤسسات حقوق الإنسان.

إن الاعتراضات القانونية التي تقوم بها الميزان ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الأخرى لم تتمكن من إحقاق أي من حقوق الضحايا الفلسطينيين للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. بيد أنه هنالك ميزة للنقاش حول إعادة النظر في محاولة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية أمام المنظومة الإسرائيلية غير الفعالة. ومع ذلك، فإن التعامل مع النظام القانوني الإسرائيلي ينتج فوائد تكتيكية يمكن أن تسهم في تعزيز مكافحة الإفلات الإسرائيلي من العقاب وفي حماية الفلسطينيين.

---

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

**محمود أبو رحمة: مدير العلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الإنسان- غزة.

*** للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع:
http://www.badil.org/haq-alawda

القانون العسكري الإسرائيلي: أداة لشرعنة الاضطهاد والظلم*

بقلم: عايد أبو قطيش**

يتشكل الإطار القانوني للقوانين العسكرية الإسرائيلية مما يزيد عن ١,٧٠٠ أمر عسكري يطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية)، وهو يستخدم لتكريس احتلال عسكري طويل وقمعي. القانون العسكري الإسرائيلي يقطع الصلة ما بين الجندي الفرد، والمدعي العام الإسرائيلي، والقضاة وآخرين عن خيارهم بتطبيق الاحتلال وحرمان السكان الفلسطينيين من حقوقهم. ويحاول القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية التهرب من المسؤولية عبر عزل نفسه عن النظام القانوني (الاوامر العسكرية)، وبذا تظهر استقلاليتها، واثبات فكرة سيادة القانون من الناحية النظرية، غير أن هذه المحاولات لا تنطلي علينا.

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات، احد المبادئ الأساسية الديمقراطية، لكنه مغيب تماماً عن النظام القانوني العسكري الإسرائيلي. وبدلا من ذلك، يمتلك القائد العسكري الإسرائيلي سلطة تشريعية، قضائية، وتنفيذية على الأرض الفلسطينية المحتلة. ويصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي بشكل أحادي الجانب أوامر عسكرية، ويحدد كيفية تطبيقها، وينفذ كل منها بقوة الجيش العسكري الإسرائيلي والسلطات الحكومية. فيما لا يملك الفلسطينيون أي دور في [التأثير على] الأوامر العسكرية التي تتحكم في حياتهم اليومية. إن الاوامر العسكرية الإسرائيلية ليست قوانين، رغم أنها تعمل بهذه الطريقة، إذ انها تهدف إلى منح غطاء قانوني لمنظومة التمييز الممأسسة.

لا يطمح القانون العسكري الإسرائيلي إلى فرض العدالة. وبدلا من ذلك، يخدم الإطار القانوني العسكري الإسرائيلي باعتباره أداة لشرعنة الممارسات القمعية ومعاقبة السكان الفلسطينيين، بالتوافق مع تطبيق القوانين العسكرية التمييزية والظالمة لا تعفي الفرد من مسؤوليته، ولا تضيف أية قيمة للقانون نفسه.

إن النظام القضائي العسكري الإسرائيلي مصمم لحماية "أمن إسرائيل"، وبالتحديد: أمن المواطنين اليهود-الإسرائيليين فوق كل من عداهم. فيما تحتفظ إسرائيل بحق الحفاظ على "النظام العام" والسيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تجريم ومعاقبة كل أشكال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بغض النظر عن درجتها أو عنفها من عدمه.

وجد نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بهدف الملاحقة القضائية للفلسطينيين المعتقلين على يد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، والمتهمين بارتكاب الخروقات الـ "أمنيّة" وغيرها. ويتضمن القانون العسكري الإسرائيلي وقانون الطوارئ، وهما قانونان مطبقان في المحاكم العسكرية الإسرائيلية، تشكيلة من الاتهامات التي تحمل تعريفات تجريمية عامة تنسجم مع القانون المحلي، لكنها أيضا تشتمل على تجريم أفعال تتعلق بمقاومة الاحتلال وأخرى سياسية، بما يشمل العضوية في منظمات محظورة أو المشاركة في الاحتجاجات. وعلاوة على ذلك، يمنع القانون العسكري الإسرائيلي أبسط الحقوق في محاكمة عادلة ولا يحترم معايير القانون الدولي.

إن دائرة تأثير المنظومة القضائية العسكرية الإسرائيلية واسعة وتشمل كل مناحي الحياة اليومية الفلسطينية. ويتم إخضاع جميع الفلسطينيين القاطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى القانون العسكري بطرق عديدة.

"الأمن":

يدعي المسؤولون الإسرائيليون والمنظمات المؤيدة لإسرائيل بأن إسرائيل هي "دولة ديمقراطية، يهودية" فيما يتم الاعتماد على سرديّة "الأمن" بشكل كبير لتخليد هذه الفكرة. فسردية "الأمن" تستخدم من أجل التشويش على، والتدخل في، وهدم حياة الفلسطينيين، مانعة إياهم من أي شعور بالحياة الطبيعية.

يتداخل موضوع "الأمن" مع العديد من السياسات الإسرائيلية، سواء كانت سياسية أم اقتصادية، وبالتحديد فيما يتعلق بعلاقتها بالدول الجارة والدول الأجنبية. ويظهر هذا العامل "الأمني" بشكل معتاد في تصريحات إسرائيل السياسية، سواء على المستوى المحلي، الإقليمي، أم الدولي. فعبر استخدام "الأمن" كتبرير، تمكنت إسرائيل من تمرير العديد من السياسات المحلية التي تشرعن الممارسات التي تنتهك مبادئ والتزامات قانون حقوق الإنسان الدولي.

وتقوم إسرائيل بالدفع قدما بمفهوم "الأمن" باعتباره نظرية محايدة، لكن، وفي واقع الأمر، فإن حقوق المواطنين اليهود- الإسرائيليين، محمية من خلاله من دون أي اعتبار للانتهاكات التي يتم ارتكابها بهدف التوصل إلى هذا الهدف. حيث تدعي اسرائيل بشكل معتاد بأن البيئة المحيطة بها هي بيئة معادية، وبذا، فإنها تجبرها على ممارسة السيطرة المنهجية وإخضاع الحقوق الفلسطينية. فالقانون العسكري الإسرائيلي يستخدم كأداة تتحيز لـ "أمن" اليهود-الإسرائيليين على حساب الحقوق الفلسطينية.

السجن والإخضاع للسيطرة

تشكل نظام المحاكم الإسرائيلية العسكرية عندما قامت اسرائيل باحتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧. وهذه المنظومة القضائية العسكرية هي جزء من المنظومة الإدارية المخصصة لإخضاع الفلسطينيين القاطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليهم. لقد بدأت هذه المحاكم مع بداية الاحتلال وستستمر طالما واصلت اسرائيل احتلالها لهذه الأرض.

كان الشكل الأساسي لإخضاع الفلسطينيين القاطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليهم، وما زال، هو الاعتقالات الجماعية. فمنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، اعتقل الجيش الإسرائيلي مئات آلاف الفلسطينيين، وبضمنهم الرجال، النساء، والأطفال، وقام بملاحقتهم قضائيا بطريقة ممنهجة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

ورغم أن الاعتقالات، المحاكمة، والاحتجاز هي مكونات فرض العدالة في جميع المنظومات القضائية في سائر أرجاء العالم، إلا أن نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية غير معني بتحقيق العدالة. ففكرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي تدور حول السيطرة، ونظام المحاكم العسكرية يستخدم من أجل فرض هذه السيطرة. إن معدل الاعتقالات في أوساط الفلسطينيين خلال فترة الاحتلال المستمر هو معدل عال بكل المقاييس، فخلال فترة التوتر السياسي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الانتفاضتين الأولى والثانية، كانت نسبة الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين هي الأعلى في العالم بالنظر لنسبة السكان.

إن معدلات الاعتقال ليست دائما وليست بالضرورة مؤشرا على انتشار الجريمة، وهي ليست عقابا على انتهاك القوانين. ورغم ذلك، فإنها تظهر كيف أن القانون يستخدم للسيطرة على السكان. إن تحليل الحد الفاصل بين الفعل "القانوني" وذاك "غير القانوني" هو أمر مهم من أجل الوصول إلى هذا الفهم. فحيث يقوم القانون العسكري الاسرائيلي بتجريم العديد من الأفعال والتصرفات، وبضمنها تلك أفعال تندرج في قائمة الأعراف الدولية المحمية في قانون حقوق الإنسان، يشكل بحد ذاته تأكيد على أن القوانين هي قوانين ظالمة. وبينما يعتبر القانون العسكري الإسرائيلي الاعتقالات الجماعية للفلسطينيين "قانونية"، فإن هذا لا يستوي والعدالة بحكم أن القانون نفسه هو قانون مجحف ولا يضمن الحقوق الأساسية البسيطة. فهذه القوانين مصممة لكي تحرم الأفراد من حقهم في الاحتجاج السلمي.

القانون العسكري وحقوق الطفل:

خضع النظام العسكري القضائي العسكري الإسرائيلي لبضعة تعديلات تجميلية على مدى السنوات الثلاث الماضية، بيد أن هذه التعديلات لم تؤثر على طبيعة هذا النظام، المصمم في جوهره للسيطرة والإخضاع بدلا من السعي للعدالة. وتشمل التغييرات المحددة إجراءات تتعلق بالأطفال على شاكلة إنشاء محكمة عسكرية للأحداث، والتي رفعت سن الرشد من ١٦ إلى ١٨ عاما، وتخفيض فترة مثول الأطفال أمام القاضي للمرة الأولى، فيما لم تتح هذه التعديلات باستحداث أية حقوق للأطفال المحتجزين ولم توفر لهم حماية إضافية قد تتسبب في إنهاء الممارسة المنهجية وواسعة النطاق من سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين وتعذيبهم خلال الاعتقال والاستجواب.

لم تخفض التعديلات الأخيرة على القانون العسكري من مدة فترة الاعتقال المفروضة على الأطفال. كما أنها لم تضمن الإفراج بكفالة عن الأطفال أثناء الإجراءات القانونية. حيث يتم عرض الأطفال الفلسطينيين على المحاكم العسكرية الإسرائيلية كخيار أول، ويتم التحفظ عليهم في الاعتقال الذي يسبق المحاكمة طيلة مدة الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم.

خلاصة القول هي أن أي نظام قانوني يهدف للسيطرة وللإخضاع هو نظام غير قادر على إقامة العدل، وبذا، فإن التعديلات المذكورة على القانون العسكري لا تغير من طبيعة الغرض أو من الإطار القانوني العسكري. فهي تهدف إلى قمع التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. إن هذا التمييز المنهجي في القانون وإنفاذه هو سمة أساسية من سمات هذا النظام. إضافة إلى ذلك، فان كون هذا النظام القانوني تمييزيا، فانه لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل، نظرا لانصباب اهتمام اسرائيل على الحفاظ على "الأمن" والنظام العام بما ينطوي عليه الأمر من آثار وقيود مجحفة على ممارسة الأفراد لحرياتهم وحقوقهم الأساسية. وباختصار، وكما قال القديس أوغسطين: "إن القانون الظالم هو لا قانون". وبهذه الروح القانونية ينبغي أن نكسر ونواجه القوانين الظالمة.

جندي إسرائيلي يظهر قراراً بإعلان المنطقة عسكرية ولا يسمح فيها التصوير. غزة، تشرين الثاني ٢٠١٢ (ActiveStills)

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط: http://www.badil.org/al-majdal

** عايد أبو قطيش: مدير برنامج المساءلة في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين.

ما بعد العدالة: مؤسسة الحق بعد الحكم في قضية عدالة (٢٠٠٩-٢٠١٣) *

بقلم: د. سوزان باور**

تدمير عشرات المنازل في جباليا، غزة، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ (مركز الميزان).

شكّل العام 2000 نقطة تحول في توجّه مؤسسة الحق الساعي للعدالة فيما وراء محكمة العدل العليا الإسرائيلية. ففي قضية عدالة ضد المدعي العام (2009) قامت مؤسسة الحق، وعدالة، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية لإعادة النظر القضائي في قرار المدعي العام القضائي بعدم إجراء تحقيق جنائي في موت المدنيين وهدم الممتلكات المدنية في قطاع غزة خلال عملية «قوس قزح» العسكرية وعمليات تسديد الثمن التي جرت خلال الانتفاضة الثانية.

قامت المحكمة برد الالتماس على أساس العمومية والتأخر في إشارة إلى أن الالتماس لم يتطرق إلى تعريف حالات محددة من جرائم الحرب بهدف إجراء التحقيق فيها. ورغم أن الملتمسين قد قدموا توثيقا من قبل كل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، هيومان رايتس ووتش، و الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن المحكمة، بشكل عشوائي إلى حد ما، اعتبرت أن الادعاء لم يحتوِ على «أسس واقعية». إن واجب التحقيق في جرائم الحرب تحت سلطة الدولة القضائية مشمول في القانون الدولي العرفي. وعلى الرغم من ذلك، فقد شكلت هذه القضية مثالا آخر على رفض المحكمة الإصرار على إجراء تحقيقات قضائية ما يشكل تعزيزا للسياسة الرسمية للمدعي العام العسكري، المتمثلة في التهرب من المسؤولية عن مقتل المدنيين الفلسطينيين، المحميين خلال « الأعمال القتالية الدائرة».

بالنسبة لمؤسسة الحق، فإن القرار أظهر عدم رغبة محكمة العدل العليا الإسرائيلية في إصدار الأمر بإجراء تحقيق جنائي؛ رغم أن إسرائيل ملزمة بالتحقيق، ومقاضاة، ومعاقبة أو تسليم الأفراد لقيامهم بجرائم دولية. الأكثر من ذلك أن قوانين الحرب، ومعاهدة جنيف، يلزمان الأطراف بالبحث عن المتهمين بارتكاب خروقات خطيرة للمعاهدة بغض النظر عن جنسية المتهم.[1] وقد وقعت إسرائيل وصادقت على معاهدة جنيف الرابعة، لكنها لم تدمج القانون في تشريعاتها، ما جعل تطبيقها، وفقا لرئيس المحكمة الأسبق باراك، «متنازع عليه بمرارة». والأقل إثارة للخلاف هو المادة 27 من معاهدة فيينا المتعلقة بالمعاهدات القانونية، والتي تنص على أنه «لا يجوز لطرف التذرع بأحكام قانونه الداخلي لتبرير فشله في تطبيق معاهدة دولية».

في وقت سابق، قامت الحق في تقريرها المسمى بـ محكمة العدل العليا الإسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية: ختم الموافقة على الخروقات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة لسنة (2004)، بالتساؤل فيما إذا كانت «تجربة الفلسطينيين في التعامل مع محكمة العدل الإسرائيلية العليا والسياسات المتبعة من قبل المحكمة حتى الآن، تدفع العاملين في مجال حقوق الإنسان إلى التفكير جديّا في مسألة التجائهم إلى هذه الهيئة.» مدفوعون بقرارات تأجيل النظر في الادعاء بقضية عدالة (تم تأجيل السماع في القضية لأكثر من عامين بعد تقديم الالتماس)، وقد تركز التلخيص العشوائي للمحكمة في أن الملتمسين لم يشيروا إلى «شكوك جدية» تثبت بأن اعتداءات إجرامية قد نفِذت، وقد أعادت الحق النظر في علاقتها بالمحكمة وفي احتمال البحث عن العدالة في دول طرف ثالث حيث يمكن أن يكون هذا الأمر مثمرا أكثر.

لقد وجدت مؤسسة الحق تقييدات متكررة أمام سعيها لتحقيق العدالة في باحة محكمة العدل العليا الإسرائيلية بما في ذلك محاباة المحكمة للقائد العسكري في قضايا بناء المستوطنات،[2] الأمن العسكري،[3] وحياد القاضي في إجراء تحقيقات جنائية في العمليات العسكرية، إضافة إلى تخصيص المحكمة لتطبيق اختبار التناسب والمعقولية،[4] بهدف تمييع التطبيق الموضوعي للقانون الإنساني الدولي. لقد قادت العقبات المتراكمة مؤسسة الحق إلى استنتاج مفاده بأن «المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن يعالجوا المشكلة طويلة الأمد، أي المشكلة المتمثلة في تحول محكمة العدل العليا إلى ختم طيع يستخدم للمصادقة على السياسات الإسرائيلية غير القانونية.»[5]

في هذا الخصوص، تبقى علاقة الحق بالمحكمة مشوبة بالعداء. فالمؤسسة تعي بأنه لدى تقديم التماس للمحكمة، فإن هنالك عقبات موضوعية وإجرائية في النظام القضائي الإسرائيلي لا يمكن التغلب عليها، وهي تحرم ضحايا الخروقات الإسرائيلية المنهجية للقانون الإنساني الدولي من الحق في التوجه إلى المحكمة في قضايا محددة. فعلى سبيل المثال، قامت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضيتين رفعتا ضد الجدار،[6] بالدعم الفعال لسياسة مصادرة الأملاك الخاصة لصالح بناء المستوطنات وضم المناطق الفلسطينية بحكم الأمر الواقع في ذات الوقت الذي تجاهلت فيه عدم قانونية الجدار في الاصل، وفشلها في تطبيق المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. إضافة إلى ذلك، وفي قضية مراعبة ضد رئيس وزراء إسرائيل و أحمد عيسى عبدالله ياسين ضد حكومة إسرائيل، أمرت المحكمة بإعادة ترسيم الجدار جزئيا (رغم ان مسار الترسيم الجديد لم يلتزم بالخط الأخضر)، فقط لتحسين نوعية الحياة للمتضررين بشكل مباشر.

قررت مؤسسة الحق، مع اتخاذها بعين الاعتبار مسألة إعادة ترسيم الجدار، أن تلتمس إلى المحكمة، مرة أخرى باسم قرويي بلدة النعمان. ورغم أن القرية تقع داخل الحدود البلدية لمدينة القدس، فإن بلدية القدس ووزارة الداخلية أصدرتا للسكان بطاقات هوية تابعة للضفة الغربية ورفضتا تزويد القرية بالخدمات الأساسية، كالكهرباء، الغذاء، والماء. هذه القرية محاصرة تماما بالجدار ويترتب على سكانها المرور خلال نقطة عسكرية من أجل الدخول والخروج من القرية، في الوقت الذي يمنع على غير سكانها الدخول. إن التأثير التقييدي على تزويد القرية بالإمدادات الغذائية، والوصول إلى المرافق التعليمية خارج المعزل، والحرمان من الرعاية الصحية، تلك التي تتوفر فقط خارج هذا المعزل، تتسبب معا بالظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى الطرد التدريجي للقرويين من المنطقة. إن عمق المعاناة الإنسانية التي يواجهها أبناء النعمان، بالنسبة للحق، تفوق أية تحفظات قد تثار حول جدوى البحث في شرعية الجدار من عدمها عبر التقدم بالتماس إلى المحكمة. ورغم ذلك، فقد رفضت المحكمة تحويل مسار الجدار وإصدار تصاريح إقامة جديدة للسكان.

في حين كانت الحق تقوم بالالتماس إلى محكمة العدل العليا بشكل متقطع، تركز الهدف الرئيسي للمؤسسة على دول الطرف الثالث. وبناء عليه، أشارت الحق في ملف عدالة إلى نواياها في اللجوء إلى المحاكم الأجنبية في ظل غياب سبل الإنصاف المحلية، وهي وسيلة تعتبرها الرئيسة بينيش بأنها «'تهديد' مبطِن». صرّح القاضي روبنشطاين ، بالإضافة إلى النقاش الدائر، بأن أي ممارسة للقضاء الدولي تهدف إلى انتزاع شرعية دولة إسرائيل. ومهما يكن، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لمساعي تحقيق العدالة في المحاكم الأجنبية، إلا أن مؤسسة الحق تعتبر أن هذا الخيار هو الخيار الأفضل للمضي قدما. وفي مفارقة غريبة نوعا ما، أضافت المحكمة بـ» إن الملتمسين يتركون هذه المحكمة بخفي حنين، وقد حصل هذا لأنهم قد اتخذوا المسار الخاطئ، ولذا فإنهم لم يتوصلوا إلى تحقيق مرادهم «.[7]

في العام 2013، شقت مؤسسة الحق في هولندا مسارا جديدا، ما أدى إلى قيام بنك ASN الهولندي المتخصص في الاستثمار المسؤول اجتماعيا، بسحب أسهمه من شركة فيوليا Veolia، وهي شركة فرنسية متهمة بالتواطؤ في جرائم الحرب الإسرائيلية. وفي وقت لاحق قررت بلدية Stadsregio Haaglanden عدم منح عقد النقل المغري إلى الشركات التابعة لفيوليا في هولندا. وبالمثل، أسهم توجيه مؤسسة الحق لتهم جنائية في هولندا ضد شركة Riwal الهولندية في اتخاذ شركة هولندية أخرى، وهي شركة Royal HaskoningDHV، قرار بإنهاء مشاركتها في تصميم مشروع الصرف الصحي في القدس الشرقية المحتلة، ما أعفى الشركة من التواطؤ في جرائم الحرب والملاحقات القضائية المحتملة.

في نهاية المطاف، يبقى الأمل لدى مؤسسة الحق بأن الحالات المستقبلية على شاكلة قضية عدالة، سوف تحال إلى عناية مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من الاعتراف السياسي بفلسطين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كدولة غير عضو، إلا أن مكتب المدعي العام كما يبدو غير راغب في فتح تحقيق إلى أن تصادق فلسطين على نظام روما الأساسي. إن الحكم في قضية عدالة يظهر عدم استعداد إسرائيل لفتح تحقيقات جنائية. وهذا وحده قد يؤدي إلى القبول بالمحكمة الجنائية الدولية وفقا للمادة 17. ومع ذلك، فإن المحكمة الجنائية لا تمثل الدواء الشافي والمطلق لإنهاء التملص من العقاب. فالمادة 25 تحد من اختصاص المحكمة إلى «الأشخاص الطبيعيين» مستبعدة الحالات المقتصرة على تواطؤ الشركات أو المتعلقة بمسؤوليات الدولة.[8]

---

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

** د. سوزان باور Dr. Susan Power: زميلة باحثة زائرة في مؤسسة الحق

*** للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع:
http://www.badil.org/haq-alawda

قراءة في الموقف الفلسطيني من التقاضي أمام محاكم دولة الاحتلال

بقلم: محمد نزّال*

غزة، نيسان ٢٠١٣ (تصوير: شبكة معا)

خضوع الأراضي الفلسطينية لسيطرة قوة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ أوجب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفية والتعاقدية - اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين الحرب البرية لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب سنة ١٩٤٩ - وألزم قوة الاحتلال الإبقاء على إعمال القوانين النافذة في تلك الأراضي ما قبل احتلالها، إلا في حالات الضرورة القصوى، وبشكل مؤقت.

الأمر العسكري رقم (٢) لعام ١٩٦٧، الصادر عن القائد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي جاء منسجما مع قواعد القانون الدولي الإنساني هذه، حين أبقى على نفاذ القوانين السارية في الأرض الفلسطينية المحتلة. لكن ممارسات الاحتلال الفعلية على الأرض - فرض القانون الإسرائيلي على القدس المحتلة، وتقويض جوهر بعض القوانين النافذة عبر تعديلها بالأوامر العسكرية...الخ - كانت النقيض لقواعد القانون الدولي الإنساني.

أخطر هذه الممارسات تمثلت في المناحي التي مست جوهر وجود الفلسطينيين على أرضهم، (مقدراتهم العامة، وأموالهم غير المنقولة). الأمثلة الأكثر وضوحا تمثلت في القوانين والتشريعات المتعلقة بالأراضي، قوانين التنظيم والبناء، والأوامر بشأن صلاحيات وبنى الهيئات القضائية، بما فيها اللجان شبه القضائية.

مد صلاحيات محكمة العدل العليا الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، تم تبريره إسرائيليا بحجة مراقبة أداء الجيش في الأرض المحتلة! لكن الموقف الفلسطيني المقابل رفض في البداية، التعاطي مع هذا الإجراء، واعتبره يمثل انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي الإنساني، يستوجب المقاطعة.

هذا الموقف المبدئي، على صدقيته ومشروعيته، وضع الفلسطينيين أمام تحديات كبيرة، في سياق مواجهتهم تفاصيل مشروع الاحتلال الاستيطاني. ففي مدينة القدس مثلاً، وبحكم ضمها غير الشرعي إلى دولة قوة الاحتلال، وإنفاذ القوانين الإسرائيلية فيها، لم يكن أمام المقدسيين للوقوف في وجه الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف نزع ملكياتهم وهدم بيوتهم، منعا أو إعاقة، سوى خيارين: التوجه للقضاء الإسرائيلي، او التمسك بالموقف المبدئي وعدم معارضة تنفيذ الإجراءات.

النقاشات الفلسطينية المبكرة لم تغيب للحظة نصوص قواعد القانون الدولي الإنساني. لكنها بالمقابل، لم تستطع التحرر من الضغط الآني والملح الذي كان يتعرض له الفلسطينيون أفرادا وجماعات، بفعل إجراءات الاحتلال والحاجة الفورية لمواجهتها. وهو ما صاغ الموقف الرسمي الفلسطيني ما قبل اوسلو - والمعبر عنه من قبل م.ت.ف وذراعها في الأرض المحتلة «رؤساء البلديات المنتخبون ولجنة التوجيه الوطني، والقيادة الوطنية الموحدة» - أو حتى الموقف المعبر عنه من قبل السلطة الفلسطينية ما بعد أوسلو، صياغة براغماتية بامتياز. كونها جاءت كمحاولة للجمع بين نقيضين ليس لهما أن يجتمعا.

ففي الوقت الذي انطلق فيه هذا الموقف من عدم الإقرار بمشروعية الإجراءات القضائية الإسرائيلية، التي تنتهك منطق القواعد القانونية الملزمة لقوة الاحتلال- رافضا السماح لأي من المؤسسات الفلسطينية الرسمية بقبول التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية، فانه لم يمنع الفلسطينيين المتضررين، أفرادا وجماعات، من التوجه إلى ذات محاكم دولة الاحتلال تلك!

بل انه، وفي خطوة ابعد من ذلك، وفي فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، قام بتقديم الدعم المادي للمواطنين المتضررين عبر تغطية رسوم تلك المحاكم، وأتعاب المحامين، وبدلات تنظيم مخططات المساحة، وأثمان الصور الجوية، وأجور خبراء فحص البصمات ومضاهاة الخطوط، وتقارير المختصين المختلفة. وهو ذات الأمر الذي تقوم به مؤسسات السلطة الفلسطينية اليوم.

وما نريد التأكيد عليه هنا أن التباين بين الموقفين (الرافض لمبدأ الدخول في مصيدة القضاء الإسرائيلي، والداعي إلى استغلال الهامش الضيق المتاح)، لم يتأت من تغيير في النظر لمشروعية مد صلاحيات الجهاز القضائي الإسرائيلي على الأرض المحتلة. ولم ينتج عن اختلاف في تشخيص لمنظومة القضاء الإسرائيلية كذراع لقوة احتلال كولونيالي، ولا حتى عن اختلاف في الاجتهاد حول ما إذا كان التوجه للمحافل القضائية الدولية، الذي يستوجب استنفاذ إجراءات التقاضي المحلية، يقضي بالتوجه إلى محاكم دولة الاحتلال أم يتوقف عند حدود المحاكم العسكرية!

الاختلاف الأساسي كان دافعه شعور غالبية الفلسطينيين بالإحباط من عدم جاهزية أو عجز المجتمع الدولي لإلزام قوة الاحتلال الإسرائيلي باحترام قواعد القوانين الدولية الملزمة. وخشية القيادة الفلسطينية من فقدان السيطرة على منحى سلوك المتضررين حين يتركون لمواجهة مصيرهم دون أن تكون لديهم بدائل عملية. ولعل هذين العنصرين هما ما كرسا الحضور الطاغي للقاعدة الفقهية المشهورة «الضرورات تبيح المحظورات» كمدخل للتعاطي مع قضاء دولة المحتل.

على أن الموقف الفلسطيني وبرغم منطلقاته البراغماتية هذه، إلا انه كان يحتكم دوما إلى جملة من الضوابط والقواعد الملزمة، رغم عدم تنصيصها. ولعله من الجدير هنا الإشارة إلى أهم الضوابط التي حكمت آليات التعاطي القانوني في القضايا/ الدعاوى ذات العلاقة والأموال الفلسطينية غير المنقولة:

- حظر القبول بمبدأ التعويض؛ أي قبول التعويض عن/ أو في ظل/ استمرار الضرر، ولا سيما الضرر الأصل المتمثل في الاحتلال نفسه، وذلك كي لا تصبح إجراءات الاحتلال المفترض أن تكون مؤقتة إلى حالة استعمار دائم.
- حظر الأخذ بمبدأ التبادل، بغض النظر عن اعتبارات الربح والخسارة.
- حظر إجراء التسويات، والتي عادة ما يوجه القضاء الأطراف لانجازها، حتى لو كان ثمن الرفض خسارة الدعوى.
- حظر اقتراح البدائل: كأن يقترح مسار بديل عن مسار مقطع الجدار الذي تريد قوة الاحتلال إنشاءه؛ فالمسارات البديلة مرفوضة ما دامت تقع ضمن الأرض المحتلة.
- حظر القبول بمبدأ التحكيم.
- حظر التنازل عن الحقوق، أو القبول بالإجراءات المؤقتة، كالتأجير أو غيرها.
- الاستناد إلى قواعد القانون الدولي الإنساني، والقوانين الدولية الأخرى ذات العلاقة، كأساس للموقف القانوني في أية دعوى. بما يعنيه ذلك من حظر الموافقة على شرعية إجراءات قوة الاحتلال، والتأكيد على حقوق الأشخاص المحميين والأعيان المدنية.

بالنظر إلى الضوابط أعلاه، قد يبدو الأمر مخالفا للأصول القانونية المتبعة لتحقيق العدالة في الأحوال العادية. فالتعويض بشكليه العيني أو بمقابل، وسواء تم عبر تسوية متفق عليها بين الأطراف او أنجزت بقرار قضائي أو لجان التحكيم، تبدو أمورا قانونية تراعي أصول العدالة في الأحوال العادية. تبعا لذلك، قد تبدو الإشكالية في الموقف الفلسطيني الذي يرفض التعويض النقدي، أو التعويض بالمثل، أو اقتراح البدائل، والتسويات، والتحكيم. لكن ما يستلزم تلك الضوابط في الحالة الفلسطينية هو وجوب عدم شرعنة ما هو باطل. فبصرف النظر عن الغايات، هناك فرق كبير ما بين أن تقوم السلطة الشرعية في بلد ما بالاستملاك وقيام قوة الاحتلال (غير شرعية) بالمصادرة والاستملاك. وبالتالي، فانه لا مجال للنظر في عدالة التعويض، أو التسويات وغيرها ما دام الأمر في أصله صادر عن سلطة غير شرعية- قوة الاحتلال. كما أن القبول بذلك، يعني عمليا، الانخراط في شرعنة ما هو باطل في أصله.

أخيرا، فان استمرار الموقف الفلسطيني هذا، دونما إجراء مراجعات جدية، تأخذ بالاعتبار المخرجات الكارثية لتجربة الفلسطينيين، التي امتدت على مدى عقود، مع قضاء دولة الاحتلال. وبروز متغير جوهري جديد يتمثل في الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، بما يعنيه ذلك من إمكانية الانفتاح على القضاء الدولي، إنما يعود – في رأيي – الى ثلاثة أسباب/منطلقات :

١- استمرار وتنوع ضغط التحديات التي اشرنا إليها، وامتدادها لتشمل كافة الارض الفلسطينية المحتلة. من الأمثلة على ذلك، تأجيل او إلغاء تنفيذ قرار نهائي بالهدم، او منع تحويل ملكية أراض فلسطينية خاصة، الى "أراضي دولة"، يوجب التقدم بالتماس إلى محكمة العدل الإسرائيلية. وإفشال عملية تسريب عقار فلسطيني لصالح شركة استيطانية قامت بتزوير أوراق ملكيته، يستوجب الطعن أمام محكمة صلح إسرائيلية.

٢- وجود جهات مختلفة مستفيدة ماديا من استمرار هذا الواقع. قد يبدو الأمر غريبا بعض الشيء! ولكن هل لنا أن نتصور عدد الجهات/ الأشخاص الذين سيتأثرون من قيام السلطة الفلسطينية بإصدار قرار يحظر التوجه للمحاكم الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالأفراد والأموال المنقولة وغير المنقولة؟

٣- توفير الحرج على العديد من الجهات. ذلك أن اعتماد خيار آخر لا يخلو من مواجهات وضغوط سياسية هو أمر غير مرغوب فيه لدى الكثيرين. خيار كهذا سيضع ليس فقط الفلسطينيين في مواجهة اسرائيل وأصدقائها، ولكنه أيضا، سيضع الأوروبيين وبعض العرب أمام امتحان لا يرغبون في اجتيازه.

* محمد نزال: مسؤول ملف الجدار والاستيطان في السلطة الوطنية الفلسطينية.

واقع المساعدة القانونية في محاكم الاحتلال العسكرية*

بقلم: رندة وهبة**

تواصل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني سبر التناقضات المتمثلة في تقديم خدمات إلى المجتمع في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على مبادئها السياسية الأساسية، في حين تفاقم الأمر بسبب مفاوضات أوسلو اعتبارا من عام ١٩٩٣. إن الاتفاقات الموقعة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل تصعب، على نحو متزايد، تطبيق منظمات حقوق الإنسان المحلية تنفيذ مهمتها المتمثلة في المساءلة في المجالين المحلي والدولي.

إن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، باعتبارها منظمة حقوق إنسان فلسطينية، تواصل الدعوة إلى مقاطعة محاكم الاحتلال العسكرية على أساس كونها غير شرعية وغير متسقة مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ورغم هذا النقص في الثقة في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، فإن الضمير تواصل العمل من خلال هذه المحاكم من أجل توفير خدمات الاستجابة الفورية للأسرى السياسيين الذين يتم إخضاعهم لأحكامها. يصبح السؤال، إذن، كيف يمكن لمنظمة تقوم بتقديم الخدمات القانونية على شاكلة الضمير أن تتغلب على المعضلة المتمثلة في العمل ضمن منظومة تهدف المنظمة إلى تفكيكها؟

تظهر تجربة الضمير بأن المساعدة القانونية للمعتقلين والموقوفين قد تطورت بشكل كبير على مستويات عدة خلال العقدين الماضيين. لربما كان أهم هذه التطورات وأكثرها استدامة هو مفهوم المساعدة القانونية ذاته، والذي يمتد إلى ما وراء توفير الخدمات القانونية المجانية. فمنذ تأسيسها سنة ١٩٩٢، سعت الضمير إلى دمج توجهات جديدة في عملها بما يشمل الأبحاث وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالأسرى، وجهود المرافعة والضغط من أجل تغيير الرأي العام الدولي. إن مسؤوليات رفع مستوى الوعي المجتمعي والحق في التعليم الذي كان ذات مرة متبنى من قبل الفصائل السياسية قد تم استيعابه على يد منظمات المساعدة القانونية، ما أدى إلى توسيع دورها ومسؤوليتها داخل المجتمع المدني. ورغم التطورات، والخبرة والمسؤولية المتزايدتان، فإن منظمات المساعدة القانونية لم تقم بإجراء تغييرات ملموسة على أحكام المحاكم العسكرية، خاصة فيما يتعلق بإجراء محاكم عادلة للمعتقلين والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم.

إن الحق الأساسي في محاكمة عادلة كما هو مذكور في القانون الدولي هو أمر يتم الاستهانة به بشكل دائم من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بما يشمل الحق في لوائح اتهام، الحق في الإعداد لدفاع فعّال، الحق في المحكمة من دون تأخير مفرط، الحق في التفسير والترجمة والحق في افتراض البراءة. وبذلك، فقليلا ما يتم إلغاء القضايا في المحاكم العسكرية، فيما يحاول المدعون العامون تخفيف العبء على أنفسهم عبر المرور بسرعة على القضايا (معدل الاستماع القضائي للقضية هو ثلاثة دقائق)، ما يسهل استمرار اعتقال الفلسطينيين. بالنظر إلى معدل الإدانة الذي يصل إلى ٩٩,٧ بالمئة والأحكام القاسية وغير المتناسبة مع التهم، يختار محامو الدفاع الفلسطينيين وموكلوهم المساومات والصفقات بدلا من الخوض في الإجراءات القضائية المرهقة. إن إبرام صفقات الادعاء يسهم أيضا في تجريم حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بحكم كون الصفقات تتطلب الإقرار بـ «الذنب» نيابة عن المعتقل. من خلال الاستمرار في العمل داخل المحاكم العسكرية، أصبح دور المساعدة القانونية والمنظمات الخدماتية الأخرى يعمل ضمن منطق الاحتلال، وهو ما يعفي إسرائيل، في نهاية المطاف، من المحاسبة والامتثال لقانون حقوق الإنسان الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بالمحاكمات العادلة.

بالإضافة إلى هذه الانتهاكات المعتادة والمنهجية للحق في محاكمة عادلة، فإن العقبة الأساسية الموجودة أمام منظمات المساعدة القانونية موجودة بشكل بنيوي داخل النظام الذي هو غير شرعي وفقا لكل من القانون الدولي ومبادئ حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والتي لا تعترف بسلطة الاحتلال. وفقا للمواد ٦٤ و ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن السلطة القضائية للمحاكم العسكرية ينبغي أن تكون محصورة في الانتهاكات الخطيرة التي تتسبب في خطر على أمن الدولة، بينما ينبغي أن تعالج في إطار النظام القضائي الفلسطيني. ومهما يكن من أمر، فإن الخرق المباشر للقانون الدولي، يتمثل في عرض قضايا «الإخلال بالنظام العام»، «مخالفات نظام السير»، « التسلل»، و «الجرائم» بالإضافة إلى «الجنايات الأمنية» في محكمتي عوفر وسالم العسكريتين في الضفة الغربية. إن زيادة التأكيد على الانتهاكات الواقعة خارج إطار الجنايات الأمنية المعتاد يشير إلى التلاعب في اختصاص المحاكم العسكرية. يظهر في التقرير السنوي للمحكمة العسكرية الصادر مؤخرا (٢٠١٢)، أن ٤٤ بالمئة من الملفات المتعلقة بمخالفات نظام السير تشكل الحصة الأكبر من الملفات المفتوحة. أما ثاني أكبر حصة من هذه الملفات (١٩ بالمئة) فهي «التسلل»، وهي التهم الملصقة بأولئك الذين يتم الإمساك بهم خارج الضفة الغربية، بما يشمل القدس، من دون تصريح. ويظهر التقرير زيادة بنسبة ١٥ بالمئة عن العام ٢٠١١ في عدد حالات «التسلل». الأشد إثارة للقلق، هو نسبة ارتفاع تصل إلى ١٩ بالمئة من حالات «الإخلال بالنظام العام» عن العام ٢٠١١، وتشمل هذه التهم الانتساب إلى تنظيمات، تنظيم مظاهرات أو أي شكل من أشكال الاحتجاج، ما يؤكد على تجريم النشاط المدني والسياسي في الضفة الغربية.

إن إساءة استغلال المحاكم العسكرية ليست ثابتة فقط بتجريمها للحقوق الأساسية المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للشعب الفلسطيني، لكنها أيضا تبرز إلى العلن في الاستغلال الاقتصادي خلال السنوات الماضية. فجيش الاحتلال يدير نظاما من العقوبات الاقتصادية على أولئك المحكومين، حيث يغرمهم عادة بآلاف الشواقل على قضايا بسيطة كمخالفات السير. في العام ٢٠١٢ وحده تم دفع ١٣,٢٢٩,١٧٠ شاقلا (٣,٧٠٤,١٦٨ دولارا أميركيا) للمحاكم العسكرية، في ارتفاع مهول مقارنة بالسنوات الخمس الماضية. وتتحمل عائلات المعتقلين هذه الغرامات، إضافة الى وزارة شؤون الأسرى والمحررين ومنظمات خدمية أخرى. هذه الإحصائية تمثل استغلال المحاكم العسكرية للسكان الفلسطينيين وتشير إلى إساءة استغلال السيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين عبر خنق محاولاتهم في تحقيق تقرير المصير.

بات من الواضح من هذه الأرقام ومن تجارب منظمات المساعدة القانونية بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق للسجناء الفلسطينيين من داخل المحاكم العسكرية. إن الاستمرار في المرافعة أمام المحاكم العسكرية يسهم في تدعيم شرعيتها وشرعية الاوامر العسكرية وفقا لما هو معمول به في الأرض الفلسطينية المحتلة. لهذا، فإنه من الضروري والعاجل أن يتم بناء إستراتيجية وطنية للدفاع عن المعتقلين والموقفين،

ويجب دراسة خيار المقاطعة الجماعية للمحاكمات العسكرية بجدية. فخلال الانتفاضة الثانية، وحينما كان الآلاف من الفلسطينيين يذوون في معتقلات الاحتلال، كان من الممكن لمقاطعة شاملة للمحكمة أن تحيل إلى انهيار المنظومة كاملة وفورا بالنظر إلى الارتفاع الكبير في تعداد نزلاء السجون. إن هذه الإستراتيجية ستتطلب مشاركة شعبية وحكومية واسعة، وتشمل المعتقلين والموقوفين وعائلاتهم بالإضافة إلى منظمات المساعدة القانونية والمحامين المستقلين ومنظمة التحرير الفلسطينية وكافة فصائل العمل الوطني، هذه هي الإستراتيجية الوحيدة التي يمكنها أن تحطم قيود المحكمة العسكرية بشكل فعال. إن رفض الاعتراف بشرعية المحاكم العسكرية بإمكانه أن يزيل مكونا أساسيا من مكونات الكولونيالية والاحتلال عن الأرض الفلسطينية، ذلك المكون الذي يتكئ عليه الاحتلال بشكل ممنهج للسيطرة على السكان. ويمكن تحقيق هذه الإمكانية عبر خلق إستراتيجية موحدة وملتزمة.

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

** رندة وهبة: هي مسؤولة المناصرة في مؤسسة الضمير

٢٨ اذار ٢٠١٤ - تقرير صحفي صادر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

في ذكرى يوم الأرض:

مركز بديل وبالتعاون مع المؤسسات القاعدية ينظم يوم عمل تطوعي لزراعة الأشجار في أراضي بلدة الخضر المهددة بالمصادرة

بالشراكة مع عدد من المؤسسات واللجان الفاعلة في محافظة بيت لحم، نظم بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين اليوم الجمعة الموافق ٢٨ آذار يوماً تطوعياً تخلله زراعة أشجار زيتون في أراضي بلدة الخضر المهددة بالمصادرة.

وقد تم تنظيم هذا النشاط تحت عنوان: «لنتحد في مواجهة التهجير ومصادرة الأراضي»، وجاء تنفيذه ضمن سلسلة الفعاليات الوطنية التي ينظمها مركز بديل مع شركائه من المؤسسات الفاعلية في الذكرى ٣٨ ليوم الأرض. فقد شارك في تنظيم وتنفيذ هذا النشاط كل من: برنامج المناصرة المشتركة/جمعية الشبان المسيحية، مركز لاجئ/مخيم عايدة، مركز الرواد/ مخيم عايدة، مؤسسة ليلك/مخيم الدهيشة، مؤسسة شروق/مخيم الدهيشة، مركز شباب عايدة الاجتماعي، مركز المعلومات البديلة، الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.

تخلل النشاط زراعة ١٠٠ شجرة زيتون في أراضي «أم ركبة» في الخضر، وهي أراضٍ مهددة بالمصادرة، حيث كان الدخول اليها وفلاحتها بمثابة تحدي ورفض للأوامر العسكرية وسلطات الاحتلال، التي كانت قد سلمت أصحابها أوامر عسكرية بإخلائها وعدم الدخول إليها لصالح بناء جدار الفصل العنصري في تلك المنطقة. وتكمن أهمية أراضي «ام ركبة» و«خربة عليا» في أنهما محاذيتان للشارع الاستيطاني رقم ٦٠، الذي يربط مستوطنات تجمع «غوش عتصيون» بمدينة القدس، وتقعان في منطقة يحيط بها عدد من المستوطنات الإسرائيلية مثل مستوطنة «افرات» ومستوطنة «جبل بطن المعصي»، ويسلكها المستوطنون في المسيرات التي ينظمونها بشكل مستمر للوصول إلى منطقة برك سليمان الأثرية في الخضر. كما يذكر ان سلطات الاحتلال كانت قد أصدرت في الآونة الأخيرة أوامر هدم لمنازل المواطنين في تلك المنطقة بحجة البناء بدون ترخيص، ووفرت الحماية والغطاء لاعتداءات المستوطنين على ممتلكات المواطنين في تلك المنطقة ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

وقد شارك في هذا تنفيذ النشاط عشرات المتطوعين من مخيمات بيت لحم (الدهيشة وعايدة)، إضافة إلى عدد من المتطوعين الأجانب المتضامنين مع الشعب الفلسطيني، وأصحاب الأراضي المهددة بالمصادرة. وقد جاء هذا النشاط ضمن خطة مركز بديل وحملته المستمرة لرفع الوعي حول السياسات الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين من أرضهم، وتنفيذ أنشطة من شأنها الحفاظ على الأراضي بزراعتها والاعتناء بها كأحد أهم الآليات التي من شانها حماية الأراضي والوقوف في وجه سياسات التهجير الإسرائيلية.

(©مركز بديل)

تحدي الاعتقال الإداري:

الإضراب عن الطعام وانتشار المقاومة فوق القانونية*

بقلم: د. جولي م. نورمان**

تتعقد مسألة الكيفية التي ينبغي على الفلسطينيين التعامل فيها مع النظام القانوني الإسرائيلي، حاليا ومستقبليا، وذلك بالنسبة للأسرى والمحتجزين الذين تتشابك طبيعة حالتهم مع النظام على المستويين الفردي والجماعي. فبعض الأسرى يرفضون تماما هذا النظام كما هو الحال عندما رفض الأسير الفلسطيني مروان البرغوثي التقدم بدفاع في وجه الاتهامات الموجهة إليه سنة ٢٠٠٢، مؤكدا على لا شرعية ولا قانونية المحكمة، أو كما هو الحال عندما رفض الموقوفون الـ٧٠ في معتقل عوفر حضور جلسات المحاكمات العسكرية سنة ٢٠١٢. ومع ذلك، وعلى الرغم من سمات اللاشرعية في نظام المحاكم العسكرية، وبضمنها القصور المنهجي في تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة (تبلغ نسبة الإدانة في هذه المحاكم أكثر من ٩٩,٧ بالمئة)، فإن أغلبية الموقوفين يحضرون جلسات الاستماع ومحاكمهم، فيما يواصل المحامون من مجموعات حقوق الإنسان على غرار مؤسسة الضمير البحث عن العدالة في القضايا الفردية داخل النظام القانوني. إضافة إلى هذا، فإن الأسرى، والأسرى المحررين، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية قد حاولت السعي إلى تحقيق المزيد من الحقوق الجماعية عبر الالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا واستخدام آليات القانون الدولي.

ومع ذلك، وبالإضافة إلى متابعة الإجراءات القضائية والممارسات العدلية التقليدية الأخرى، فقد شارك السجناء في أعمال المقاومة خارج نطاق القانون منذ الأيام الأولى للاحتلال، على غرار مشاركتهم في العصيان المدني، وهو نوع من المقاومة خارج المؤسسات والممارسات والعمليات القانونية القائمة، ويهدف إلى جعل النظام ذاته غير قابل للتطبيق. وقد اشتملت هذه الفعاليات على تطوير مؤسسات بديلة (على شاكلة الأنظمة السياسية، التمويلية، والتعليمية، في صفوف المعتقلين)، عدم التعاون (مثل عدم الانصياع لقوانين السجن أو رفض العمل)، ورفض الزيارات العائلية وزيارات المحامين، إعادة وجبات الطعام والإضراب عن الطعام لفترات طويلة.

يمكن الافتراض بأن المقاومة التي تنطلق من السجن هي مقاومة مقيدة حرفيا بزمان ومكان معينين. ورغم ذلك، فقد كان لهذه الأفعال المقاوِمة، وبضمنها إضرابات الجوع الأخيرة، تأثيرات مدوية، وانتشرت خارج الحدود الزمكانية للمؤسسات المادية بهدف التأثير على السياسة وإلهام النشاط الوطني المحلي والدولي. ففي الواقع، تمكنت مقاومة الأسرى من الحفاظ على الشعور بالوحدة السياسية الداخلية رغما عن الانقسام السياسي الخارجي، وقد حافظت أيضا على الدعم من عامة الناس في الوقت الذي افتقرت فيه الأحزاب السياسية لهذا الدعم. وأخيرا، تمكنت الحركة الأسيرة من الحفاظ على جذوة المقاومة التي تتحدى تهاون القيادات السياسية في السنوات الأخيرة.

في هذه المقالة، سأبحث في مدى التأثير الذي أحدثته إضرابات الأسرى عن الطعام بين ٢٠١١-٢٠١٣ وتحديها لسياسة الاعتقال الإداري بالذات، على المستويين الفردي والجماعي. وبعد استعراض خلفيات هذه الأحداث، سأقوم بمناقشة كيف أشعلت الإضرابات الأولية للمحتجزين إضرابات أوسع عن الطعام في السجن، إضافة إلى التحركات الجماهيرية، ومناصرة المجتمع المدني، وفعاليات التضامن ما فوق الوطنية، ما أدى، (في نهاية المطاف) إلى بعض الإفراجات، وإلى تحول إسرائيلي لفظي (إن لم يكن فعليا) عن سياسات الاعتقال، إضافة إلى الإدانة الدولية وتلك الصادرة عن الأمم المتحدة لسياسة الاعتقال الإداري. ومع ذلك، أود الإشارة إلى أن بعض المكاسب كان من الممكن مضاعفتها فيما لو اشتملت هذه الفعاليات على إستراتيجية مستدامة وأكثر تنسيقا. وصولا إلى الاستنتاج بأن التصادم مع النظام القانوني الإسرائيلي يتطلب إتباع نهج منسق ومتعدد المستويات، شاملا القيادة، المؤسسات، ومشاركة المعتقلين والأسرى أنفسهم.

الاعتقال الإداري:

جلبت إضرابات الأسرى عن الطعام في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ اهتماما متزايدا لموضوع الاعتقال الإداري، وهذا الاعتقال، بتعريف منظمة بتسيلم الإسرائيلية هو «اعتقال بدون تهمة ولا محاكمة، يتم إقراره عبر أمر إداري لا عبر مرسوم قضائي.» وبذا، يختلف المعتقلون الإداريون، عن غالبية السجناء الفلسطينيين الذين تمت مقاضاتهم والحكم عليهم عبر نظام المحاكم العسكرية.

وفقا للأمر العسكري الإسرائيلي رقم ١٥٩١ (والذي تم إقراره سنة ٢٠٠٧ بصيغته المعدلة عن الامر العسكري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠ والامر العسكري ١٢٢٩ الصادر لسنة ١٩٨٨) فان القادة العسكريين يستطيعون احتجاز الأفراد لفترة ستة شهور، يمكن تجديدها، وقد احتجِز نحو ٧٩ بالمئة من المعتقلين الإداريين لفترات تزيد على ستة شهور. فليس هنالك من تحديد لعدد مرات تجديد الاعتقال الإداري، وقد تم اعتقال البعض لفترات تبلغ عامين وأكثر، بينما تمت إعادة اعتقال آخرين خلال أقل من سنة في أعقاب إطلاق سراحهم.

ينطبق القانون العسكري بشكل مباشر على الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية (وقد كان مستخدما في غزة حتى العام ٢٠٠٥ حيث تم استبداله بقانون مماثل لاحتجاز المقاتلين غير الشرعيين)، ووفقا لمؤسسة الضمير، فقد تم تطبيق هذا القانون على سكان القدس الشرقية حينما تكون «التهم المنسوبة إليهم» قد حدثت في الضفة الغربية. وهذا القانون مختلف عن قانون الاعتقال في أوقات الطوارئ، المطبق في إسرائيل.

إن الاعتقال الإداري هو أمر قانوني وفقا للقانون الدولي (أنظر اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٧٨)، لكن هذا الإجراء محدد ضمن ظروف خاصة. فكما كررت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحكمة العليا الإسرائيلية، فإن الاعتقال الإداري ينبغي ألا يستخدم إلا حينما يشكل الشخص المعني خطرا أمنيا فوريا، وبذا يتم اتخاذ هذا الإجراء باعتباره وقائيا (لا عقابيا). غير أن هنالك أعداد كبيرة من الفلسطينيين محتجزين وفق هذا الإجراء في كل وقت (ويتراوح العدد ما بين أكثر من ١,٠٠٠ خلال الانتفاضة الثانية، وحتى ١٣٥ في وقتنا الحاضر)، حيث وسعت إسرائيل من مفهوم «الخطر الأمني» ليشمل الفلسطينيين المنضوين تحت لواء أحزاب سياسية بعينها، أو المشاركين في المقاومة غير المسلحة، أو المعارضين لعملية السلام.

المقاومة ال ما-فوق قانونية للاعتقال الإداري: الإضراب عن الطعام

إن استخدام أسلوب الإضراب عن الطعام من قبل المعتقلين الفلسطينيين ليس أمرا جديدا؛ فقد كان إضراب الجوع الأول الكبير قد تم في سجن عسقلان سنة ١٩٧٠، مشكلا حجر الأساس لما لا يقل عن ٣٠ إضرابا موثقا عن الطعام نفذه الأسرى الفلسطينيون على مر العقود الأربعة الماضية. وقد أثرت هذه الإضرابات على الإدراك المتدرج لبعض حقوق الأسرى، بما يشمل تحسين نوعية الطعام والظروف الصحية اللائقة، بالإضافة إلى توفير الكتب، وأدوات الكتابة، وأجهزة الراديو والتلفاز في نهاية المطاف؛ كما وكانت هذه الإضرابات قد خدمت باعتبارها أدوات لبناء سياسات تفاوضية بين الأسرى وإدارة السجون. وقد كانت هذه الإضرابات جماعية بطبيعتها، سواء أكان الأمر في سجن واحد أو عبر كل السجون. ومع تطور الخبرة في مجال الإضراب عن الطعام، اتخذ قادة السجون خطوات من أجل تنسيق الإضرابات مع السجون الأخرى ومع الأحزاب والمنظمات السياسية ومع العائلات في الخارج، في ذات الوقت الذي يحضرون فيه أنفسهم والآخرين معنويا وجسديا لتجربة الإضراب.

كانت الإضرابات 'الفردية' في سنوات ٢٠١١-٢٠١٣ مختلفة، حيث أنها قد نفذت على يد أفراد لا عبر المجموع، وقد كان هؤلاء الأفراد أنفسهم معتقلين إداريين، لا أسرى محكومين، وقد بدأ خضر عدنان الإضراب الفردي الأول في ١٧ كانون أول ٢٠١١ ، وهو أسير قد تم اعتقاله تسعة مرات منذ العام ١٩٩٩. وقد كتب عدنان في رسالة إلى زوجته:

لقد بالغ الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على أبناء شعبنا، خاصة تجاه المعتقلين. لقد تمت إهانتي، وضربي، ومضايقتي من قبل المحققين بلا سبب، ولهذا فقد أقسمت بالله بأنني سأواجه سياسة الاعتقال الإداري التي وقعت أنا والمئات من إخواني المعتقلين ضحية لها.

دام إضراب عدنان طيلة ٦٦ يوما، حتى تاريخ ٢١ شباط ٢٠١٢، حيث تم إبرام صفقة تقضي بإطلاق سراحه في ١٧ نيسان ٢٠١٢، أي بعد أربعة شهور من اعتقاله. وبعد انتهاء إضراب عدنان بيومين، في ٢٣ شباط ٢٠١٢، بدأت هناء شلبي إضرابها عن الطعام احتجاجا على قرار توقيفها لستة شهور. وقد كان الاعتقال الأول لشلبي سنة ٢٠٠٩، ومن ثم تم الإفراج عنها ضمن صفقة حماس لمبادلة أسيرها غلعاد شاليط. وقد استمر إضرابها عن الطعام طيلة ٤٣ يوما، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق مثير للجدل يقضي بتحريرها إلى غزة. وفي تلك الأثناء، بدأ بلال دياب وثائر حلاحلة إضرابهما في ٢٧ شباط ٢٠١٢ تضامنا مع الشلبي، وقد أنهى دياب إضرابه في ١٥ أيار بعد تقديم ضمانات بالإفراج عنه في تاريخ الإفراج المحدد، وأنهى حلاحلة إضرابه الذي استمر ٧٧ يوما في ٥ تموز ٢٠١٢ لدى الإفراج عنه.

استمر أفراد آخرون محتجزون في إطار الاعتقال الإداري في تبني تكتيك الإضراب عن الطعام في الأشهر التالية، وبضمنهم لاعب كرة القدم محمود السرسك (تحرر في حزيران ٢٠١٢)، سامر عيساوي (إضراب متناوب عن الطعام امتد ما بين آب ٢٠١٢ إلى نيسان ٢٠١٣)، جعفر عز الدين (تشرين ثاني ٢٠١٢ – شباط ٢٠١٣)، طارق قعدان (تشرين ثاني ٢٣٠١٢- شباط ٢٠١٣)، أكرم ريخاوي (أيار – حزيران ٢٠١٣)، وأيمن شراونة (أبعد إلى غزة في آذار ٢٠١٣).

استقطبت الإضرابات الفردية عن الطعام دعما محليا واسعا واهتماما دوليا، وقد أسهمت هذه الإضرابات في قرار تنفيذ الإضراب الجماعي عن الطعام الذي دام ما بين ١٧ نيسان – ١٤ أيار ٢٠١٢ بمشاركة قرابة ٢,٠٠٠ أسير من ضمن ما يقدر عددهم بـ٤,٧٠٠ أسير. وقد انتهى الإضراب باتفاقية بوساطة مصرية سمحت فيها إسرائيل للعائلات الغزية بزيارة أبنائها، وإخراج بعض الأسرى من العزل وتحديد استخدام آلية الاعتقال الإداري، على الرغم أن هذه الاتفاقيات لم تطبق بعد. وقد أسهم الاهتمام بقضية الأسرى في قرار منظمة التحرير الفلسطينية بمباشرة المفاوضات السلمية في حزيران ٢٠١٣، مرتكزة جزئيا على الاتفاقية ذات الوساطة الأميركية التي وافقت إسرائيل من ضمنها على الإفراج عن ١٠٤ أسرى من الذين تم اعتقالهم قبل أوسلو على أربعة مراحل.

فاعلية النشاط السياسي: الأبعاد المحلية، الوطنية، والعالمية

قام قادة السجون الفلسطينيون، عبر التاريخ، باتخاذ خطوات لتنسيق الإضرابات عن الطعام مع المقاومة في الخارج، وغالبا ما تم الأمر عبر تحريك الاحزاب السياسية أو عبر جهود أبناء عائلات المعتقلين في المخيمات والقرى. واتخذت هذه النشاطات شكل المظاهرات، المسيرات، الاحتجاجات، المؤتمرات، وخيام التضامن.

خلال العامين الماضيين، وحتى عندما كانت المقاومة الشعبية أقل وطأة من السنين الماضية، بقيت قضية الأسرى، متمثلة في الإضراب عن الطعام، قضية بارزة وموحِدة. وقد قامت كل المدن الفلسطينية تقريبا بنصب خيام التضامن مع المعتقلين خلال الإضراب الجماعي عن الطعام في ٢٠١٢، ووحدت أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة خلف قضية الأسرى، وقد أشار ٥٤ بالمئة من طلاب الجامعات الفلسطينيين إلى أن إضرابات الأسرى عن الطعام قد ألهمتهم بإشعال الاحتجاجات والنشاطات الأخرى.[١] وقد اشتعلت احتجاجات ومظاهرات للأحزاب المختلفة خلف قضية الأسرى، مجددا، في شباط ٢٠١٣، إثر موت عرفات جرادات، وهو سجين فلسطيني لدى إسرائيل، وفي أعقاب تردي الحالة الصحية للعديد من الأفراد المعتقلين الذين يخوضون إضرابات فردية عن الطعام.

بعض الجهود المحلية التنظيمية خلال العامين الماضيين كانت أكثر رسمية مما كانت عليه في الماضي، حيث تم تنسيقها ما بين الهيئات الحكومية وتلك غير الحكومية المهتمة بتيسير الاتصال ما بين المعتقلين وعائلاتهم، وما بين الجمهور الفلسطيني والمجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، فان وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وهي الوزارة العاملة ضمن السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٩، عملت على المستويين المحلي والدولي. كما أوضح عيسى قراقع، وزير الأسرى:

لقد عملت الوزارة كثيرا مع المجتمع المحلي هنا ومع المنظمات المحلية في الحشد حول موضوع الإضراب [الإضرابات] عن الطعام... وقد كان الهدف هو جعل قضية الإضراب وقضية الأسرى موضوعا رئيسيا للحديث في المجتمع المحلي. وقد لعب هذا دورا هاما في الضغط على الجانب الإسرائيلي.[٢]

لعبت منظمات المجتمع المدني أيضا دورا في دعم الأسرى، وكذلك في تنسيق الاتصالات وفي تفعيل الدعم، مع مجموعات على شاكلة نادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهما تعملان عن قرب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق إنسان أخرى تدعم المعتقلين وتعمل على رفع مستوى الوعي بخصوص قضيتهم على المستويين المحلي والعالمي. إضافة إلى اللجان الرسمية، انتشر دعم الأسرى عبر شبكات غير رسمية وجهود فردية على شاكلة جمعية المتطوعين العاملة لأجل الأسرى المحررين، والتي تسهم في مساعدة عائلات الأسرى على التواصل مع المعتقلين عبر "رسائل الفيديو،" وتشجع التضامن بين العائلات وأعضاء المجتمع.

وعلى المستوى الدولي، أسهم تكتيك الإضراب عن الطعام في زيادة الاهتمام والتغطية الإعلامية، خاصة عبر الإعلام الاجتماعي، وانتشرت الصور والتقارير عن خضر عدنان والمضربين الآخرين عن الطعام على صفحات الفيسبوك، وذكرت على تويتر، ونوقشت في المدونات. وفي تلك الأثناء، استجلب الإضراب عن الطعام ردود فعل على مستويات أكثر رسمية أيضا، مع قيام ريتشارد فولك Richard Falk، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، بتكرار استنكاره لسياسات الاعتقال الإداري، وقد كان آخر هذه التصريحات في تموز ٢٠١٣. وقد كانت أكثر التصريحات بروزا هي تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ضد الاعتقال الإداري والعزل الفردي. فعلى سبيل المثال، وفي ١١ كانون أول ٢٠١٢، وفي رسالة وجهها إلى مؤتمر التضامن مع العرب في السجون الإسرائيلية، علق مون قائلا:

إن الاعتقال الإداري يجب أن يطبّق فقط في ظل معايير واضحة وفي ظروف استثنائية، لفترات زمنية قصيرة قدر الإمكان، ومن دون أن تتسبب في الانتقاص من حقوق المعتقلين. يجب أن يتاح لهؤلاء المعتقلين الاستئناف على اعتقالهم، ويجب، في ظل غياب تهم رسمية، أن يطلق سراحهم من دون تأخير.

وقد أعرب عن "القلق العميق إزاء الظروف الصحية والمعيشية للمعتقلين الفلسطينيين، وبضمنهم أولئك الذين نفذوا إضرابات عن الطعام في فصل الربيع." ويعكس هذا الاهتمام عالي المستوى بقضية الأسرى عموما وقضية المعتقلين الإداريين خصوصا، الجهود الحثيثة لدعم المجتمع المدني وحملات التضامن العالمية، مترافقة مع النشاط المباشر على الأرض، وبخاصة الاحتجاجات أمام مكاتب الأمم المتحدة في الضفة الغربية. وهي الجهود التي تم تفعيلها على وجه الخصوص بسبب المضربين أنفسهم، مبينين كيف يمكن لتكتيك الإضراب عن الطعام ولقضية الأسرى أن ينتشرا عبر مستويات متعددة لتشكيل الضغط على الدولة من خلال قنوات فوق قانونية متعددة.

التقييدات

برغم الاهتمام الدولي، فإن قضية الاعتقال الإداري تتواصل، وتبقى واحدة من أكثر الوسائل الإسرائيلية فعالية في السيطرة على معارضيها ومناهضيها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما أشرنا أعلاه، فرغم انتهاء إضراب ٢٠١٢ باتفاقية تلتزم فيها إسرائيل بتحديد استخدام الاعتقال الإداري، إلا أن هذه السياسة لا تزال تُفرض وتمارس من قبلها.

على المستوى الدولي، يواصل المسؤولون الفلسطينيون مثل قراقع ومنظمات حقوق الإنسان على غرار الضمير ومنظمة العفو الدولية ممارسة الضغوطات في قضية الاعتقال الإداري أمام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد قامت أيضا بتنظيم اجتماعات ومؤتمرات لمعالجة قضايا أخرى متعلقة بالسجون على شاكلة الأطفال المعتقلين، التعذيب، وقضايا التحرش، الأوضاع الصحية، والأوضاع القانونية للمعتقلين. ومع ذلك، فقد تضاءل النشاط واسع النطاق لدعم المعتقلين، حتى أولئك المضربين عن الطعام، أفقيا عبر شبكات التضامن والإعلام المجتمعي. لقد ثبت أنه من الصعب الحفاظ على منسوب اهتمام عال في هذه القضية، خصوصا أن "الدفقة العاطفية" لهذا التكتيك قد بدأ تأثيرها بالاضمحلال.

على ذات الصعيد، فقد أشار العديد من النشطاء داخل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن الدعم المحلي للمعتقلين كان أضعف مما كان عليه في السابق على الرغم من خيام التضامن. ما يعكس تحولا أوسع في النشاط الذي كان واضحا في فترة ما بعد أوسلو. وكما أوضح أحد الناشطين وهو أسير سابق، "تغير مفهوم المقاومة والاستعداد للمقاومة، فلسطينيا، بعد أوسلو. ففي السابق، كان هذا النوع من الوعي والتعبئة بين السجناء وبين الفلسطينيين عموما مختلفا عما هو عليه اليوم."[٣] وبالفعل، فإن تأسيس السلطة الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو قد حدا بالفصائل السياسية الرئيسية إلى التركيز على عمليات بناء المؤسسات والسيطرة على المعارضة، على حساب النضال الوطني والمقاومة، ما أضعف التعبئة الشعبية في نهاية المطاف.

من وجهة نظر الأسرى، وفي الوقت الذي يدعم فيه معظم الأسرى زملاءهم الأفراد المضربين عن الطعام، إلا أن الطبيعة الفردية للإضراب تشير إلى هجر للجهود الجماعية الماضية. وبالمثل، فإن مطالب المضربين الفرديين، أثناء محاولة توجيه الاهتمام إلى موضوع الاعتقال الإداري، تركزت بشكل تام على ضمان الإفراج عنهم الذاتي بدلا من تحسين الظروف أو الضغط باتجاه المزيد من الحقوق الجماعية، ما أدى إلى تقليل التضامن معهم من بين الأسرى أنفسهم، وبذا، فقد تمكنوا من تحقيق تحركات أقل خارج السجن. وحتى عندما انطلق الإضراب الجماعي عن الطعام في ٢٠١٢، فإن العديد من الأسرى يعبرون عن أسفهم لغياب التحضير والتنظيم والذي كان تقليدا معمولا به في السابق، خاصة فيما يتعلق بتنسيق التعبئة داخل السجون وخارجها، وبالتالي، فإنه كان من الصعب الحفاظ على الزخم الأولي حول هذه القضية، وخاصة بعد انتهاء الإضراب الجماعي. وفي واقع الأمر، فقد انتهى الإضراب قبل يوم النكبة، وهو الذكرى السنوية التي تنطلق فيه مظاهرات واحتجاجات بارزة، الأمر الذي كان من الممكن أن يخلق المزيد من التآزر بين مقاومة الأسرى وبين التعبئة المحلية فيما لو تم تنسيقها ضمن إستراتيجية أوسع.

الخلاصة والتوصيات

ليست هنالك من طريقة لمواجهة النظام القضائي عموما ولا موضوع الاعتقال الإداري على وجه الخصوص. وكما برز خلال السنتين الماضيتين، فإن تحدي النظام القضائي تتأتى عبر قنوات متعددة، من الأسرى الأفراد إلى المجتمعات المحلية إلى المنظمات الدولية التي تمارس الضغط بعدة طرق. ومهما يكن، فإن العامين الماضيين قد عكسا أيضا كيف أن نشاطات المعتقلين قد أشعلت على ناطق واسع تحركات على صعد أخرى، مؤكدة على أهمية احتضان المعتقلين كقادة وكمشاركين في أي تحرك واسع.

عبر العامين الماضيين، ألهمت نشاطات المعتقلين الأفراد أسرى آخرين للمشاركة في الإضرابات الفردية والجماعية، في الوقت الذي حفّزت فيه هذه الإضرابات نشاطات التضامن على المستوى المحلي من خلال حشد العائلات والمجتمع. وقد تكاملت هذه النشاطات المحلية مع جهود المنظمات غير الحكومية، وزارة شؤون الأسرى، وبشكل متزايد، المنظمات الدولية، عبر استقطاب الاهتمام بما يتعلق بموضوع الاعتقال الإداري (والقضايا الأخرى المتعلقة بالسجون) وقد أدت، كذلك، إلى زيادة الضغط على اسرائيل من خلال القنوات الرسمية. غير أن الحشد الداخلي، وكما أسلفنا، قد كان باهتاً، خاصة على المستوى المحلي، وذلك في ظل غياب إستراتيجية أوسع.

لذا، فإنه من المهم أن نقرر كيف يمكن للإضرابات الأخيرة عن الطعام، بالإضافة إلى النشاطات المشابهة في المستقبل، أن تكون مشمولة في توجه أكثر شمولا لمواجهة النظام القضائي. إننا لا نتوقع من كل فرد يقبع تحت الاعتقال الإداري أن يقوم ببدء إضراب عن الطعام. لكن المقاومة المنطلقة من السجن، والتي تتضمن تشكيلة واسعة من التكتيكات، هي مهمة لنجاح أية إستراتيجية واسعة. لقد تقدمت الحركة الوطنية، تاريخيا، إلى جانب الحركة الفلسطينية الأسيرة، وقد عملتا بشكل مترادف. إلا أن السنتين الأخيرتين قد أبرزتا بأن قضايا الأسرى، ونشاطاتهم، لا تزال بإمكانها خلق موجات مؤثرة من النشاط على صعد عدة. لهذا، فإن بناء إستراتيجية لمواجهة النظام القضائي تعتمد جزئيا على رفع منسوب تأثير المعتقلين أنفسهم والاعتراف بدورهم كأعضاء وقادة في المقاومة فوق القانونية.

---

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

** د. جولي م. نورمان: محاضرة في دائرة العلوم السياسية في جامعة McGill في مونتريال. وهي مؤلفة كتاب "Routledge) "Civil Resistance: The Second Palestinian Intifada (٢٠١٠) ومحررة مشاركة في ""Nonviolent Resistance in the Second Intifada: Activism and Advocacy (Palgrave ٢٠١١)، وهي حائزة على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من الجامعة الأميركية بواشنطن دي سي.

*** للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع:
http://www.badil.org/haq-alawda

"كما تدين تُدان"[1]

دعوة لتأسيس قاعدة بيانات حول تواطؤ القضاء الإسرائيلي في انتهاكات القانون الدولي*

بقلم: أليغرا باتشيكو**

تدمير عشرات المنازل في جباليا، غزة، كانون الثاني ٢٠٠٩ (تصوير: محمد صابر).

عندما بدأتِ بالترافع عن قضايا حقوق الإنسان الفلسطيني أمام المحكمة العليا الإسرائيلية،[2] سنة ١٩٩٥، كانت هنالك قرابة دزينة من المحامين الملتزمين بشكل دائم لهذا العمل. كانت هنالك استراتيجيات ثلاث، في تلك الأوقات، توظِف في القضايا المتعلقة بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. كانت الإستراتيجية الأولى هي اللعب لكسب الوقت- بهدف منع هدم البيوت، مصادرة الأراضي، الحرمان من الحق في السكن، وإيقاف التعذيب. الإستراتيجية الثانية التي استعملها بعضنا كانت الترافع كنوع من التوثيق، خاصة في قضايا التعويض المستقبلية أمام محاكم العدالة الانتقالية. أما الإستراتيجية الثالثة فقد كان مصدرها البراءة/السذاجة التي تملكتنا آنذاك: وهي أننا كنا نعتقد انه بالإمكان التوجه للمحكمة العليا لدفعها إلى إصدار أحكام في صالح العدالة والمساواة في سياساتها تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة. نظريا، كانت الإستراتيجية الثالثة مبنية على كون المحكمة قد قررت أن تأخذ مسؤولية قانونية عن أعمال قوات الاحتلال منذ بدايات السبعينيات.[3]

بالنظر إلى الخلف، وبعد مرور قرابة العشرين عاما، بإمكان المرء القول بأن الإستراتيجيتين الأولى والثانية (تأجيل الخروقات المرتكبة ضد حقوق الأفراد الفلسطينيين من الضحايا وتوثيق الانتهاكات) لا تزالان صالحتين في الوقت الراهن. لكن الإستراتيجية الثالثة، المعتمدة على تبني المحكمة لمبادئ أخلاقية وقانونية ترفع من شأن العدالة والمساواة، باتت اليوم مسألة بحاجة إلى إعادة تقييم.

فبدلا من قيامها بتوفير الحماية والإغاثة للفلسطينيين، قامت المحكمة، على مرّ السنوات، بلعب دور فعال في تقويض حقوق الإنسان الفلسطيني. وقد خلقت المحكمة أسبقيات قانونية تسببت في الأذى والمعاناة على المستويين الفردي والجماعي. وقد قامت المحكمة، بشكل خاص، بإصدار ومنع إصدار قوانين مما قاد، في نهاية المطاف، إلى انتهاك كافة حقوق الإنسان المقررة للمدنيين: بناء المستوطنات، المصادرات الجماعية والاستخدام غير القانوني للممتلكات العامة والخاصة، التعذيب، العقوبات الجماعية، التدمير غير المبرر للممتلكات المدنية، التهجير الجماعي القسري والإبعاد، ضم المناطق المحتلة، وحرمان المساجين والمعتقلين الإداريين من حقوقهم. إن بعضا من هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ينحدر إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي؛ أي إلى ما يعرف بجرائم الحرب.

بعد عقود من المرافعة، لم يعد في وسعنا أن نبقى ساذجين فيما يتعلق بالمحكمة العليا الإسرائيلية: إننا نتعامل مع قضاة شغلوا في السابق مواقع رسمية و/أو حكومية وهم لا يمتلكون وازعا قانونيا (وفي بعض الأحيان، وازعاً أخلاقيا) يدفعهم إلى الاعتراض على مقولات أجهزة الأمن والجيش الإسرائيليين. إن سجل المحكمة يظهر الانحياز إلى مصالح الدولة الإسرائيلية على حساب مصالح المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، والذين تقع مسؤولية حمايتهم ضمن نطاق صلاحيات المحكمة.

لو قام أحد ما بتجميع جميع القضايا المشتملة على الالتماسات التي قدمها فلسطينيو الضفة الغربية في المحكمة الإسرائيلية على مرّ السنوات، سيتمكن المرء من العثور على المئات، إن لم يكن الآلاف، من القرارات والأمثلة من المشاركة القضائية في ارتكاب الخروقات الكبيرة في حقوق الإنسان. إنني، من جعبتي المتواضعة، أستطيع وحدي الإشارة إلى أمثلة قام فيها العدل الإسرائيلي بتشريع أوامر هدم جائرة واعتقالات إدارية طويلة الأمد؛ إضافة إلى جرائم حرب محظورة عبر رفض التدخل في قضايا التعذيب، أو وقف التهجير الجماعي القسري لبدو الجهالين إلى مكبّ نفايات القدس، أو في مسائل منع العقوبات الجماعية في حالات هدم بيوت أزواج وأطفال منفذي العمليات المسلحة. فإذا أضفنا إلى كل هذا المحاكم العسكرية الإسرائيلية، والمحاكم اللوائية والمحاكم الأدنى، والمحاكم الإدارية، وقضاة جلسات الاستجواب، فإن تعداد حالات التواطؤ القضائية في انتهاكات حقوق الإنسان سيصل إلى بضعة آلاف بسهولة شديدة.

قد يتمكن الفلسطينيون ومحاموهم من خلق حوافز لإجبار القضاة على الحكم على نحو أكثر ارتباطا بالمبادئ القانونية الدولية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تجميع قاعدة بيانات للتواطؤ القضائي [الإسرائيلي] في مسائل انتهاكات حقوق الإنسان. فبالاستناد على قضيتين كنتِ قد ترافعت فيهما يمكننا تسليط الضوء على العوامل الأخلاقية في سيرورة اتخاذ القرارات في المحكمة العليا الإسرائيلية وكيف يمكننا التأثير عليها.

الصورة في عيون الاخرين مهمّة: قضية ١٩٩٩ المتعلقة بالتعذيب

في أيلول ١٩٩٩، وبعد خمسة سنوات من الترافع، أصدر القاضي أهارون باراك وثمانية قضاة آخرون بالإجماع قرارا بحظر وسائل تعذيب معينة، والمعاملة القاسية الموجهة للفلسطينيين من قبل المحققين الإسرائيليين. وقد صدر القرار بعد رفع العشرات من الالتماسات لوقف حالات تعذيب الفلسطينيين الذين امتنعت المحكمة العليا عن التدخل فيها.

برغم كون حظر التعذيب يرقى إلى الحظر المطلق ولا يملك أدنى المبررات القانونية وفقا للقانون الدولي، فإن قرار المحكمة بمنع وسائل تعذيب معينة قد اعتبر قرارا تاريخيا وتصدّر العناوين الرئيسية لصحيفة النيويورك تايمز. ورغم أن القرار قد كان جريئا، في السياق الإسرائيلي، فإن المحكمة لم تحظر بشكل تام جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية والعقوبات غير العادية: فقد حافظت بذريعة سيناريو «القنبلة الموقوتة» (وهو الوضع الذي يفترض احتفاظ الموقوف بمعلومات قد تمنع هجوما وشيكا) وقد امتنعت المحكمة من توفير المعيار القانوني وفقا للمؤتمر المتعلق بالتعذيب. الأكثر من ذلك، هو أن المحكمة قالت بأن على الحكومة تمرير قانون يشرعن، بشكل تفصيلي، بعض الوسائل بحيث يوفر حماية قانونية للمحققين الإسرائيليين أمام الملاحقات القضائية بسبب ممارستهم للتعذيب. وبعد أقل من سنتين من ذلك التاريخ، اندلعت الانتفاضة الثانية، وقد تم التعامل مع كل المعتقلين الفلسطينيين تقريبا وفقا لـِ السيناريو الاستثنائي المسمى بـ «القنبلة الموقوتة». وقد قام المحققون بالعودة إلى استخدام أساليب الشبح المؤلم ووثق المعتقلين بشكل شديد.

كان افتضاح عمليات التعذيب المقننة دوليا هو ما لعب أحد أكثر الأدوار أهمية في إقناع المحكمة بإصدار قرارها «التاريخي» سنة ١٩٩٩، أكثر مما فعل التعاطف مع آلام ومعاناة آلاف الموقوفين الفلسطينيين وأكثر مما فعلت الالتماسات الأسبوعية من منظمات حقوق الإنسان التي تصف حالات التعذيب. فقبل إصدار الحكم ببضعة شهور، احتجّ الطلاب على قيام باراك بتشريع تعذيب الموقوفين الفلسطينيين أثناء حفل منحه شهادة الدكتوراه الفخرية في جامعة ميتشغان، إلى متى يستطيع رئيس المحكمة الإسرائيلية، القاضي باراك، والذي يحل بشكل سنوي كضيف ومحاضر على كلية القانون في جامعة ييل Yale، أن يخفي سرّه الأسود بعيدا عن زملائه من خريجي جامعة Yale ؟ لقد خرج الجني من القمقم ولم يرغب القضاة الإسرائيليون بأن ترتبط أسماؤهم بقرار يشرّع التعذيب، لان موقعهم وشرعيتهم يعتمدا بشكل كبير على إقرار وقبول زملائهم في الخارج.

وباختصار، فإن ذكر الأسماء وفضحها قد بدأ يفعل فعله. وقد اعترف باراك بالأمر في قراره سنة ١٩٩٩:

في حسباننا أن هذا القرار سيشوش القدرة على التعامل بشكل مناسب مع الإرهابيين والإرهاب، وهذا ما يزعجنا. لكننا قضاة، برغم هذا. إن زملاءنا يطالبوننا بالتعامل وفق القانون. وهذا، بالمثل، هو المعيار الذي نضعه لأنفسنا ونصب أعيننا. إننا، عندما نجلس لكي نقاضي، فإننا نتعرض للمقاضاة.

يظهر أن باراك والمحكمة في هذه القضية قد دهموا من الخطر الذي يتهدد صورتهم، خلا المعايير القانونية والأخلاقية. وإلى ذلك، فإن القرار لم يمنع جميع أشكال التعذيب، لكنه قام، بدلا من هذا، بتحديد الجريمة بما يكفي لاستجلاب ردود فعل إيجابية داخل المجتمع اليهودي-الإسرائيلي وفي الغرب.

ضمير نادر الوجود: قضية عملية الهدم العقابي لأحد البيوت

لإجراء المقارنة، فإنه من المثير النظر إلى اللغة المستخدمة في حالة شديدة الندرة صدرت عن قاضٍ في المحكمة العليا الإسرائيلية، والذي رفض أن يكون شريكا في التواطؤ لانتهاك أبسط مبادئ العدالة وللتسبب في المعاناة الظالمة للمدنيين الفلسطينيين. لقد أطلق تصريحه هذا في رأي معارض لرأي طاقم قضاة المحكمة العليا في القضية التالية.

ففي العام ١٩٩٧، أراد الجيش الإسرائيلي هدم منزل أرملة منفذ أحد العمليات التفجيرية من قرية صوريف قرب الخليل. وقد كانت الأرملة، ميسون محمد غنيمات، ابنة الـ٢٤ عاما أماً لأربعة أطفال. لم يعتزم زوج ميسون الانتحار، لكن القنبلة انفجرت قبل أوانها في مقهى تل أبيبي فلاقى حتفه مع ثلاثة نساء إسرائيليات. قام الجيش الإسرائيلي باعتقال أبناء عائلة ميسون في أعقاب الانفجار. وقد عانت الأرملة من انهيار عصبي وتم نقلها إلى المشفى تاركة خلفها أطفالها المصدومين من دون أمهم. وقد ادعى الجيش الإسرائيلي بأن الهدم المشار إليه لم يكن عقابيا (لتفادي الاتهام بممارسة العقوبات الجماعية)، بيد أن الهدف من ورائه كان ردع منفذين مستقبليين لعمليات التفجير. وكما حدث في مئات الحالات على مر عقود خلت، فقد أقرّت محكمة العدل العليا برئاسة القاضي أهارون باراك هذا التسويغ رغم معرفتها بأن نظرية الردع العسكرية كانت موضع شك. قامت المحكمة بردِ الالتماس وتم تدمير البيت، وفي معرض تبريره الواهن، كتب باراك:

إننا نعلم بأن الهدم سيترك الملتمسة رقم ١ وأطفالها من دون سقف

يؤويهم، لكن هذا ليس هو هدف الهدم. فهو ليس إجراء عقابيا. إنه يهدف إلى الردع. إن نتيجته ستشكّل صعوبات للعائلة، لكن المدعى عليه يعتقد بأن هذه الوسيلة هي ضرورية لمنع هجمات أخرى على الأبرياء. إنه يدفع بهذه العائلة إلى رفض تشجيع الإرهابيين. ما من ضمان بأن هذه الخطوة ستكون فعالة. ولكن، وبالنظر إلى البدائل الأخرى المتبقية أمام الدولة للدفاع عن نفسها أمام هذه الـ «قنابل البشرية»، فإننا لا يجب أن ننكر هذه الوسيلة. إنني أرفض، لهذه الأسباب، هذا الالتماس.[٤]

أما القاضي ميشيل حيشنا، وهو القاضي الثالث على منصة القضاء، فقد رفض الضلوع في خطوة العقاب الجماعي هذه. وقد سجل اعتراضه على ترهات رئيس المحكمة والجيش، مسمّيا الأمر باعتباره ليس فعل ردع، وقد كتب بحزم:

قمتِ، في العديد من الحالات، بالإشارة إلى الصعوبات التي تعتري ممارسة الصلاحيات الممنوحة وفقا للمادة ١١٩ من مرسوم الدفاع. ... في جميع هذه الأحكام القضائية قمت بالتجذّر في مبدأ قانوني أساسي، ولن أحيد عنه. إنه المبدأ الأساسي الذي طالما اعترف به أبناء شعبنا وكرروه: إن كل إنسان ينبغي أن يدفع ثمن جرائمه. ... إن المعترضة رقم ١ هي زوجة الانتحاري القاتل، وهي أم لأربعة أطفال صغار. تقيم المرأة وأطفالها في ذات الشقة التي عاش فيها القاتل، لكن لا أحد بإمكانه الادعاء بأنهم شركاء في خطته لإزهاق أرواح بريئة. وبالمثل، فلا أحد يستطيع الادعاء بأنهم كانوا يعلمون بأمر التخطيط للعملية. إن قمنا بتدمير منزل المفجّر فإننا سنقوم في ذات العملية بتدمير بيت هذه المرأة وأطفالها. وبذا فإننا نقوم بمعاقبة هذه المرأة وأطفالها على الرغم من أنهم لم يقوموا بأي سوء. إننا لا نقوم بهذه الأفعال هنا. ... ما أقوله الآن هو أمر لم أقله قبلاً. لقد تأنيت طويلا وتفكّرت بصعوبة إلى أن توصلت الى هذا الاستنتاج. هذه هي التوراة التي تعلمتها من معلميّ، وهذه هي عقيدة القانون التي أمسك بها في يديّ. إنني لن أستطيع أن أصدر حكما مختلفا.[٥]

أماط القاضي حيشنا اللثام عن الخطاب الأمني وكشف اللا قانونية والعواقب الإنسانية المترتبة على الهدم والمرتبطة بهذا الخطاب. لو تمسك قضاة آخرون بالبقاء مخلصين لمبادئ العدالة وتبنّوا سيرة حيشنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني في تاريخ المحكمة، لكان بالإمكان إحداث تحول عميق. لكن، وللأسف، فإن اعتراض حيشنا يبقى على ما هو عليه: اعتراضا وحيدا من دون أن يرقى حتّى إلى تشكيل سابقة.

إخضاع القضاة الإسرائيليين للمساءلة

رغم أن هنالك تناميا في حركة الدعوة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين الذين يرتكبون انتهاكات ضد حقوق الفلسطينيين، إلا أن هنالك تركيزا ضئيلا على دور قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية رغم أن دورهم كان دورا محوريا في شرعنة الانتهاكات الإسرائيلية.

لقد كان واضحا بالنسبة إلي، كمحامية عاملة في مجال حقوق الإنسان بأن المحكمة العليا حين تعارض مخططا للجيش الإسرائيلي، أو الأجهزة الأمنية، أو الإدارة المدنية (وليكن مثلا الهدم، الاعتقال، التعذيب، إلخ)، فإن القوات الإسرائيلية غالبا ما ستتوقف عن تنفيذ الانتهاك المشار إليه. وبمعنى ما، فإننا، محامو حقوق الإنسان، قد قمنا بالمساعدة في تطوير دور وقوة هؤلاء القضاة عندما قمنا بالتوجه إليهم للالتماس فيما يتعلق بهذه الخروقات. إن التماساتنا قد منحتهم الشرعية بأن يكونوا أصحاب القرار النهائي فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال اللا شرعي.

إن القضاة، في النهاية، يتحملون المسؤولية الكبرى عن الخروقات التي تشرعنها المحكمة العليا، ولا مفرّ من هذه المسؤولية على ضوء حقيقة التحذيرات المتكررة التي صدرت عن محامي حقوق الإنسان فيما يختص بالتزامات المحكمة الإسرائيلية تجاه حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى مرّ العقود، لم يأخذ القضاة هذه القوانين والأعراف على محمل الجد، وبدلا من ذلك، فقد اتسموا بحصانة قليلة الحياء.

لقد تجاهل معظم القضاة دور القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان فيما يخص الاحتلال العسكري. ففي مؤتمر عقد سنة ٢٠٠٩ برر أهارون باراك، الرئيس السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية عدم اكتراثه بقانون حقوق الإنسان في قراره بقلة فهمه للقانون الدولي. وقال:

كانت المسألة المطروحة أمامي هي نطاق القوة التي تمتلكها السلطات العسكرية [في المناطق]. وبلغ الأمر حد أن حقوق الإنسان كانت قادرة على تقييد هذه القوة. لقد كان هذا نتيجة، اشتقاق، من تركيز السلطة في الدولة... أما الآن، وانطلاقا من فهمي الجديد والأفضل لدور القانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، بدأت وجهة نظري بالتحول أقل فأقل من الحديث عن قوة الجيش، إلى الحديث أكثر فأكثر عن مسألة حقوق الإنسان والحقوق المدنية للناس الذين يعيشون هناك.[٦]

اعترف باراك، في ذات المنتدى، بأن وضع حقوق الإنسان في الضفة الغربية كان حرجا وقد أشار إلى الضفة الغربية باعتبارها «المناطق المحتلة» بدلا من «يهودا والسامرة»- وهو التعبير اللطيف الذي طالما استخدمه في قرارات محكمته بهدف تفادي الاعتراف بانطباق القوانين المتعلقة بالاحتلال. وقد ردّت صحيفة هآرتس الإسرائيلية فورا:

نستغرب لِمَ يدلي باراك بتصريحاته الآن؟ فباعتباره إنسانا ترأس محكمة إسرائيل العليا لـ١١ عاما، فقد كان يمتلك فرصا لا تعد ولا تحصى لإصدار تحذيراته وتحسين وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في إسرائيل والمناطق المحتلة. إن المحكمة برئاسة باراك لم تقم بما يكفي في هذا المجال. وقد توقف نشاط باراك القضائي لعدة مرات عندما كان الأمر محل المداولة يخص حقوق الإنسان في المناطق، وقد رفضت المحكمة لسنوات طوال أن تأخذ موقفا في هذه المسائل المهمة.

إن توكيد باراك المخادع على كونه لم يعرف بما يكفي عن القانون الدولي، إضافة إلى التحول الاستثنائي في لغته هي أمر غير مناسب. ولا زالت الطريق طويلة أمام تحميل قضاة المحكمة العليا المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.

لنأخذ، على سبيل المثال، أحد آخر تصريحات رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش، ففي قضية من العام ٢٠٠٩ ضد شرعنة المحاجر الإسرائيلية في المنطقة C حيث ٩٠ بالمائة من المواد المستخرجة تصدِر إلى إسرائيل، قامت بينيش بإعادة تفسير تقييدات القانون الإنساني الدولي لقدرات القوة المحتلة على استغلال المصادر الطبيعية للأرض المحتلة، وقامت القاضية بتطوير توجه روائي لملاءمة ومساعدة عمليات التحجير الإسرائيلية. وحجة بينيش بأن الاحتلالات الطويلة والممتدة تمتلك امتيازات "الدور الحكومي" بحيث تمتد سلطة الاحتلال إلى استغلال المصادر الطبيعية للأرض المحتلة لمصالحها الاقتصادية. إن هذا التفسير للقانون الإنساني الدولي هو انحراف خطير عن التفاهمات المقبولة حول القوانين المتعلقة بالاحتلال وقد أغضبت سبعة من الأكاديميين القانونيين الإسرائيليين البارزين، ما دفعهم إلى إصدار انتقاد لاذع، واصفين القرار بكونه "متعارض مع التفسيرات المقبولة للبعد المحدود زمنيا للقوانين المتعلقة بالاحتلال" بالإضافة إلى كونه "غير متوافق مع مبدأ التزامات المحتل تجاه السكان المحميين."[٧]

إن المساءلة ليست بعيدة المنال كما تبدو. فنتيجة لتطبيق الولاية القضائية العالمية على المسؤولين الحكوميين، فإن تواطؤ المحاكم الإسرائيلية قد بدأ يلفت انتباه دول طرف ثالث. ويضطر القضاة الإسرائيليون إلى توخي الحذر أثناء تسهيلهم مخالفات القانون الدولي.

الخطوات التالية لمحامي حقوق الإنسان الفلسطينيين

إحدى الردود على الهوة ما بين الأحكام الإسرائيلية والأعراف القانونية الدولية هي التوقف التام عن التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية. إن مثل هذا النوع من العمل سيعالج مسائل على شاكلة: هل يمكن تحكيم محكمة ترجّح مصالح الدولة الإسرائيلية من خلال إضفاء القانونية على أفعال جيشها ضد السكان الأجانب الواقعين تحت سيطرتها؟ هل ينبغي على محامي حقوق الإنسان والملتمسين الفلسطينيين إضفاء شرعية على سلطة المحكمة العليا عبر منحها حق الفصل في مسائل رئيسية تؤثر على تقرير مصير الفلسطينيين على شاكلة ضم القدس الشرقية، أملاك اللاجئين، عمليات المصادرة الجماعية للأراضي الخاصة والعامة، التوسع الاستيطاني وبناء الجدار في الضفة الغربية؟

يجب على المحامين والفلسطينيين تبني رؤية تكتيكية واضحة حول النشاطات القانونية البديلة بهدف التوصل إلى مقاطعة المحاكمة الإسرائيلية. إننا، كمحامين، ملزمون بالعثور على مساعدة لزبائننا حيثما استطعنا، وربما، وفي حالات فردية، فإن الدعاوى في المحاكم الإسرائيلية قد تتمكن من تحقيق ذلك برغم كل شيء. في هذه الحالات التي يقرر فيها الفلسطينيون مواصلة رفع دعاويهم أمام المحاكم الإسرائيلية، ينبغي على محامي حقوق الإنسان أن يضيفوا إلى قائمة مهامهم اعتبار القضاء الإسرائيلي مسؤولا عن المشاركة في الجريمة. إن تسمية القضاة وفضح قراراتهم ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من مرجعية كل محامي فلسطيني لحقوق الإنسان. ورغم ذلك، وفي كلتا الحالتين- المقاطعة أو مواصلة الترافع- فإن المسؤولية القضائية (في الماضي والحاضر) بما يتعلق بالخروقات السافرة لحقوق الإنسان ينبغي أن تكون مشمولة في الإستراتيجية. إحدى الطرائق التي يمكن البدء منها هي عملية بناء قاعدة معلومات لتوثيق عمليات اتخاذ القرار في المحاكم بما يندرج تحت بند انتهاك حقوق الإنسان.

بناء التصور المفاهيمي لقاعدة بيانات خاصة بمساءلة القضاء الإسرائيلي

إن مشاركة القضاة في انتهاكات حقوق الإنسان تتعلق بحقوق الأفراد الفلسطينيين، ولكن، وفي بعض الحالات، فإن المحاكم تضلع في جرائم دولية خطيرة (على سبيل المثال: الاضطهاد القائم على أساس القومية، الدين و/أو العرق؛ التهجير القسري والتمييز المدعوم من قبل الدولة). أحد الأمثلة التي يمكن سوقها على ذلك هو دور المحكمة العليا في مشروع الاستيطان: فتهرب المحكمة المتعمد والثابت من البت مباشرة في شرعية المستوطنات (لمعرفتها بأن هذا سيتيح للمشروع الاستيطاني أن يتواصل) جنبا إلى جنب مع تاريخها الطويل في شرعنة كل جانب تقريبا من المشروع (عمليات المصادرة، التخطيط، عمليات الهدم). وقد وصف ناحوم برنيع، وهو واحد من أبرز المعلقين في الصحيفة الأوسع انتشارا في إسرائيل وصف بوضوح هذا الدور في العام الماضي:

لقد تمثلت الخطيئة الأصلية في أن المحكمة [العليا]. في العقد الثاني بعد حرب الأيام الستة، عندما تحولت المستوطنات من ظاهرة هامشية إلى سياسة الدولة الرئيسية في المناطق. لقد طُلِبَ إلى المحكمة [العليا] أن تحدد موقفها من سلسلة من العرائض. وقرر القضاة على مر السنوات تجاهل القانون الدولي، الذي

مستعمرة هارحوما على جبل أبوغنيم، بيت لحم، كانون الثاني ٢٠١٤ (تصوير: عمر عواد)

يمنع الاستيطان في الأراضي المحتلة، وقامت بدلا من هذا بالتركيز على مسألة الملكية... لقد كان هذا الخيار مريحا لجميع الأطراف: فقد أظهر محكمتنا أمام العالم باعتبارها بطلة حقوق الإنسان وبأن أبوابها مفتوحة حتى أمام الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال. وقد سمحت لليسار الإسرائيلي بالانتصار بين الفينة والأخرى في الصراع ضد المستوطنات. والأهم: سمحت للحكومات الإسرائيلية بالاستيطان في المناطق كأنه لن يكون هنالك يوم حساب...[٨]

إن وجود قاعدة معلومات متعلقة بالمساءلة القضائية قد تحلل أدوار قضاة المحكمة العليا وقراراتهم المتعلقة بحقوق الإنسان الفلسطيني. إن التواطؤ الفردي والجماعي للقضاة يمكن أن يقاس بشكل منهجي بمعايير القانون الدولي. هذه المعلومات يمكنها أن تدعم المساءلة القانونية في المستقبل، خصوصا على المستوى الدولي على شاكلة محكمة العدل الدولية في شأن المستوطنات والفصل العنصري، وفي قضايا الولاية القضائية الدولية ضد القضاة. ويمكن استخدام قاعدة المعلومات هذه أيضا كأداة للدعوة لحقوق الإنسان.

إن نشر قاعدة البيانات هذه، محليا ودوليا – إلى قضاة محاكم العدل العليا في الدول الأخرى وإلى نقابات المحامين الوطنية أو إلى المؤسسات القانونية الأكاديمية والدولية والتي تقوم بدعوة القضاة الإسرائيليين بشكل منتظم إلى محاضراتها، مؤتمراتها، أو إلى كتابة مؤلفاتها- من شأنه أن يضاعف من التأثير. ويمكن أن يبدأ قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية بإعادة النظر في سوابقهم الماضية والبدء في الحكم بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان مع علمهم بأنهم خاضعون للمراقبة والتعقب لدورهم في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين. إن 'التسمية والفضح' قد يكون أيضا بمثابة أساس للمطالبة باستبعاد هؤلاء القضاة من المحافل الدولية التي تسبغ عليهم الشرعية التي يحتاجونها.

لا ينبغي أن تقتصر قاعدة البيانات على قضايا حقوق الإنسان في الأرض المحتلة –الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا سيكون جانبا واحدا من الموضوع. بالتوازي، فإن قاعدة البيانات هذه ينبغي أن تشمل قضايا تؤثر على الفلسطينيين من مواطني إسرائيل واللاجئين الذين يؤثر عليهم تنفيذ القانون الإسرائيلي في مؤسسات إسرائيلية أخرى قد تمارس انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان: المدعين العامين، الوزارات والوزراء، الجيش الإسرائيلي ومسؤولي الإدارة المدنية. إن مثل هذه الموارد تضحي مفيدة جدا في عمليات العدالة الانتقالية المقبلة كما هو الحال في مخططات التعويضات، لجان المصارحة والمصالحة والتخطيط لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

فيما يتعلق بالقرار حول ما إذا كان ينبغي الاستمرار في استخدام المحكمة العليا الإسرائيلية لتحسين حقوق الفلسطينيين ينبغي أن نضيف مستوى آخر من التدقيق: مساءلة القضاة عن قراراتهم الماضية والحالية. إن قاعدة البيانات هي وسيلة للمباشرة في هذه العملية. والمعلومات التي تنتجها يمكن أن تقطع شوطا طويلا نحو دفع القضاة الإسرائيليين إلى تنفيذ القانون الدولي ووضع حد لعمليات فرض العقوبات ولشرعنة انتهاك الحقوق الفلسطينية، كما أنه سيكون مفيدا في إجراءات العدالة الانتقالية المستقبلية.

---

* هذا المقال ترجمة للنسخة الأصلية المنشورة بالانجليزية في مجلة المجدل على الرابط:
http://www.badil.org/al-majdal

** أليغرا باتشيكو: محامية دولية تقطن في الضفة الغربية. وتحمل شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، وهي محامية معترف بها من قبل البورد الإسرائيلي وبورد نيويورك. وقد قامت بالترافع في العديد من القضايا أمام المحكمة الإسرائيلية العليا دفاعا عن حقوق الإنسان الفلسطيني.

*** للاضطلاع على الهوامش: الرجاء تصفح النسخة الإلكترونية على الموقع:
http://www.badil.org/haq-alawda

يصدر قريباً عن مركز بديل:

النقل القسري للسكان
تهجير الفلسطينيين في السياسات الإسرائيلية

ضمن فعاليات مواجهة النكبة المستمرة، عورتا، نابلس، آذار ٢٠١٣ (تصوير: رتش وايلز/مركز بديل)

ماذا يمكنك أن تفعل في حال صدور قرار بالمصادرة، أو المنع من التصرف أو الحرمان من البناء، أو الإخلاء، أو الهدم؟

- المباشرة بلا تأخير لتجنب فوات المواعيد في طلب المساعدة القانونية من محام خاص أو المؤسسات الرسمية والأهلية: الوطنية منها والدولية.
- توفير وتأمين كافة الأوراق والمستندات اللازمة لإثبات الملكية، أو الحيازة الفعلية والاستعمال الدائم.
- طلب مساعدة ومناصرة القوى الشعبية والوطنية والدولية لتوفير الحماية الفيزيائية (التواجد والعمل) وتنفيذ أنشطة طوعية وميدانية الزراعة والبناء أو الترسيم بالجدران والأسلاك...الخ لتثبيت أمر واقع، ولتوثيق الصلة بالأرض- العقار.
- التوجه للإعلام من خلال التعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية لجعل قضيتك قضية عامة.
- عدم الاستجابة أو الانصياع لأوامر المنع من الاستعمال/الاستغلال أو الوقف عن العمل، أو الإخلاء، حتى لو كانت قضائية، أو غيرها من الإجراءات الهادفة لمنعك من ممارسة حقوقك.

كيف نواجه ذلك جماعياً؟

- تنظيم حملات شعبية (وقفات وطنية فعلية) متواصلة في مواجهة قرارات المصادرة وعمليات الهدم والإخلاء، فالجهود الإعلامية والدعوية كما هي الجهود الفردية أو الموسمية غير كافية.
- تحدي نظام التصاريح والرخص، وتبني إستراتيجية الامتداد أفقيا على أوسع المساحات بأقصى سرعة.
- تنظيم حملات شعبية تطوعية للبناء والتعمير في المناطق المهددة، أو لأعمار ما تم هدمه، إن إحياء العمل الطوعي الوطني يشكل إحدى وسائل المقاومة الشعبية الفعالة.
- تنظيم حملة/ات مناصرة دولية لدفع الهيئات الدولية لإجبار إسرائيل على وقف سياسة التدمير وإلغاء قوانينها العنصرية.
- تخصيص موازنة دائمة وكافية من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية وتلك الاهلية لمناصرة المتضررين المباشرين، وللاستثمار في فرض حقائق على الأرض.

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
باسم صبيح

تصميم
الايام
مونتاج
عطاالله سالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
احمد محيسن (بيت لحم) هشام نفاع (حيفا)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org